



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2015

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان:

دور الإصلاحات المالية في تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر دراسة حالة : الجزائر (2000 - 2013)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية و بنوك

إشراف الأستاذة(ة):
ياسر مرزوقي

إعداد الطالب (ة) :
- ياسمين بورويصة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم و لقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة	ركيمة فارس
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة	هولي رشيد
مشرفا و مقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة	مرزوقي ياسر

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى الكريمة جدي الرؤوم.....

إلى أمتي الغالية....

إلى أختي الحبيب....

إلى عميتي الغالية.....

إلى إخوتي وأخواتي الإعزاء.....

إلى إبنة عميتي رقية.....

إلى روحي جدي واجتي رحمهما الله.....

إلى كل أفراد العائلي صغيرها وكبيرها.....

إلى صديقات العمر.....

إلى كل من كانت له بصمة في حياتي.....

المهم اهدي هذا الجهد.....

محبة..... ووفاء..... وعرقان.

ياسمينة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي

الحمد لله الواحد الإحد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد،

أعانتى ويسر لى أمرى ووفقتى، والصلاة والسلام على النبى الكرىم ومن تبعه بإحسان إلى

يوم الدس، الداعى إلى التحلى بكل فضيله والبعد عن كل رذيله:

ولا يسعنى إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وا لعرفان إلى الأستاذ الميرف " مرزوىى ياسر "

على ما قدمه لى من ملاحظات وتوجهات.

كا أتقدم بجزيل الشكر إلى الاساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة جزاهم الله خيراً

وجزىل الشكر والعرفان لاساتذة معهد العلوم الاقتصادية فى المركز الجامعى لميله على

الصح والإرشاد.

إلى كل من مد يد العون والمساعدة إلى الدس طوقوبى بجميل

صنيعهم وأفادوبى بالرأى:

ولا يفوتنى تقديم شكرى وامتنانى إلى الزملاء

والزميلات والى كل طالب علم.

نقول جزاكم الله خيراً وأعانكم.



الفهرس

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	شكر وتقدير
III	الفهرس العام
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	فهرس الملاحق
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: مفاهيم مختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر
4	المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر
7	المطلب الثالث: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر
9	المبحث الثاني: أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة وعوامل الجذب
9	المطلب الأول: أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة
12	المطلب الثاني : عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
15	المطلب الثالث : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر
18	المبحث الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته، المزايا والعيوب
18	المطلب الأول : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر
21	المطلب الثاني : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر
22	المطلب الثالث : مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي
26	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للإصلاحات المالية	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: عموميات حول الإصلاح المالي
29	المطلب الأول: مفهوم الإصلاح المالي ودوافعه
32	المطلب الثاني: عوامل نجاح الإصلاح المالي وفعاليتة

36	المطلب الثالث: موقع الإصلاحات المالية في الإصلاحات الاقتصادية
41	المبحث الثاني: مضمون الإصلاحات المالية
41	المطلب الأول: إصلاح الجهاز المصرفي وتحرير التجارة في الخدمات المالية
42	المطلب الثاني: إصلاح السياسة النقدية وتحرير أسعار الفائدة
44	المطلب الثالث: إصلاح السياسة المالية والضرائب
47	المطلب الرابع: إصلاح سياسة سعر الصرف
49	المبحث الثالث : مؤسسات القطاع المالي
49	المطلب الأول: المؤسسات المصرفية(البنوك)
54	المطلب الثاني: المؤسسات المالية غير المصرفية
58	المطلب الثالث: الأسواق المالية
62	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: مساهمة الإصلاحات المالية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة 2000-2013
64	تمهيد
65	المبحث الأول: تطورات الإقتصاد الجزائري
65	المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال (الإقتصاد الموجه) 1962-1988
70	المطلب الثاني: التوجه نحو إقتصاد السوق (الإقتصاد الحر) 1988
73	المطلب الثالث: الإقتصاد الجزائري في الألفية الأخيرة
75	المبحث الثاني: أهم الإصلاحات المالية في الجزائر
75	المطلب الأول: الإصلاحات المالية المصرفية والنقدية
86	المطلب الثاني: السياسة المالية في الجزائر والإصلاح الضريبي
91	المطلب الثالث : إصلاح سياسة سعر الصرف في الجزائر
94	المبحث الثالث: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات المالية خلال فترة 2000-2013
94	المطلب الأول: أهم الإصلاحات المالية الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2013
100	المطلب الثاني: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2000 إلى 2013
109	المطلب الثالث: المناخ العام للإستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته
115	خلاصة الفصل

117	خاتمة
121	الملاحق
128	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
20	المحددات المختلفة وفق المزايا المتعددة	01
85	إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي	02
88	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة	03
89	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	04
92	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1989-1993)	05
101	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000/2013	06
104	مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط 2002-2014	07
106	الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب الدول	08
108	أكبر 10 شركات مستثمرة في الجزائر في سنة 2014	09

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
6	أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	01
15	عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	02
55	مبدأ وأساس شركات رأسمال المخاطر	03
61	مؤسرات القطاع المالي	04
102	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2013	05
105	مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط 2002-2014	06
108	فرص العمل المقدمة من أكبر 10 شركات مستثمرة في الجزائر في 2014	07

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
121	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1995-2004)	01
122	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	02
123	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار خلال الفترة (2000-2006)	03
124	أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدولة من جميع الدول بالمليون دولار من 2001 إلى 2012	04
125	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم	05
126	الملاحم العامة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	06

الملخص

يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطوير البلدان ونموها كما يعتبر مؤشر لإنفتاح الإقتصاد وقدرته على التكيف والتعامل مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو إقتصاد السوق وتفعيل حركة السلع والخدمات وحجم التدفقات المالية فهو بذلك يذهب دورا فعالا في نقل التكنولوجيا.

وقد قامت الجزائر بمعالجة مسألة الإستثمارات الأجنبية عن طريق بعض الإصلاحات المالية التي من شأنها توفيق جوا مناسباً للمستثمر الأجنبي بهدف جلب أكبر نسبة في مختلف القطاعات، وعلى الرغم مما قدمته من تحفيزات إلا أنها لم تبلغ الأهداف المرجوة من تنمية هذه الإستثمارات في كل القطاعات، حيث سجلت نتائج محدودة فيما يخص عدد الإستثمارات المحققة خارج المحروقات. هذا الأخير الذي إستحوذ على النصيب الأكبر من الإستثمارات الأجنبية، وذلك للنظرة الإيجابية التي إكتسها نتيجة إرتفاع أسعار النفط والبتروول، وما يحققه من عوائد ومداخيل، وبالتالي يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حقق نموا ملحوظا لكنه لم يبلغ المستوى المطلوب إذا ما قرن ببقية الدول العربية.

الكلمات المفتاحية:

- الإستثمار الأجنبي المباشر، الإصلاحات المالية، الإصلاح الضريبي، إصلاح سياسة سعر الصرف.

Summary:

Foreign direct investment is one of the affecting variables to countries developing and growth it is considered as a sign to the opening of economy in the sense adopting and coping with the global developments under the role of the globalization phenomenon; the increasing shift towards the market and activating goods movement, services and financial flows, FDI plays an affective role in technology transfer.

Algeria has addressed the issue of foreign investments by some of the financial reforms which to seeks provided the appropriate climate for foreign investor in order to the largest proportion wish in different gain domains despite of what Algeria has provided to their investors including motivation, still it doesn't reach the desired goods to develop these investments in different domains, but the results still limited in terms of the numbers of the achieved investment outside hydrocarbons.

It has the large chance of the foreign investment for the positive outlook that he realize as a result of the higher oil prices and from what realize him earning and incomes, so we can said that the foreign direct investment in Algeria has achieved a growth remark in the recent years but hasn't attained the required level if we comparing with the Arabic countries.

Key words:

Foreign direct investment, financial reforms, Tax Reform, The reform of the exchange rate policy.

المقدمة

مقدمة:

يعد الإستثمار أحد أهم المؤشرات الإقتصادية والقوة التنموية لرؤوس الأموال لكل دولة، وتبرز أهميته من خلال الدور الذي يلعبه في مسار التطور الاقتصادي ، لاسيما أنه وثيق الارتباط والصلة بالمتغيرات الإقتصادية الأخرى على غرار الإدخار والإستهلاك، والمتتبع لأحداث الساحة الإقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ثمة تحولات غير مسبوقه شهدتها هذه الأخيرة وكان ذلك منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، تمثلت أساسا في تكريس بواصر العولمة الإقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة والمتزايدة للتجارة الدولية، وحجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الإستثمار الأجنبي المباشر الذي نال إهتماما خاصا من طرف المنظرين والمحليلين الإقتصاديين، حيث أخذ عدة صور وأشكال من بينها المشروعات المشتركة، والمشروعات المملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب بين عدد من الأطراف أو الدول، وذلك في مشاريع قطاعات الإنتاج أو الخدمات بحيث تتم الاستفادة من الخبرات والمعارف والإمكانات المالية والإدارية وغيرها. بالنظر للفوائد التي تجنيها الدول من وراء إقامة إستثمارات أجنبية مباشرة على أراضيها، يتوجب عليها رسم إستراتيجية تنموية وضرورة الإهتمام بسياسة إستثمارية حكيمة فيما يخص الإستثمار الأجنبي المباشر، بإعتباره وجه من أوجه تحقيق التنمية في الوقت الراهن، وهذا ما دفع بالدول لإقامة ووضع قوانين وتشريعات تخص إصلاحات تعمل على تشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وبالأخص في الجانب المالي والمصرفي والذي يعد خطوة أساسية للإصلاح الإقتصادي، بحيث يحتل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للإقتصاد الوطني مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال تدفق الأموال بين فئات الإقتصاد، وزيادة التنمية وبالتالي خدمة وتطوير الإقتصاد الوطني ككل . كما أن لأسعار الفائدة وإستقرار الصرف والتحفيزات الجبائية دور لا يستهان به في التأثير على مناخ الإستثمار داخل البلد.

الإشكالية:

تواجه الجزائر كأى دولة من الدول النامية عدة تحديات تنموية إقتصادية، تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر، وبدافع تسهيل دخول هذا الأخير توجب عليها وضع قوانين وتعديلات في المجال الإقتصادي وبالأخص في الجانب المالي، إذ تعد الإصلاحات المالية جزء من عملية الإصلاح الإقتصادي الشامل والمحرك له.

ومن هذا المنطلق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:
ما هي مساهمة الإصلاحات المالية التي طبقتها الجزائر في زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها خلال الفترة 2000م-2013م؟.

الأسئلة الفرعية:

ويخرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- 1 - ما مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي خصائصه؟ وأهم العوامل المساعدة على جذبها؟
- 2 - ما هو الإطار المفاهيمي للإصلاحات المالية؟
- 3 - ما هي أهم الإصلاحات المالية التي طبقتها الجزائر من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- 4 - ما هي النتائج التي توصلت إليها الجزائر من خلال وضع هذه الإصلاحات؟

الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات السابقة إقترحنا مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

- 1 - الإستثمار الأجنبي المباشر أحد الأهداف الإستراتيجية التي تساهم في خلق قيمة مضافة لإقتصاد دولة ما.
- 2 - الإصلاح المالي هو مجموعة من الإجراءات تعمل على خفض درجة القيود المفروضة على أهم مكونات القطاع المالي.
- 3 - للإصلاحات المالية دور فعال في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- 4 - أهم نتائج الإصلاحات المالية في الجزائر هي زيادة حصيلة الإستثمارات الوافدة إلى الجزائر وتنويعها.

أهداف الدراسة:

يتناول البحث دراسة دور الإصلاحات المالية في تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث يهدف إلى:

- تسليط الضوء على الجانب المالي وماله من أهمية في التأثير على الإقتصاد.
- معرفة حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ومدى تنوعها.
- توضيح أهم عناصر الإصلاح المالي في الجزائر.
- معرفة مساهمة الإصلاحات والتعديلات المالية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إظهار أهمية الإصلاحات المالية التي قامت بها السلطات الجزائرية من أجل تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إبراز العراقيل التي تحد من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الإقتصاد وما يوفره من فرص عمل، كما أن فترة الدراسة شهدت عدة تعديلات ساهمت في تطوير الإستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر بحيث شهدت هذه السنوات صدور العديد من القوانين كقوانين المالية التكميلي.

أسباب اختيار الموضوع:

لعل من أبرز الأسباب التي لا يمكن تجاهلها في كون موضوع الإصلاحات المالية من أهم المواضيع الإقتصادية في تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة، زيادة إلى تخصيصها في هذا المجال ومنه فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا، كل هذا حفزنا على إقتحام أصوار هذه الدراسة ضف على ذلك الأسباب التالية:

- الحرص على دراسة الإصلاحات المالية وتأثيرها على تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- الدور الفعال للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الحياة الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية للدول.
- محاولة منا لإثراء نوعي وكمي للمكتبة الجامعية والتي تفتقر لمواضيع مشابهة لهذا الطرح.

حدود الدراسة:

إن موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر موضوع واسع النطاق له عدة مداخل لعل أهمها هو الإصلاحات المالية ، وهذا الأخير هو موضوع البحث نتناول من خلاله أهم التسهيلات الممنوحة في الجزائر ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية وتحقيق الأهداف المسطرة، تم إستعمال المنهج الوصفي بغرض فهم الإطار النظري للبحث ، كما تم إستعمال المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات والإحصاءات التي تم جمعها حول الإستثمار الأجنبي المباشر.

أدوات الدراسة:

تم إستخدام في هذا البحث مجموعة من الأدوات، كان من أهمها : الكتب، الرسائل الجامعية والمجلات بالإضافة إلى الملتقيات والمداخلات، الجرائد الرسمية، القوانين والمواقع الإلكترونية.

صعوبات الدراسة:

- إن من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث:
- الحصول على المعلومات بشكل كافي.
- نقص المراجع التي تتناول موضوع الإصلاحات المالية بشكل عام مما صعب طريقة تبويب عناصرها.
- تباين وإختلاف في الإحصائيات ومعطيات الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية وتلك الصادرة عن الدوائر الرسمية الوطنية.

الدراسات السابقة:

- نظرا لأهمية موضوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لما لها من دور وتأثير على النمو الإقتصادي وتوفير مناصب شغل وتحقيق التنمية للبلاد، فإن العديد من الأبحاث والدراسات تناولت هذا الموضوع محاولة تحليل هذه الظاهرة وتقييمها من خلال البحث عن أهم التحفيزات والإجراءات التي تؤدي إلى تطويره وتنويعه، ومن أهم هذه الأبحاث التي تمكنا من الإطلاع عليها:
- 1- مذكرة ماستر بعنوان الإستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم، للباحثة محمد سارة، نوقشت في 2010 بجامعة منتوري قسنطينة، حيث تناولت هذه الدراسة فصل تمهيدي مخصص لتعريف الإستثمار وأهميته وقوانينه، والفصل الأول خصص لمختلف الإجراءات المتعلقة بتطوير الإستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال الإمتيازات والضمانات الواردة، و الفصل الثاني تناول دراسة حالة إحدى الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر في مجال الإتصالات وهي شركة أوراسكوم. ومن نتائج هذا البحث أنه توصل إلى:
 - نقص قوانين تشجيع الإستثمارات من ناحية التطبيق والتنفيذ حيث لوحظ تقديم المشرع الجزائري تعديلات في المجال الجبائي وفي مجال تحويل الأرباح ضمن قوانين مالية تكميلية والتي بطبيعتها لا علاقة لها ببنود الإستثمار.
 - 2- مذكرة ماجستير بعنوان دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998م-2008م، للباحث حمزة حافظ، أنجزت في 2011م، جامعة منتوري-قسنطينة، حيث تناولت هذه الدراسة الإطار النظري لسياسة الإصلاح الإقتصادي، كما تطرقت إلى ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، تطوره وتاريخه وإظهار أسباب النمو والتطور وأهم النظريات التي فسرت هذه الظاهرة، وفي الأخير تناولت هذه الدراسة واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الفترة 1998م-2008م، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
 - عودة الإستقرار الإقتصادي وتطور واضح في الإصلاحات مما يجعلها مؤهلة لإستقبال الإستثمار الأجنبي.

- عقبات إقتصادية وإدارية لا تزال تعيق تقدم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- الإستثمارات الأجنبي المباشر بانت أكثر من أي وقت من أولويات إهتمام السلطات العمومية.
- 3 -مذكرة ماستر بعنوان دور الحوافز الضريبية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر(1992م-2010م) للباحثة ميدوكالي عائشة نوقشت في 2013م بالمركز الجامعي-ميلة، حيث تناولت هذه الدراسة مفاهيم عامة حول الضرائب، ومراحل تطورها وتصنيفاتها، كما تناولت دراسة نظرية حول الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته مع التحفيزات الضريبية وفي الأخير تناولت الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1992م-2010م) والتطورات التشريعية، ودور الحوافز الممنوحة من خلال هذه التشريعات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- استطاعت قوانين الإستثمار تحقيق أهدافها نسبيا، حيث أنها استطاعت جلب عدد لا بأس به من الإستثمارات.
- أن المراسيم الجديدة والقوانين التي وضعت سنة 1993م و 2001م و 2006م كان لها دور كبير في النهوض وتطوير الإستثمار، وهذا راجع إلى تحول الجزائر من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي.
- الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في قطاع المحروقات.

هيئة البحث :

لتحقيق أهداف البحث والتوصل إلى النتائج والتوصيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة مباحث، الأول تضمن مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثاني تناول أشكال وخصائص الإستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الأخير فخصص لمحددات ومعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني: الإطار النظري للإصلاحات المالية فقد قسم لثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن عموميات حول الإصلاح المالي وعوامل نجاحه، والمبحث الثاني يحتوي على مضمون الإصلاحات المالية، أما المبحث الثالث فخصص لهؤسرات القطاع المالي وأسواق الأوراق المالية.

أما الفصل الثالث والأخير : مساهمة الإصلاحات المالية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000م إلى غاية 2013م قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، الأول ملامح الإقتصاد الجزائري والمبحث الثاني تناول أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير فخصص لتطور الإستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل الإصلاحات المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000م إلى غاية سنة 2013م.

وأخيرا وبعد دراسة مختلف جوانب البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج ومجموعة من التوصيات، وآفاق الدراسة، تضمنتها خاتمة البحث.

الفصل الأول
الإستثمار الأجنبي
المباشر

تمهيد

لا يوجد شك في أهمية التنمية الإقتصادية في عالمنا المعاصر سواء منها للدول المتقدمة أو النامية، إلا أن أهميتها تتجلى أكثر للدول النامية نظرا لما تواجهه من تحديات وعقبات إقتصادية وفي مختلف القطاعات.

ويعد الإستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في هذه البلدان، إذ منذ ثمانينات القرن الماضي إلى يومنا هذا قامت العديد من الدول بفتح الأبواب أمام الإستثمارات الأجنبية مانحة كل التسهيلات التي تحقق لها الإستقرار والإزدهار بالإضافة إلى تقديم الدعم والمعونات والمزايا وبعض المنافع الأخرى كالمياه والكهرباء، وهذا فضلا عن إلغاء القيود على دخول وخروج رؤوس الأموال.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومقوماته. أما المبحث الثاني فقد تضمن خصائص وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه. في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى أهم محددات الإستثمار، معوقاته ومزاياه وعيوبه.

المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر:

الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية تعددت تعاريفها وأهميتها نظرا لتعدد الإقتصاديين وكذلك المدارس الإقتصادية المختلفة الذين ساهموا في وصفها وتحديد مفهومها.

المطلب الأول: مفاهيم مختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر:

-التعريف الأول: يقصد بالإستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الإ ستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية نصيب منها وله حق الإدارة¹.

من خلال عرض التعاريف السابقة نصل إلى أن أهم العناصر الشاملة للإستثمار الأجنبي المباشر هي:

-تواجد كيان بحد ذاته في إقتصاد البلد غير البلد الأصلي.

-ينطوي على علاقة طويلة المدى.

-المشاركة في الإدارة والتسيير وإتخاذ القرار.

-ألا تقل نسبة التملك عن 10 % من طرف الشريك الأجنبي.

-التعريف الثاني: قد عرفه كثير من الباحثين فقالوا عنه " عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم

إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو الشركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن

10%².

-التعريف الثالث: " تعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الإستثمار الأجنبي

المباشر على أنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة

على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي) وشركة أو

وحدة إنتاجية في قطر آخر (البلد المستقبلي للإستثمار)³.

-التعريف الرابع: " يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

(OECD) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول

كيان مقيم في إقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر

¹ نزيه عبدالمقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2007م، ص31.

² سليمان عبدالهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011م، ص23.

³ حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998م-2008م، مذكرة ماجستير في التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2011م، ص90.

وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹. وهذا ما يقودنا للوصول إلى تعريف شامل عن الإستثمار الأجنبي المباشر إذ يمكن القول أنه " ذلك الإستثمار الذي يكون رأس ماله النقدي أو العيني ذو أصل غير وطني و وارد بالطرق القانونية أي تكون ملكية جزء أو أغلبية رأس ماله لأشخاص يتمتعون بجنسية أجنبية وللمستثمر الأجنبي الحق في إعادة تصديره وتحويل عوائده إلى الخارج".

المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

ينقسم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال يمكن ذكرها فيما يلي :

1- الإستثمار المشترك:

شكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر، يشارك فيه طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة حيث لا تقتصر هنا المشاركة على إمتلاك حصة في رأس المال وحسب وإنما المشاركة أيضا في الإدارة والخبرة وبراءات الإختراع². ويتضمن الإستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير بدون السيطرة عليه.

2- الإستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي:(الشركات متعددة الجنسيات).

هو عبارة عن قيام بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق.... الخ، ونجد أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الإقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوي المحلي والعالمي والحد من سيطرة وإحتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة³.

ويعتبر هذا النوع من الإستثمارات الأكثر تفضيلا بالنسبة للمستثمر الأجنبي لأنه يمنحه التحكم الكامل في إدارة وتسيير هذه المشروعات، ورغم كل ذلك فإن العديد من الدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تمنح فرص التملك الكامل لبعض المشروعات للشركات الكبرى، وذلك لتشجيعها على القيام بالإستثمار فيها ومواجهة حدة المنافسة بينها وبين بعض الدول المتقدمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر⁴.

¹ قويدري كريمة، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2011م، ص5.

² علي عباس، إدارة الأعمال، المدخل العام، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص140.

³ خالد راغب الخطيب، التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012م، ص217.

⁴ برحومة عبد الحميد، محددات الإستثمار وأدوات مراقبتها، إعداد نموذج قياسي للإستثمار بالجزائر للفترة (1994 - 2004) أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007م، ص95.

3- مشروعات أو عمليات التجميع:

وتأخذ هذه المشروعات شكل إتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين وليكن سيارة مثلا على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الإقتصادي من جانب الطرف الأجنبي وفي هذه الحالة وبالنسبة للمزايا والعيوب سوف يكسب المشروع مزايا وعيوب النمط الذي ينتمي إليه سواء المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، وبشكل خاص يعاب على هذا النوع من الإستثمارات قلة نقل للتكنولوجيا، وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعهد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عالي من التقنية أو التأهيل¹.

4- الإستثمار في المناطق الحرة:

جزء من أراضي الدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها ويتم عزله عن باقي أجزاء الدولة ويخضع لقوانين خاصة ويتم فيه ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية، وفي هذا الإتجاه تنامي الإهتمام بالإستثمارات في المناطق الحرة، من حيث كونها محورا أساسيا من محاور العمل على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وقامت دول عديدة بوضع القوانين والتشريعات والأنظمة التي إتسمت جميعها بالتسهيل على المستثمر في السياسات الجمركية والضريبية وغيرها².

5- الأشكال الجديدة للإستثمار الأجنبي المباشر:

مع مرور الزمن وضمن معطيات إقتصادية جديدة تطورت أشكال الإستثمار المباشر، وأصبحت تتعلق بتدويل الإنتاج والتعاون الدولي الأكثر مرونة بأقل الصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي :

5-1- إتفاقيات التعاون: تقوم على أساس التحالف العقدي دون المساهمة في رأسمال، وتكون

المساهمة في شكل بحث وتطوير مشترك، وهذا ما يميزها عن الشركات المختلطة، وقد عرفت هذه التحالفات تطورا ملحوظا نتيجة المنافسة الدولية وبالخصوص في قطاع التكنولوجيا المتطورة.

5-2- العقود: ونميز بين نوعين أساسيين من العقود، الترخيص والأمتياز، فيعتبر عقد الترخيص

ميكانيزم سهل الإستعمال من أجل الحصول على التكنولوجيا، وهو بذلك عبارة عن عقد يمنح من

¹ بيوض محمد العيد ، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011م، ص37.

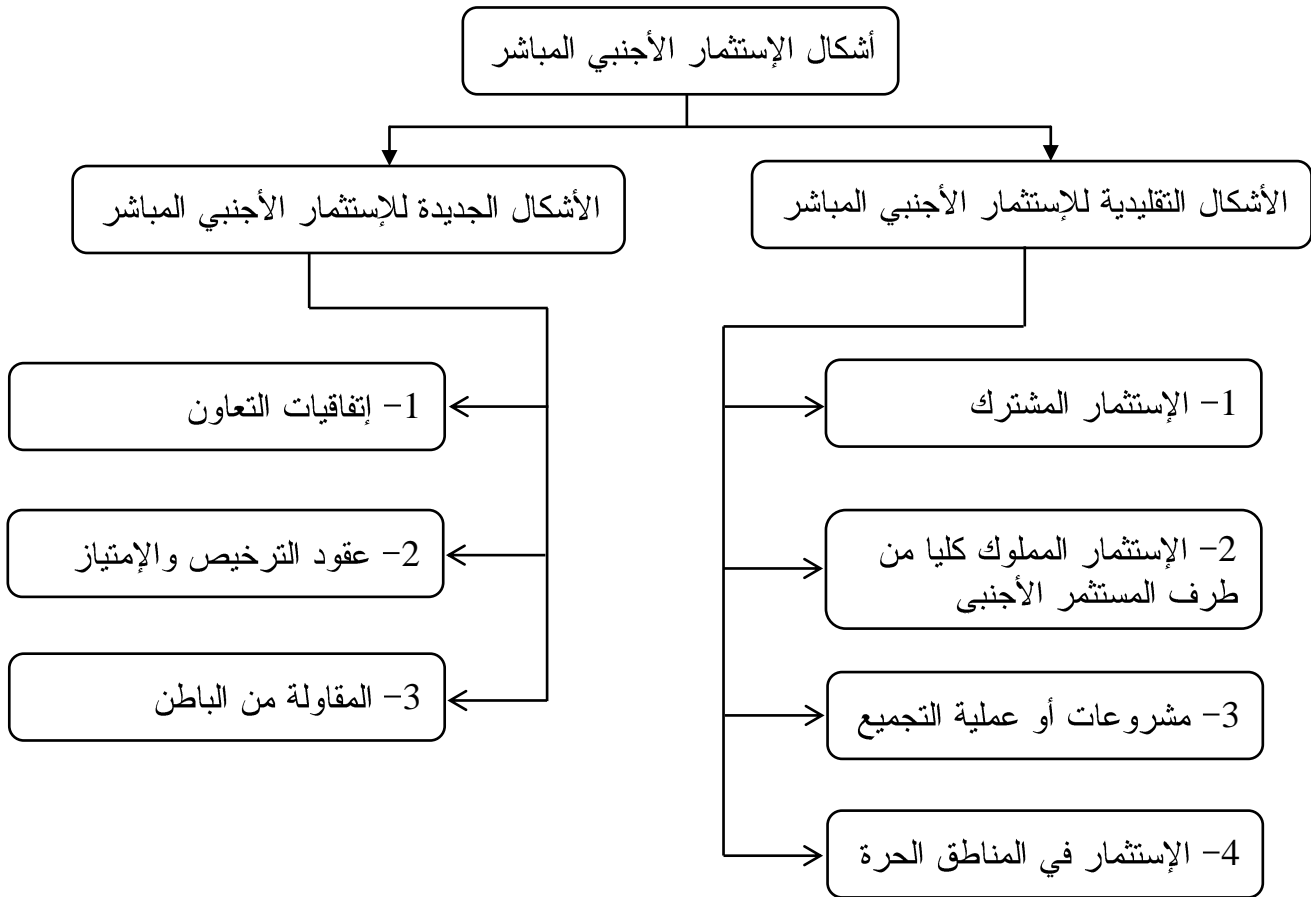
² محمد قاسم خصاونة، الإستثمار في المناطق الحرة، مرجع سبق ذكره، ص21-42.

خلاله صاحب الحق براءة الإختراع، أو علامة تجارية أو معرفة للشخص المرخص له باستعمالها وإستغلالها في حدود معينة.

أما عقد الإمتياز فينطوي على مجموعة من الصعوبات والإشكالات لإحتوائه على عدة بنود، والتي تسمح للمانح بأن يضع نهاية لهذا العقد، لذلك على الممنوح له قرأءة بنود العقد بتمعن قبل التوقيع عليه ومن بين الإلتزامات الممنوحة له دفع نسبة معينة من المبيعات أو الخدمات وهي تشكل المصدر الرئيسي للمانح.

3-5- المقاوله من الباطن: هو إتفاق يحدث بين مؤسستين الأولى هي التي تصدر الأمر والثانية هي التي تطبق الأمر، وبالتالي المؤسسة الصادرة تفوض المؤسسة التي تنتج من الباطن، القيام بإنجاز جزء من الإنتاج أو كله، عوض أن تقوم به هي بنفسها، وذلك ببقاء المؤسسة الأولى هي المسؤولة إتجاه زبائنها، إن الغاية من المقاوله بالباطن هي تقاسم مخاطر الإنتاج بالتوطن من مختلف الدول، وهي تتخذ الشكل التجاري والشكل الصناعي¹.

الشكل (1): أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما جاء في المطلب.

¹ يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م، ص65-66.

المطلب الثالث: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

- يتم التفريق بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يعرف بإستثمار الحافظات، من خلال خصائص كل نوع ويمكن ذكر أهم الخصائص التي تميز الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:
- 1- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على أمواله وخبراته في الدول المستقبلية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة.
 - 2- له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في إتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الإستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة.
 - 3- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الإقتصادية والمنافع الإجماعية التي تحقق نتيجة واحدة.
 - 4- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب أية إلتزامات بالدفع على عاتق الدولة، كما يتميز عن كل القروض التجارية والمس اعدات الإئتمانية الرسمية، التي أصبحت شديدة المشروطة، في أن تحويل الأرباح، المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح التي تحققة المشروعات المحولة عن طريق الإستثمار¹.
 - 5- إن القائم بالإستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية لهذا الإستثمار بما فيها الخسائر، فهو إذن يتحملها، وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له والممثلة في حق الرقابة والتسيير والإشراف غير أن القائم بالإستثمار المحفظي لا يتحمل الخسائر.
 - 6- يكون الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإقتصادية بما فيها التجارة والخدمات، أما الإستثمار المحفظي فيكون في المجال المالي فقط ولا يخرج عن نطاق البورصة.
 - 7- يكون الإستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي أن يقوم بشراء جزء من أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة، بينما الإستثمار المحفظي يتعامل مع المؤسسات التي تتعامل في البورصة فقط، أي يتعامل بالأموال فقط.
 - 8- الإستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في ملئ الفجوة الإيداعية وفجوة رأسمال الأجنبي فحسب، إذ غالبا ما يصاحب التدفقات الإستثمارية تدفق التكنولوجيا بمعناها الواسع.
 - 9- يزيد على ما سبق، أنه يسمح للبلدان المستضيف له الولوج إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية وأيضا بفضل إنتشار

¹ حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998م-2008م، مرجع سبق ذكره، ص91-92.

التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، ورفعها لمستوى كفاءتها الإنتاجية، مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي¹.

10 - إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تقلل من إحتمال حدوث الأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون وذلك بالمقارنة مع تدفقات الديون قصيرة الأجل.

11 - يتحمل المستثمر الأجنبي المباشر المخاطر التجارية وغير التجارية التي تواجه إستثماراته ولكن تقل تلك المخاطر الشاملة التي تواجه البلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم يستطيع تحمل تدفقات مالية أكبر ومستوى أعلى من الإستثمار الأجنبي.

12 - إن الإستثمار المباشر يؤثر بصورة مؤقتة على الصرف الحقيقي، وذلك لأن تدفقات الإستثمار المذكور تخلق في البلدان زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني كالعمالة والمواد الأولية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ويزداد على ذلك ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف، وبنفس الوقت مادام الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مخزون رأس المال المحلي وتحسين الإنتاجية الجدية للعمالة، فهذا يعني ضمناً ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

13 - قد تصبح ظروف ميزان المدفوعات أكثر تعقيداً في حالة تدفقات الإستثمار المباشر لتمويل الإستثمارات الإنتاجية التي تتطلب إستيراد كمية كبيرة من السلع الرأسمالية والوسطية، ولكن هذا النوع من الإستثمار لا يثير القلق لأنه يعكس الإستثمار الإنتاجي الذي يزيد من الطاقة الإنتاجية على خلاف العجوزات المصاحبة للواردات من السلع الإستهلاكية².

وبالتالي نخلص إلى أهم مميزات الإستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في:

- الملكية الكلية أو الجزئية للمشروع من طرف المستثمر الأجنبي.
- إستثمار بطبيعته منتج من خلال إستغلاله للموارد، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
- المشاركة في إتخاذ القرار والتسيير.
- لا يترتب عن الإستثمار الأجنبي المباشر أية إلتزامات بالدفع والمديونية.
- تحمل كافة النتائج من طرف المستثمر، مهما كانت لصالحه أو ضده أي كل خسارة كانت أو أرباح.
- يشمل كل القطاعات سواء الإنتاجية والخدماتية أو التجارية منها.

¹ يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

² حازم بدر الحطيب، أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)، مرجع سبق ذكره، ص 97.

المبحث الثاني: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر وعوامل الجذب:

وكأي متغير إقتصادي ينقسم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال ويتسم بخصائص تفضله عن غيره من المتغيرات الأخرى وكذا دوافع يسعى المستثمر للوصول إليها.

المطلب الأول: أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

لقد أضحت الكثير من الدول النامية وخاصة منها الدول العربية تعي أهمية إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر وتوليه إهتمام أكبر وبشكل جوهري، يمكن توضيح تلك الأهمية من خلال النقاط التالية:

1- الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر بديلا لنمو المشروع على المستوى الوطني من خلال القيام بعمليات إستثمارية في عدد من البلدان الأجنبية متخطيا القيود الحكومية كالرسوم والحصص والرقابة على الصرف الأجنبي للنفاد إلى الأسواق الأجنبية.

وبدلا من الإعتماد على التمويل المصرفي هناك نصائح للبلدان النامية بضرورة زيادة إعتمادها على التمويل الذي لا يخلق ال دين، وهذا ينطبق على الإستثمار الأجنبي المباشر، ففي الوقت الذي ينطوي على الديون المصرفية مصاريف فائدة ثابتة بالعملة الأجنبية التي يتم تعديلها بين الفترة والأخرى، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي عليه مثل هذه الأعباء، ويتضمن هذا النوع من الإستثمار إمتلاك الأجانب لمصانع وموجودات أخرى من الصعوبة تحريكها مما يجعله أكثر إستقرار من الأشكال الأخرى¹.

تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الو فوات الإقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة ب إستثناء بعض أو كل المرافق اللازمة لها، كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج، وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهد لتدري ب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات والأساليب الجديدة المتطورة كما أنها تساهم في إنشاء مجالات الإصلاح وصيانة الآلات، فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق إحتكاكهم بالمستثمرين الأجانب².

¹ حازم بدر الخطيب ، أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، الشلف، بدون سنة نشر، ص96.

² محمد سارة، الإستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة لوراسكوم - مذكرة ماجستير - تخصص قانون أعمال - ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010م، ص12.

2 - الإستثمار الأجنبي المباشر عنصر تكميلي للموارد المحلية وعامل لتحسين الإستثمار المحلي:

مما لا شك فيه أن مختلف الموا رد المحلية تؤدي دورا رئيسيا في تمويل مختلف البرامج الإقتصادية والإجتماعية إليها لأنها أساس التنمية المستدامة من خلال توجيهها توجيهها محكما وفعالا نحو الأهداف الحقيقية التي تمس الجوانب الإنمائية ومن ثم زيادة القدرات الإنتاجية، وليس من المعقول على أي دولة من دول العالم أن تفر بالإعتماد على الموارد المحلية وذلك للأسباب التالية :

- قد نجد في الكثير من الدول محدودية الموارد المحلية وعلى سبيل المثال الدول منخفضة الدخل وقصورها عن تغطية متطلبات ديناميكية التنمية.

- عدم التوصل إلى إمتلاك تكنولوجيا ذاتية، كفاءات إدارية، تسويقية، والقدرة على إختراق الأسواق الخارجية، وتحقيق التنمية الصناعية.

- عدم إمكانية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامة تخص الإقتصاد الكلي التي تعمل على تجميع المدخرات والإجراءات العامة وتوجيهها بشكل محكم.

ولأجل تلك الأسباب تضطر الدول إلى إقرار حتمية الوصول إلى الموارد الأجنبية التي يجب أن تلعب الدور المكمل للموارد المحلية لأجل تغطية تلك النقائص مع ضرورة أن تتجلى تلك الموارد الأجنبية في الإستثمار الأجنبي المباشر على إعتبار أن القروض الأجنبية تتميز بكثرة العيوب والتبعات السلبية.

3 - عامل مهم لتسريع عملية الخصخصة وتحقيق أهدافها:

من بين المجالات التي يمكن أن تشغلها أهمية الإ ستمتارات الأجنبية المباشرة هي مجال الخصخصة.

إن عملية الخصخصة هي مجموعة الإجراءات والمناهج التي تستخدمها الدول لتحويل مشروعات قطاع الأعمال العام إلى ملكية القطاع الخاص، عكس عملية التأميم التي أستخدمت عند بناء قطاع الأعمال العام، ومن ثم فلا يمكن تصور أن هذه العملية تقتصر على مشاركة القطاع الخاص المحلي وتستغني مشاركة الشركات الأجنبية، بل أن متطلبات تدعيم الإ نفتاح الإقتصادي شدد على أن يكون الشركاء المحليين، والشركاء الأجانب جنبا إلى جنب لأجل إنجاحها ومن ثم تحقيق الأهداف . وذلك من خلال صياغة الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالخصخصة، وتعزيز وتكييفه مع التحولات العالمية والإندماج في الإقتصاد العالمي.

ولقد أكدت الكثير من الدراسات على أن الكثير من الدول النامية خلال السنوات الأخيرة خاصة تتسابق وتتسارع نحو جذب الإ ستمتار الأجنبي المباشر من خلال الإقرار الفعلي للخصخصة، ولقد نجحت الشركات الأجنبية عن طريقه في دفع عملية الخصخصة نحو الأمام خاصة في الدول التي تميزت ببرامج فعالة فيما يخصها¹.

¹ فارس فضيل ، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004م، ص159-164.

فخلال الفترة التي شهدت نشاطا بصورة خاصة (1988-1995) تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار على شكل تدفقات إستثمار أجنبي مباشر ومبلغ 21 مليار دولار على شكل إستثمارات غير مباشرة، ويمثل المبلغان معا 45%. من إيرادات كافة عمليات الخصخصة. ويمكن تنفيذ الخصخصة بأسلوبين أساسيين : بيع المؤسسات بيعا مباشرا لأحد المستثمرين أو لمجموعة منهم، أو بيعها عن طريق الإكتتاب العام، ويبدو أن المشاركة المباشرة من جانب المستثمرين الأجانب غير ممكنة إلا في حالة البيع المباشر، إلا أن المالكين الجدد، قد يبيعون في المستقبل أسهم تلك المؤسسات لشركات أجنبية، وهكذا يمكن أن يكون للخصخصة أثر إيجابي طويل الأجل على توفير وإجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج¹.

4 - أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ازدهار التجارة الخارجية:

إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس صحيح، كما يعتبر كل متغير محفز للأخر فعند قيام الدولة المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، و أن وجود المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الإستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية التي لا توجد في السوق المحلية وذات نوعية أقل، وتكمن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر على التصدير من خلال إمتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث العلمي والتطوير، فأنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى نقل المهارات الإدارية للدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة.

أما أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للواردات الخاصة بالدول المضيفة فيكون تأثيرها على المنتجات النهائية فقد تستغني هذه الدول عن إستيرادها أو تخفض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة².

5 - الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا:

إن من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية وخاصة التي تمر بمرحلة إنتقال تجاه الإستثمار الأجنبي المباشر هو إعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الإستثمارات قد يكون

¹ حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا-، سلسلة دورية تعنتي بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد الثاني والثلاثون، 2004م، ص17.

² ليعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنينة، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية، 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م، ص88-89.

وسيلة هامة تنقل التكنولوجيا لتلك الدول، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط، بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا و إتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر¹، السبب العام لوصول أحدث التقنيات في مجالات الإستثمار والتي يمكن من خلالها الإستفادة القصوى من ثروات البلد وزيادة المردود الإقتصادي خاصة عند تقليل تصدير المواد الخام وتصنيعها محليا.

وبالتالي يترتب على قديم مثل هذه التقنيات، متطلبات تطوير تقنيات الخدمات والمنافع العامة وزيادة الطلب عليها.

يساهم الإستثمار الأجنبي أيضا في زيادة قدرة الخدمات المالية التجارية وذلك من خلال جلب رؤوس الأموال والمعارف التكنولوجية، وإعادة هيكلة المشاريع غير الفعالة².

من خلال ما جاء سابقا نتبين أن أهمية الإستثمار الأجنبي تتجلى في جذب المواد الأولية النادرة داخل إقتصاد البلد، تفعيل و إزدهار التجارة الخارجية من خلال زيادة الصادرات والإنتاج، عامل أساسي في تسريع عملية الخصخصة وتوفير مناصب الشغل، إضافة إلى إدخال التقنية ونقل التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة، وعصرنة الجهاز الإنتاجي والجهاز المصرفي وغيرها.

المطلب الثاني: عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

تشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن قرار المستثمر الأجنبي بتوجيه إستثماراته إلى بلد ما يأتي كرد فعل للتطورات التي تعكس تحسن أو تراجع المناخ الإستثماري في ذلك البلد.

كما تبين دراسات حديثة تتناول فحص و إختبار العلاقة بين آثار الكفاءة المؤسسة على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى حجم الإستثمار المحلي إلا أنه عندما يصطدم المستثمر الأجنبي بالجوانب السلبية للقصور المؤسسي في دولة ما، فإن ذلك يؤدي حتما إلى تقليص حجم إستثماراته في تلك الدولة، بما يعني أن نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بالإستثمارات المحلية ستتضاءل في ظل إستمرار مظاهر القصور المؤسسي.

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات إحدى الأشكال العديدة التي يتخذها الإستثمار الأجنبي المباشر للإنتقال نحو أسواق جديدة، وعادة ما تكون هناك العديد من الدوافع التي تشجع هذه الشركات

¹ زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، بدون سنة نشر، ص136.

² بوشمال عبدالرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2012م، ص82.

على الإنطلاق إلى م واقع أو مناطق خارج أوطانها الأصلية، حيث أن الفائدة تعود على كل من الشركات والدولة المضيفة، وهو ما يدفع الدول لإ سقاطاب هذا النمط من الإ ستنثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة وخلق فرص عمل ووظائف جديدة و إستخدام التقنيات الحديثة ورفع مستوى مهارة الأيدي العاملة ورفع مستوى تنافسية الدول . ومنذ الثمانينات وإلى غاية يومنا هذا والدول العربية تسعى جاهدة إلى فتح إقتصادياتها وتطبيق سياسات أكثر تحريرا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل ذلك قامت الدول العربية بالإجراءات التالية:

- وضع أطر تشريعية لحماية تلك الإستثمارات.
- إجراءات ميسرة لدخول الإستثمارات المباشرة.
- تقديم الضمانات والحوافز المناسبة، وتحرير تحويل الأرباح ورؤوس الأموال .
- تسهيل الإجراءات الإدارية، ولاسيما من خلال إنشاء الشباك الوحيد .
- إستخدام وكالات لدعم وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إصدار قوانين جديدة أو تحديث قوانين سابقة.

لقد واصلت الدول العربية خلال سنة 2006 جهودها لتطوير بيئة أداء الأعمال من خلال مواصلة العمل ببرامج الإصلاح الإ قتصادي لمواكبة تطورات الإ قتصاد العالمي، كما عملت على تحسين مناخ الإ ستنثمار الأجنبي المباشر فيها م ن خلال إصدار التشريعات والقوانين وتوقيع حوافز و ضمانات الإستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية¹.

تعد الحوافز العنصر الأهم من أطر السياسة القومية للإ ستنثمار الأجنبي المباشر وأداء إستراتيجية يمكن للحكومات إستغلالها بسهولة بنسبة أكثر من تلك العوامل الأخرى المؤ ثرة على قرارات الإستثمار وهناك ثلاثة أنواع من الحوافز :

- 1 -**حوافز مالية:** هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي و إستنادا على أساس تخفيضات الضريبة أو خصمها ويمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية على العمل ومشاريع مبنية على ال مبيعات، ومشاريع مبنية على القيمة المضافة، ومشاريع مبنية على المصروفات ومشاريع مبنية على الإستيراد والتصدير².
- 2 -**حوافز تمويلية:** ويتضمن هذا النوع من الحوافز الأموال المباشرة المقدمة إلى المنشآت بهدف تمويل إستثمارات أجنبية جديدة وعمليات معينة أو لاستعادة تكاليف الرأسمال أو العمليات.

¹ يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جوان 2008م، ص167-168.

² سليمان عبدالهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011م، ص62.

وتشمل أنواع الحوافز التمويلية والموجهة للإستثمار الأجنبي المباشر، العون الحكومي ، الإعتماد الحكومي بأسعار الفائدة مدعومة، والمشاركة الحكومية في رأسمال والتأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية¹.

3 - حوافز أخرى: ومن العوامل التي تجذب تلك الإستثمارات الأجنبية المباشرة وهي نفس العوامل الجاذبة للمناطق الحرة، والتي تتمثل في الموقع الجغرافي والوصول إلى موقع تنافسي أفضل، والإرتقاء بمستوى الخدمات والبنى التحتية وتوفير ما تتطلبه بعض المشاريع ذات الأهمية من متطلبات أو خدمات خاصة وفي هذا المجال تدخل المناطق الإقتصادية الخاصة والمناطق الإقتصادية الحرة بلعبتها عناصر رئيسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر².

ومن أهم العوامل المعاصرة التي تساعد على إتجاه الشركات إلى الإستثمارات الأجنبية هي:

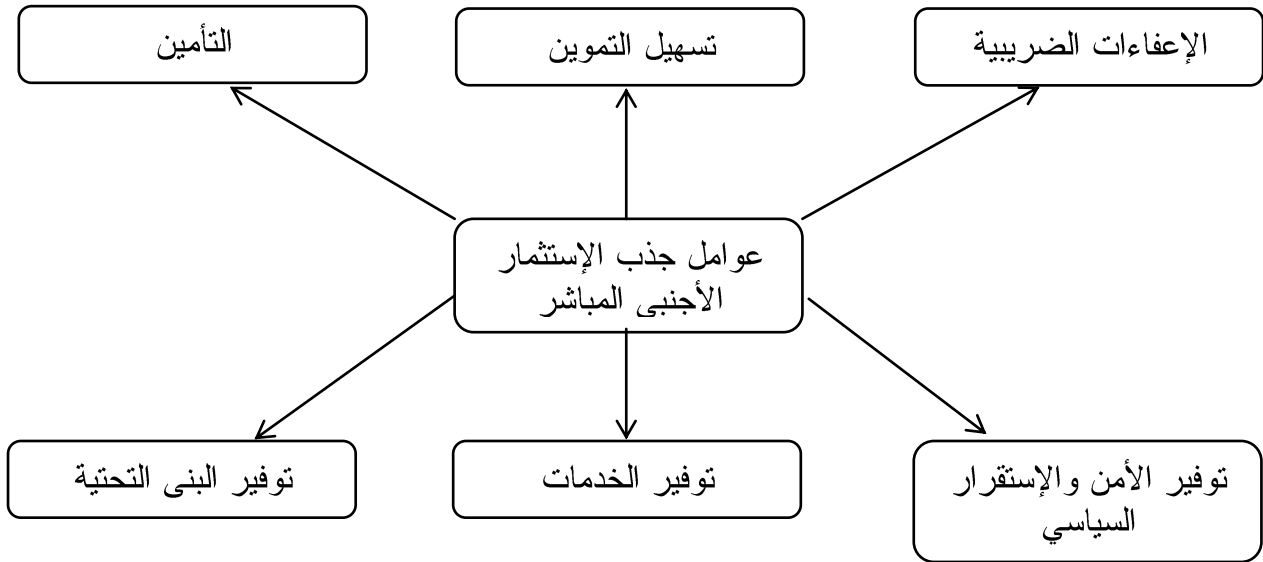
- مرونة التعاملات الوطنية والإنتقاء الجغرافي للطلب.
- كثافة العرض بسبب إرتفاع الإنتاجية وزيادة رأس المال المتداول.
- تزايد حركات عمليات الخصخصة وإفتتاح الأسواق الجيدة وتراجع دور الدولة في العديد من البلدان.
- تكوين تكتلات جهوية ساعدت على تسهيل حركة عوامل الإنتاج.
- التطور التكنولوجي في الصناعات المعلوماتية.
- حركات إعادة الهيكلة المطبقة والتي ساعدت على زيادة الملكية الخاصة.
- الإندماجية في العديد من القطاعات.
- النمو السريع للطلب في الأسواق البارزة الثانية في آسيا³.

¹ سليمان عبدالهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي مرجع سبق ذكره، ص32.

² محمد قاسم خصاونة، الإستثمار في المناطق الحرة، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010م، ص43.

³ شعور حبيبة مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008م، ص38.

الشكل (2) : عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما جاء في البحث.

المطلب الثالث : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر:

توجد العديد من النظريات التي تحاول أن تفسر دوافع الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في الدول المضيفة، ومن بين هذه النظريات.

1- نظرية عدم كمال السوق:

تفترض هذه النظرية عدة إفتراضات تعتمد عليها في تحليل أسلوب إتجاه الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض أولاً حالة غياب المنافسة الكاملة في السوق الدولية، كما تفترض أيضاً عدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على المنافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توفر الموارد المالية، فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية عند المقارنة مع الشركات الوطنية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الإستثمار المختلفة تلك الشركات التي تملك جوانب القوة وتملك مشروعات الإستثمار خارج حدود الدولة الأم.

فالدافع إلى إتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الإستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الإستفادة منها، بحيث تستطيع الشركات متعددة الجنسيات توفير تلك الخصائص المتمثلة في الخبرات والمهارات، الأموال اللازمة والتكنولوجيا الحديثة¹.

¹ منصور الزين، تشجيع الإستثمار واثره على التنمية الاقتصادية الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م، ص248.

2- نظرية دورة حياة المنتج:

حسب هذه النظرية فلين المنتج الدولي يمر بأربعة مراحل يتم تفصيلها كما يلي :

- المرحلة الأولى: بداية الإنتاج وتصدير السلعة بحيث تزداد القدرة التصديرية للبلد من تلك السلعة لكل من الدول النامية والمتقدمة.

- المرحلة الثانية: حيث تبدأ الدول المتقدمة غير تلك الدول صاحبة الإختراع في إنتاج تلك السلعة وتصديرها إلى الدول النامية بداية.

- المرحلة الثالثة: وفي تلك المرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج تلك السلعة وتصديرها.

- المرحلة الرابعة: تبدأ الدولة صاحبة الإختراع في إستيراد نفس السلعة من الدول الأخرى، حيث أنخفضت المزايا التنافسية لهذا البلد في إنتاج تلك السلعة.

من التحليل السابق يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الإنتاج وبيع السلعة المعينة في السوق الوطني طالما أنها تحقق مستويات مرضية من الأرباح، أو في حالة إنخفاض درجة المنافسة في السوق المحلي، بينما تتجه إلى الإستثمار في الدول النامية ناقلة عملياتها الإنتاجية والتسويقية إلى هناك عندما تشتد المنافسة، فحركة شركة متعددة الجنسيات تحدث لأسباب محددة تتفق و إستراتيجيات العالمية، بحيث تتمتع بدرجة جيدة من حيث الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع في الدول المضيفة، وإنخفاض التكاليف في الدول النامية¹.

3- نظرية الموقع:

في هذا الشأن نجد أن محور إهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية إختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً للإستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركة، أي أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعي أو البيئية والبحث والتطوير ونظم الإدارة المؤثرة على قرارات إستثمار الشركة في الدول المضيفة وهذه العوامل هي :

- * العوامل التسويقية: مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق.
- * العوامل المرتبطة بالتكاليف : مثل القرب من المواد الخام، مدى توفر الأيدي العاملة، إنخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى إنخفاض تكاليف نقل المواد الخام.
- * الإجراءات الحمائية: التعريفية الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والإستيراد.
- * عوامل المرتبطة بالمناخ الإستثمار الأجنبي: مثل الإتجاه العام نحو أو مدى قبول الإستثمارات أو الوجود الأجنبي، الإستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة للمشروعات الإستثمار، إجراءات تحويل العملات، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب.

¹ منصورى الزين: تشجيع الإستثمار واثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص248-250.

- * الحوافز والإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة.
- * عوامل أخرى مثل، الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية¹.

4- نظرية الحماية:

يقصد بها كل الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الإبتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى، فالشركات متعددة الجنسيات طبقاً لنظرية الحماية تستطيع تعظيم فوائدها إذا أسطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل: البحوث والتطوير والإبتكار².

من خلال ما تم التطرق إليه في النظريات السابقة يتضح أنه توجد أربعة دوافع رئيسية تدفع الشركات إلى الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن ذكرها فيما يلي:

- 1 - إستثمار أجنبي يبحث عن الموارد: ويعد من أكثر الأنواع إنتشاراً في الدول النامية، وقد عد ه ذا الشكل من الإستثمار كأقدم أشكال الإستثمار، كالتنقيب عن النفط وغيره من المواد الخام.
- 2 - إستثمار يبحث عن الكفاءة: ففي ه ذا العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفؤة أحد أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في إقتصاديات أخرى.
- 3 - إستثمار يبحث عن الخدمات: في السنوات الأخيرة أصبح ه ذا الشكل من أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر، بعد إنتهاج العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الإقتصادي، فأصبحت الخدمات مهمة جداً للمستثمر الأجنبي ولاسيما المالية كالتأمين والتمويل فضلاً عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.
- 4 - إستثمار يبحث عن الأسواق: يتجه ه ذا النوع من الإستثمار إلى الدول النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة، وه ذا يعد بديلاً عن التصدير من قبل القطر المستثمر، و إن لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة أخرى كالعالمية الماهرة وترتبط دوافع شركات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات التي تضعها البلدان المضيفة³.

¹ شعور حبيبة، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص32.

² منصورى الزين: تشجيع الإستثمار واثره على التنمية الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص253.

³ سليمان عبد الهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي مرجع سبق ذكره، ص27.

المبحث الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته المزايا والعيوب:

يعتبر المناخ الإستثماري وتشجيع جذب رأس المال المحلي والأجنبي إحدى الركائز الأساسية لمواصلة الإقتصاد مسيرته وتحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية لذلك ينبغي التعرف على أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومعوقاته، وأهم السلبيات والإيجابيات التي يحتويها وهذ ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمحددات الإستثمار مجمل الظروف والأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر جليا عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

1 - المحددات الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر: وهي محددات إلزامية لا يمكن في حالة

عدم تواجدها إنتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أم أجنب وهو :

1 1 - توافر الإستقرار السياسي: تذهب بعض الدراسات إلى تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بمدى

الإستقرار السياسي في الدول المضيفة فقد أوضح "بازي" basi سنة 1963، من جامعة Kant الأمريكية أن الإستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، ويرى "وريك سميث" رئيس فريق مؤلفي تقرير عن التنمية عام 2005 الصادرة عن البنك الدولي أن إخفاق السياسات السبب في تعكير مناخ الإستثمار¹.

- إن التحدث عن المحددات السياسية يقودنا إلى ذكر أهم الأسباب الكامنة وراء المخاطر السياسية التي يمكن أن تواجهها الإستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة منها مصادرة الحكومة وإستيلائها على المشروعات الخاصة بالأجانب، أو مصادرة بعض أو كل ممتلكات الغير لأغراض المنافع العامة دون تعويض مادي.

- التأميم، حيث يتم تحويل الملكية الخاصة لمشروعات الأعمال الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة مثلما حدث في تأميم الشركة العالمية بقناة السويس.

¹ عمار زودة، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008م، ص 127-128.

- عدم تحويل العملات الأجنبية للخارج، كقرار أو سياسة تضعها الحكومات المضيفة حيث لا تسمح للشركات أو الأفراد بتحويل دخلهم أو أرباحهم بالعملية الأجنبية إلى الخارج أو تحدد نسبة من المرتبات والدخول والأرباح قابلة للتحويل فقط.

- إلغاء العقود والإتفاقيات المبرمة بين الدولة والشركة متعددة الجنسية أو عدم الوفاء بها لأسباب سياسية.

- ويمكن تقسيم الخطر السياسي إلى مستويين.

• المستوى الكلي: حيث يحتوي هذا المستوى الأخطار السياسية الناتجة عن القرارات الإستراتيجية أو الجوهرية لحكومات الدول المضيفة.

• المستوى الجزئي: على هذا المستوى يتم توجيه أثر السياسات الحكومية للدول المضيفة أو تغيير هذه السياسات على بعض القطاعات الخاصة بالنشاط الإقتصادي أو تأثيرها على نوع معين من المشروعات الأجنبية أو قيام حكومة الدولة المضيفة بفرض ضرائب على نوع معين من النشاطات الاقتصادية¹.

1 2 - الإستقرار الإقتصادي: يتمثل في تحقيق توازنات الإقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة

لنجاح الإستثمار، ومن أهم المؤشرات الإقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الإقتصادي ما يلي².

- عناصر الإقتصاد الكلي: توازن الميزانية، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، إستقرار سعر الصرف، معدل الفائدة.... الخ.

- السياسات الإقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة: السياسات الإستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخوصصة، السياسة التمويلية.

- الحوافز المالية لجذب الإستثمار: الحوافز الضريبية.

- ضرورة إستقلالية النظام القضائي وتوفير الشفافية في المجال الإقتصادي.

1 3 - درجة المخاطر المسجلة: مما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية لا تتدفع للإستثمار المباشر

الأجنبي في الدول التي تستخدم الأساليب السيطرة، والإستيلاء أو الدول التي يندم فيها الأمن، ويكثر فيها العصيان المدني، وغياب الحريات الفردية والاجتماعية.... الخ، وعليه فلن إتخاذ قرار الإستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة والمغامرة التي ستكون نتائجها غير محمودة العواقب³.

¹ عمار زودة، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص128-129.

² خالد راغب الخطيب، التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء م عابير التدقيق الدولية، مرجع سبق ذكره، ص218-219.

³ فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص49.

2 - المحددات التكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

- الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة لذلك ف إن إنتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية ويؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي.
- حجم السوق ومعدل نموه: إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلدها يرتبط بحجم السوق ومعدل نموه بالدرجة الأولى. فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر جاذبية للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرص جديدة للإستثمار.
- إضافة إلى توفر الموارد البشرية المؤهلة، توفر قاعدة متطورة لوسائل الإتصال والمواصلات.
- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الإدماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الإستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن الخصوصية تجذب الكثير من المستثمرين الأجانب¹.
- وضع الدولة من الإتحدات الإقتصادية والإقليمية: حيث تبين الدراسات التي تناولت إتحدات مثل: النافتا، الإتحد الأوروبي، الأوبك، إن تأثير هذه الإتحدات شديد الإيجابية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع الرأي العام الداخلي من الإستثمار الأجنبي المباشر²، والشكل الموالي يوضح هذه المحددات:

الجدول (1) : المحددات المختلفة وفق المزايا المتعددة.

إمكانيات خاصة بالمؤسسة	إمكانيات خاصة بالدول المضيفة	إمكانيات مرتبطة بالتداول
- ملكية التكنولوجيا	- إختلاف أسعار المدخلات	- تخفيض تكاليف الصرف.
- إقتصاديات وفرات الحجم	- نوعية المدخلات.	- حماية مهارة التسيير.
- تنوع المنتجات	- تكاليف الإتصال والتوزيع والنقل.	- حماية المعلومات.
- رقابة العلامة	- نوعية الهياكل القاعدية.	- مراقبة الإنتاج نوعا وكما.
- الدخول بسهولة إلى أسواق	- الحواجز الجمركية.	
- العوامل والمنتجات الوسيطة.	- التقارب الثقافي واللغوي.	
	- التحفيز والتحريض للإستثمار.	

المصدر: فرضي فارس، التسويق الدولي، مفاهيم عامة، إستراتيجياته، بيئته وكيفية إختيار الأسواق الدولية، الطبعة الأولى، مطبعة الإخوة لموساك، القبة، الجزائر، 2010، ص79.

¹ خالد راغب الخطيب ، التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص219-220.

² بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصادات المغا ربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مرجع سبق ذكره، ص39.

المطلب الثاني: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر:

رغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ورغم التحيزات والتسهيلات والإمتيازات التي تقدمها، إلا أنه هناك معوقات لا يمكن التخلّص منها، تقف سداً منيعاً أمام إنتقال الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومن بين هذه المعوقات نذكر ما يلي :

1 - **خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:** حيث لا يشجع السوق الصغير على الإستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

2 - **خطر التضخم:** تعكس إرتفاع معدلات التضخم حالة عدم إستقرار في السياسة الإقتصادية، وهذا ما لا يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر لأن الكلفة النسبية للإنتاج في الإقتصاد ستزداد بالمقابل.

3 - **خطر تقلبات أسعار الصرف:** والمتمثل في درجة الم خاطر على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم إستثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة البلد المستثمر أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الإستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة.

4 - **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر لطرده المستثمرين الأجانب.

5 - **الإستقرار السياسي:** يتولد عن عدم الإستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الإستثمار الأجنبي المباشر، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

6 - **حجم الصادرات:** يعد من محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأن الإستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائدات أعلى مقارنة بمصادر القطاعات الأخرى.

7 - **المخاطر التكنولوجية:** رغم الفوائد الكبيرة الناتجة عن إستخدام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات، إلا أن لها العديد من المخاطر، حيث أصبح هناك إرتباط قوي بين إستخدام الحاسوب ونظم المعلومات ومفهوم أمن أنظمة المعلومات، كما أن تبني تكنولوجيا جديدة في المنظمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السوق، يصاحبه في كثير من الأحيان مخاطر فشل التكنولوجيا الحديثة فتخسر بذلك المنظمة الكثير من مواردها، كما أن بعض أنواع التكنولوجيا، وخاصة في مجال البرمجيات سريعة التقادم وتكون مكلفة في بدايتها ويصعب على الشركات الرائدة إستثمارها إقتصادياً نتيجة سرعة تقادمها التكنولوجي¹.

¹ يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية مرجع سبق ذكره، ص184.

8 - المعوقات الإجتماعية: هناك عدة معوقات إجتماعية التي تأثر سلبا على الإستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

- إنخفاض الوعي الإيداري والإستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الإيدار المختلفة والبورصة ومجالات الإستثمار المختلفة.
 - ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الإقتصادية، الصناعية والزراعية والخدماتية.
- 9 - المعوقات الإدارية: مشكل الحصول على الموافقة وتراخيص الإستثمار، مشكل الحصول على التجهيزات، مشكل الحصول على أراضي البناء، مشكل الحصول على التمويلات من البنوك والمؤسسات المالية اللازمة للقيام بالمشاريع¹.
- إضافة إلى غياب التشريعات الحديثة الواضحة المعالم، والنصوص التي تحكم العملية الإستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية، ونقص قوانين تشجيع الإستثمارات².

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي

يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما أن له آثار سلبية على إقتصاديات هذه الدول.

1 - مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر: توجد عدة مزايا على المستويين على المستوى الدولة المضيفة وعلى مستوى الدولة المصدرة (الشركات الأجنبية).

1 1 - على مستوى الدولة المضيفة:

- هناك الكثير من المنافع والفوائد الإقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء إستقطابها للإستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:
- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار أو إستحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الإستثمارية الأجنبية.
- تسهلي حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والم نظورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة بإستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل

¹ عبد القادر بابا ، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004م، ص251-253.

² يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص71.

وإستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى إكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
- إضافة الإستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لإقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الإستثمارات أو إعادة إستثمار عوائدها.
- دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولية المضيئة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم إتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية ولذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة بإسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تنتج للدول المضيفة إمكانات أكثر لغزو سوق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها¹.
- إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية من خلال تحسي ن المقدره والنمو الإقتصادي والسياسي نتيجة الإ استخدام الفعال والمنتج، للموارد الإ قتصادية وإنخفاض الأسعار وزيادة الصادرات.
- زيادة حاصلات الدولة من الضرائب على الأرباح وتنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال.

- تقديم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة وبأسعار منخفضة.

1 2 - على مستوى الشركات الأجنبية:

- يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول علي القروض والمواد الخام اللازمة للشركة الأم.
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب علي القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول ويسهل عملية دخول الأسواق من خلال الإنلج المباشر بدلا من التصدير.
- تعظم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة.
- يعتبر الإستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك للمشروع، خاصة في بعض حالات النشاطات الحساسة كالزراعة والبتترول.
- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل فوائد وأرباح.
- تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي ونقلها الدول الأم².

¹ قويدري كريمة، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص51-52.

² ليليان بن منصور، الشركة الاورومتوسطية ودورها في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012م، ص134.

2 - عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم مما يقدمه الإستثمار الأجنبي المباشر من مزايا وفائدة على الإقتصاد الوطني للدولة إلا أنه لا ينفى وجود بعض النقائص يمكن ذكرها فيما يلي:

2 1 - على مستوى الدولة المضيفة:

- من سلبيات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، هو أنها تتجه غالبا إلى مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها، تركزت أساسا في المشاريع المخصصة، تمثلت في شراء حصص المال العام، في بعض المشروعات.

- ومن سلبيات ه ذه الإستثمارات أنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال، وبذلك فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية يؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان، وينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال.

- ومن سلبيات ه ذه الإستثمارات هو أن الشركات المتعددة الجنسيات عادة تتمتع بسلطات قوية، وبالتالي فهي تشكل تهديدا خطيرا لإقتصاديات الدول النامية، فلذا رغبت أي دولة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح ه ذه الشركات، فليق الشركة المتعددة الجنسيات ستأخذ الإجراء المناسب لردع الدولة المضيفة، فتقوم بغلق فروعها في تلك الدولة.

- وصفوة القول أن رأس المال الأجنبي لا يهمله تنمية البلد المضيف وتطوير إقتصاده، وقد يؤدي إنسحابه المفاجئ إلى حدوث أزمات مالية وكوارث إقتصادية في البلدان المضيفة إضافة إلى السلبيات الأخرى التي تصاحب ه ذه الإستثمارات¹.

- يري البعض أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الإستثمارات إذ يؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.

- قد تؤدي زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركة المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، ولذلك زيادة درجة التبعية الإقتصادية.

- تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثلتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مؤلرنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة.

- تركز الإستثمارات الأجنبية المباشرة أحيانا في بعض القطاعات أو الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة مثل الصناعات الكيماوية².

¹ ضياء محمد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، لطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص131.

² قويدري كريمة، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص55-56.

2 2 - على مستوى الشركات الأجنبية:

تتمثل في¹:

- يحتاج إلى رأسمال كبير.
- ضياع فرص العمل في الدولة الأم.
- خفض فرص التصدير للدولة الأم.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى إرتفاع درجة الخطر غير التجاري، وه ذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والتوسع في السوق إن أمكن ذلك.
- عندما يكون الطرف الوطني عبارة عن حكومة، يمكن أن تضع شروط صارمة على التصدير والتوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي.
- إحتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأسمال المشروع الإستثماري.
- إنخفاض في القدرات المالية والفنية قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الإستثماري في تحقيق أهدافه، الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل.
- إحتمال التأميم وما ينجر عنه من نزع الملكية.

¹ يحيوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص79.

خلاصة الفصل:

الإستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو لشخص إعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويكون للمستثمر الأجنبي دور فعال في إدارة الإستثمار. الإهتمام الواضح لموضوع ه ذا النوع من الإستثمار من طرف مختلف المدارس الإقتصادية، المفكرين الإقتصاديين، الخبراء، جاء ليعكس حقيقة معينة، مفادها أن ه ذا الأخير هو ظاهرة إقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير لما لها من دور كبير في دفع عجلة التنمية والتطوير، إذ يعتبر كمصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، والبديل الرئيسي للإقراض الخاص.

وقد توصلنا من خلال ما تطرقنا إليه في ه ذا الفصل أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو حركة رؤوس أموال دولية طويلة الأجل، له عدة أشكال وخصائص يمتاز بها، كما أن له دوافع يسعى لتحقيقها المستثمر الأجنبي، وبطبيعة الحال فلن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر يتوجب تهيئة عوامل محفزة لذلك والإستفادة من مزاياه ومحاولة التغلب على عيوبه ومعوقاته والمخاطر التي تحيط به.

الفصل الثاني

الإطار النظري للإصلاحات المالية

تمهيد:

يعد الإصلاح المالي أحد المحاور الرئيسية التي أركزت عليها الدول لتطوير نظم المعاملات والإرتقاء بالأداء، فقد قامت الدول النامية والصناعية على حد سواء بمحاولات متفاوتة في الشدة متفقة في المبدأ على تحرير قطاعاتها المالية والتحول إلى الإنفتاح المالي الذي دفع مسيرة عولمة الأسواق المالية، وعزز ربطها في العالم الخارجي، ففي السبعينات من القرن الماضي قامت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ثم تبعتها اليابان في أوائل الثمانينات وكذلك باقي دول أوروبا الغربية، وبعض الدول النامية، وذلك بمسايرة التطورات والظروف التي آل إليها الاقتصاد، ومواكبة هذه التغيرات.

تشتمل الإصلاحات المالية على كل المتغيرات المتعلقة بالجانب المالي من بينها، الإصلاح المصرفي، إصلاح سعر الصرف، تحرير أسعار الفائدة، الإصلاحات الضريبية، إصلاح السياسات المالية والنقدية إلى غير ذلك، وتشمل أيضا تحرير معاملات المؤسسات والأسواق المالية ضمن القطاع المالي، وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل، إذ أننا سنتطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول الإصلاح المالي، والمبحث الثاني فسنحاول فيه إظهار مكونات الإصلاح المالي، وعن المبحث الثالث فقد إشتمل على أهم مؤسسات القطاع المالي والتي يمكن أن تطالها هذه الإصلاحات.

المبحث الأول: عموميات حول الإصلاح المالي:

تأخذ الإصلاحات المالية دوراً فعالاً في التنمية الاقتصادية وفي التأثير على أدائه، لاسيما معدلات الاستثمار والادخار، وكذلك التأثير في معدلات الفائدة وأسعار الصرف والتضخم، فقد شهدت البلدان المتقدمة والنامية على السواء في الفترة الأخيرة حالة من التحرير المالي على نطاق واسع وبسرعة كبيرة في طبيعة وبنية اقتصاد هذه الدول إلا أنها تسعى دائماً لتحقيق هدف مشترك هو رفع مستوى الأداء الاقتصادي من خلال نظام مالي سليم.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح المالي ودوافعه:

يمكن التطرق لأهم مفاهيم الإصلاح المالي وأهم عوامل نجاحه من خلال ما يلي:

1- مفهوم الإصلاح المالي:

على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين دول العالم من حيث طبيعة وبنية اقتصادياتها، إلا أنها تسعى إلى تحقيق إصلاحات مالية للوصول إلى هدف مشترك، وهو رفع مستوى الأداء الاقتصادي من خلال نظام مالي سليم وكفء، وذلك لا يتحقق إلا من خلال عملية التحرير المالي، والذي يعني:

التعريف الأول: مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً¹.

التعريف الثاني: يمكن القول أن الإصلاح المالي أو التحرير المالي يتضمن إجراءات لتعزيز كفاءة النظام المالي وسلامته، وبموجب هذا التعريف العام يمكن أن يطلق على مصطلح التحرير المالي على عدد من الإجراءات مثل تطوير أسواق رأس المال، أو اعتماد نظام غير مباشر للرقابة النقدية².

التعريف الثالث: يتضمن إصلاح وتحرير القطاع المالي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لإزالة الضوابط على النظام المالي، وتحويل هيكله بشكل يتفق مع النظام الاقتصادي الموجه لاقتصاد السوق، وذلك في ظل إطار تشريعي ملائم، ومنه يعتبر التحرير المالي بمعناه الواسع مجموع الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى أن الإصلاحات المالية هي إضافة من التحرير على القطاع المالي، ومكوناته ومؤسسته، وتخفيف من القيود المفروضة عليه والتقليل من تدخل الدولة والتحكم فيه، إلا في حالات الضبط والتعديل، وبالتالي يمكن وضع تعريف شامل عن

¹ حسن كريم حمزة، *العولمة المالية والنمو الاقتصادي*، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011م، ص54.

² ماجي شبيب هدهود، *القطاع المالي والمصرفي بين إشكالية الواقع وآفاق الإصلاح، دراسة في أقطار عربية مختارة*، مجلة الغوي للعلوم الاقتصادية والإدارة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، ص38.

³ زواوي فضيلة، *تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق المبادئ الجديدة في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز*، مذكرة ماجستير في علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس-الجزائر، 2009م، ص65.

الإصلاح المالي "مجموع الإجراءات والقوانين، والتحفيزات المالية التي تضعها الدولة وتضبطها من أجل تعزيز النظام المالي وتقويته والتوجه نحو التحرر والعولمة، ومواكبة بذلك التطورات الاقتصادية العالمية".

2- دوافع الإصلاح المالي:

هناك عدة عوامل تجعل من الإصلاح المالي ناجح وله تأثير على التغيرات الاقتصادية الأخرى ومن هذه العوامل ما سوف نذكره فيما يلي:

2-1- العقلانية والانتظام: يجب أن تؤخذ تدابير الإصلاح المالي في الحسبان الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية، ويجب أن تتكامل مع سياسات محلية ملائمة وأن تصطبح ببناء المؤسسات والقدرات المالية والمادية قبل البدء بعمليات التحرر، وهناك إجماع على البدء بإجراءات التحرر المالي الداخلي للقطاع المالي قبل تحريره خارجياً وعبر سلسلة من الإصلاحات المؤدية إلى أداء أكثر حرية سواء للمؤسسات المالية أو الأسواق المالية أو القطاع الخاص المالي، وهذه الإصلاحات تقع على عاتق صناع السياسة المالية والنقدية في مجال التحرر الداخلي والمتمثلة في بناء المؤسسات المالية من كافة الجوانب التي تجعلها قادرة على دخول المنافسة الخارجية ومواجهة كافة الصدمات المحتملة.

2-2- ينبغي السماح للدول وخصوص الدول النامية، باختيار سياستها التحررية من دون تسليط الضغوط عليها، سواء كانت تلك الضغوط صادرة من مؤسسات دولية أو دول أخرى وأن لم يكن ذلك، فعلى تلك الدول محاولة العمل على إمتصاص تلك الضغوط لحين أستكمال إستعداداتها لذلك، والعمل على فتح حسابات رأس مالها تدريجياً.

2-3- تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل : وذلك لارتباط الأول بالتوجه التجاري وإلى ما حققه من نتائج مرضية في قطاع الصناعة التحويلية وكذلك في قطاع الخدمات والصناعة الإستخراجية في بعض الدول، إضافة إلى إعتبرات تتعلق بجلب التكنولوجيا والمهارات علاوة على إنخفاض درجة تقلبه إذا ما قورن مع الإستثمارات المحفظية.

2-4- إتخاذ تدابير تقلل من التعرض لمخاطر التحرر المالي : وذلك بوضع حدود على مدى التحرر، وأن لا تزال القوانين بسرعة، وخصوصاً عندما لا يكون البلد مهياً لمواجهة المخاطر والصدمات المحتملة، إن الرفع السريع يؤدي إلى خطر تراكم كتلة ضخمة من الديون الخارجية للبلد، ومن ثم إنخفاض حاد ومفاجئ في قيمة العملة المحلية، وتشتت النقد المستهلك أجنبياً ومحلياً خارج البلد بغضون أيام قليلة، بمعنى أن تكون عملية الإنفتاح متدرجة ومتوافقة مع نمو المعرفة والمقدرة المحلية بخصوص كيفية التعامل مع العمليات الجديدة والتحديات التي تأتي بأوجه مختلفة للتحرر¹.

¹ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص59.

2-5- أما بالنسبة للنظام المالي فلا بد له من مراقبة الدين الخارجي وخصوصا قصير الأجل وبالعملات الأجنبية، وكذلك مراقبة إحتياطاته الدولية بحيث تبقى كافية لمواجهة سداد الدين الخارجي ولفترة معقولة، فضلا عن فرض اللوائح التحوطية، والمراقبة على المؤسسات المالية وخصوصا في حالة تدفقات الحافظة المالية، كما يجب عليه متابعة القطاع المالي الخاص، وهل كوارده تستطيع فهم العمليات المالية، وقيادتها مثل : تدفقات النقد الداخلة عبر القروض والسندات، وكذلك عمليات إعادة تدوير الأموال إلى القطاعات والمؤسسات الصحية لأجل استعمالها بفاعلية¹.

2-6- توافر الإستقرار الإقتصادي العام : هناك إتفاق عام على أهمية إستقرار الإقتصاد الكلي لنمو خدمات القطاع المالي ونجاح سياسة الإصلاح المالي، ولذلك ينبغي للبلدان إعتماد سياسات إقتصادية كلية مناسبة، وتشجيع المنافسة داخل القطاع المالي، وعلى وجه الخصوص هناك حاجة لوجود تنظيم ورقابة إحترازيين، وإرساء حقوق قوية للدائنين .

يتحقق الإستقرار الإقتصادي العام بوجود معدل تضخم منخفض، ذلك أن إرتفاعه يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة وإرتفاع سعر الفائدة وبالتالي خسارة كبيرة في الإقتصاد، مما يعرقل النمو الإقتصادي².

إن على الدول وقبل الشروع في إصلاح النظام المصرفي، وقبل فتح سوق رأس المال للإقراض والإقتراض، وقبل أن تعمل على تدفق الائتمان وتوزيع رؤوس الأموال، ومن تم تحرير سوق رأس المال حيث يتم الإقراض والإقتراض بناء على معدلات فائدة حقيقية موجبة، فإن الأولوية هي تحقيق التوازن المالي الحكومي المركزي، فالسيطرة يجب أن تسبق التحرير المالي. إن منهج التحرير الأمثل يتمثل في فتح سوق وطنية برأسمال تتيح للمودعين تلقي وكذلك يسدد فيها المقترضون أسعار فائدة فعلية مجزية، حيث يمكن تعديلها وفق نسب التضخم.

إلا أن عملية الإقتراض والإقراض لا يمكن المضي في إطلاقها دون قيود على مستوى المؤسسات أو الأفراد على نحو مرض، ما لم يثبت مستويات الأسعار عند حد معين، وما لم يزول العجز المالي³.

وعليه فلا ينبغي تحرير النظام المصرفي وتوجه الحكومة في وضع أسعار فائدة معيارية على الودائع والقروض إلا بعد وضع ضوابط مالية صارمة، وحتى تتضاءل إحتتمالات حدوث الذعر المصرفي والإنهيارات المالية، حيث يرتفع مقابل المخاطرة عند رفع أسعار الفائدة حقيقية إلى مستويات قياسية تقوض بالفعل الجدوى الإئتمانية لأي مقترض.

¹ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص59.

² زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الإقتصادية وفق المبادئ الجديدة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص68.

³ بلعزوز بن علي، لعنوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية والتحول الإقتصادي - واقع وتحديات -، جامعة الشلف-الجزائر، ص500.

ينبغي إتخاذ الحذر في ضبط إيقاع عملية تحرير البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية، بحيث تكون متزامنة تماما مع نجاح الحكومة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي . ودون إستقرار في معدلات التضخم، فإن التذبذب الذي لا يمكن التنبؤ به فيما يتعلق بأسعار الفائدة الفعلية، وأسعار صرف العملات يجعل من الإقتراض والإقراض غير محدود من قبل البنوك عملية أقل ما توصف بأنها محفوفة بالمخاطر . وعليه فإن على الدول النامية السائرة في نهج التحرر التي كانت تتبع نظاما مصرفيا مركزيا، مملوكا للدولة أن تتحرك بقوة في بدء عملية التحرير لتدعيم نظام النقد والإئتمان الخاص بها، وعليها أن تجعل أسعار الفائدة إيجابية حسب الأسعار الواقعية سواء للمودعين أو المقترضين¹.

المطلب الثاني: عوامل نجاح الإصلاح المالي وفعاليتها:

إن للإصلاح المالي جملة من الدوافع والأهداف يسعى دائما من ورائها للوصول إلى التكيف مع الظروف الإقتصادية والمالية كما لها أيضا تأثيرات وإنعكاسات على الإقتصاد من الجانبين الإيجابي والسلبى.

- 1- دوافع الإصلاح المالي :** وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي والمالي وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الإستثمار وتمثل في :
- * تعبئة الإدخار المحلي والأجنبي لتمويل الإقتصاد عن طريق رفع معدلات الإستثمار .
 - * خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الإستثمار .
 - * إستعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة .
 - * رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر إقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص إستثمار جديدة .
 - * تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال² .
 - * الدافع من تحرير معدلات الفائدة إذ يسمح بزيادة حجم الإدخار المحلي و التخصيص الأمثل للموارد المالية وتوسع الأسواق المالية، وتطوير النظام المالي المصرفي الأمر الذي ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي³.

¹ بلعزوز بن علي، لعنوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، جامعة الشلف-الجزائر، بدون سنة نشر، ص501.

² بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الواقع والتحديات-، بدون سنة نشر، ص478.

³ بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره علي النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، بدون سنة نشر، ص4.

* يهدف التحرير المالي إلى التخلص من مظاهر الكبح المالي الذي عانت منه معظم إقتصاديات الدول النامية حيث ينصرف مفهوم الكبح أو القمع المالي إلى القيود المفروضة على النظام المالي ومن أهمها:

- التحديد الإداري لأسعار الفائدة على القروض والودائع.
- رقابة إدارية علي تخصيص الإئتمان لقطاعات معينة مع تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية لبعض القطاعات.
- فرض ضريبة مرتفعة على القطاع الم صرفي من خلال المبالغة في تحديد متطلبات مرتفعة للإحتياطي.

- فرض قيود صارمة على تحركات رؤوس الأموال الأجنبية سواء كانت داخلة أو خارجة¹.

2- فعالية الإصلاحات المالية:

- زيادة كفاءة وفعالية واستقرار الجهاز المصرفي، خاصة مع مبدأ التحرير التدريجي، ففي ظل السوق المصرفية المفتوحة تزداد حدة المنافسة وهذا ما يدفع كل بنك إلى السعي لتقديم أفضل الخدمات وأجودها وبالتالي تزداد كفاءة الجهاز المصرفي، كما إن تعزيز الإفصاح المالي عن المؤسسات والخدمات المالية يعتبر أحد أهم العناصر الأساسية لجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الميدان المالي ومن ثمة توزيعه على المشروعات التنموية.

- إنخفاض تكاليف الخدمات البنكية، وحسب ذلك أن إتساع السوق المصرفية سوف يؤدي إلى تزايد عمليات الإندماج والإستحواذ المصرفي مما يعمق درجة المنافسة وهذا ينعكس على تكاليف الخدمات البنكية بالإنخفاض والجودة والتحسين².

- إن حدوث عمليات التحرير المالي متزايدة على المستوى المحلي وكذلك على المستوى الدولي في نفس الوقت تقريبا أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، ومع زيادة حرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة ومع تسارع عمليات التحرير المالي تسارعت عولمة الأسواق المالية والعولمة المالية، وخاصة مع ربط ذلك بتحسين مناخ الإستثمار في كثير من الدول، والسعي إلى جذب المزيد من الإستثمارات من خلال الأسواق المالية وغيرها³.

- وتبرز فعالية الإصلاحات المالية من خلال ما تحققة من تحرير للأسواق المالية، جذب وتطوير التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية.

¹ زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الإقتصادية، وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص67.

² صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجريبية الجزائرية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2011م، ص25.

³ طارق محمد خليل الأعرج، مقرر العولمة المالية، الدراسات العليا، دكتوراه إدارة المصارف، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الإدارة والإقتصاد، 2012م، ص12.

1- تحرير الأسواق وأنشطة المشاركين في السوق من القيود والحوجز المحلية والعالمية، إن أن حدة المنافسة ألزمت معظم الحكومات بتخفيض القيود المالية على أسواقها والمستثمرين لتمكينها من المنافسة بفاعلية عبر العالم.

2- التقدم والتطور التكنولوجي زاد من تكامل الأسواق وكفاءتها، ينبور ذلك من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، التي ساهمت في ربط عموم المشاركين في السوق بشبكة إتصالات تمكنهم من تنفيذ الصفقات في لحظات، هذا بجانب السرعة بنقل المعلومات، الأمر الذي ساعد بالمتابعة والمراقبة لأسعار الأصول المالية عن بعد.

3- زيادة مؤسسة الأسواق المالية وتعني المؤسسة هنا بتحويل عمليات الإستثمار من الفردية إلى المؤسسات المالية (المستثمر المؤسسي) منها على سبيل المثال لا الحصر، صناديق التقاعد، شركات التأمين، البنوك التجارية، جمعيات ال إقراض والإدخار، ويعود سبب زيادة الم مؤسسة في الأسواق المالية، رغبة هذه المؤسسات من تحويل المخاطر وتجميعها، هذا بجانب الإدارة الكفوءة للعائد والمخاطرة للمحافظ الإستثمارية، وتنوع أصولها محليا وعالميا¹.

- وتعتبر حرية إنتقال رؤوس الأموال إحدى المقومات الضرورية لإيجاد قنوات للإتصال بين الأسواق في الدول النامية، كما تضطر الكثير من الدول المستوردة لرؤوس الأموال لفرض درجات متباينة من القيود على تحويل رؤوس الأموال بسبب أوضاعها الإقتصادية إلا أن معالجة هذا الوضع لا يتطلب بالضرورة إلغاء قوانين الرقابة على النقد بصفة كلية، حيث يمكن التغلب على هذه الصعوبات عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية لأنواع معينة أو عمليات محددة، كما ترى السلطات المسؤولة في الدول المعنية أنها تتفق مع سياستها ومصالحها الإقتصادية وكذلك الحال بالنسبة لرأسمال الدول النامية المستثمر في الأوراق المالية الصادرة محليا وقد إتجهت الكثير من الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى تطبيق التشريعات اللازمة لإعفاء رأس المال من بعض القيود المفروضة على حرية تحويل رؤوس الأموال².

3- مخاطر الإصلاحات المالية : يمكن ذكر أهم المخاطر التي تحيط بعملية الإصلاحات المالية من خلال ما يلي:

3-1- الخطر النظامي: ويحدث عندما يتسرب عجز هيئة عامة أو مجموعة من الهيئات المالية بإعلان إفلاسها للهيئات الأخرى وهو يرتبط بالتالي:

* عملية العدوى من سوق مالي إلى آخر.

* إنعدام السيولة.

¹ ارشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية، إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص30-31.

² بن اعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية - دراسة قياسية- أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2013م، ص167.

3-2- مخاطر تقلبات الرساميل قصيرة الأجل : أي الإختلالات الناجمة عن تدفقات رأسمال المتجه نحو الإستثمارات في المحفظة المالية مع تلك المتجهة نحو الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتصف الأول بقصر أجله وضخامة حركته وتحقيقه الربح السريع، ويحمل درجة تقلب عالية حيث يدخل ويخرج بآمد قصيرة مؤديا إلى الكثير من المشاكل، علاوة على تأثر الأول كثيرا بالعوامل النفسية والشائعات والتصريحات وبذلك تتسم قرارات الإستثمار الأجنبي غير المباشر بدرجة عالية من الحساسية في الأجل القصير وأن حركته السريعة بين الأسواق قد يجعل تلك الأسواق في حالة إختلال مفاجئ.

3-3- مخاطر سهولة انتقال الأزمة : أي سرعة انتشار الأزمة بين المؤسسات المالية حين وقوعها إلا أنها تجعل من تلك الأسواق في تكامل وتمائل وتبادل حر ولعل ذلك من أهم التحديات والآثار السلبية للتحريك المالي.

3-4- مخاطر هروب الأموال الوطنية : ويعني إستخدام جزء هام من المدخرات المحلية خارج حدودها وبأشكال إستثمارية مختلفة، وعلى الرغم من أن تلك الظاهرة ليست بالحديثة ولكنها تكاثرت في ظل التحرر المالي.

3-5- مخاطر تراكم الأموال: أدى التحرر المالي إلى تراكم رأسمال في دول متقدمة أو لدى مؤسسات مالية أو لدى أفراد معينين، أما الدول التي تتميز بالضعف في الفعالية الإقتصادية شهدت شحة وهجرة في أموالها، فالإستثمار الأجنبي المباشر يتجه أغلبه إلى الدول المتقدمة فضلا عن التوزيع غير المتكافئ داخل تلك الدول نفسها¹.

3-6- مخاطر إرتفاع أسعار الفائدة: ومن الآثار التي يثيرها إرتفاع أسعار الفائدة هي التأثير السلبي الذي يحدثه هذا الإرتفاع على مديونيات قطاع الجهاز المصرفي، إذ أن إرتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى إرتفاع المديونية وبالتالي تعثر المقترضين عن سداد مديونياتهم مما يعرض الجهاز المصرفي كله لأزمة حادة، خاصة وأن هذه الديون ليست إلا جزءا من ودائع الأفراد لدى الجهاز المصرفي، ومما يزيد في تدهور هذه الوضعية هو إعتقاد المشروعات على الإقتراض من قطاع الجهاز المصرفي عوض اللجوء إلى الإقتراض من أسواق المال، وبالتالي من الخطورة الإندفاع نحو رفع أسعار الفائدة، كما أنه ينبغي ألا يضبط هذه النسبة قبل الإتجاه إلى تحرير أسعار الفائدة².

¹ طارق محمد خليل الأعرج، مقرر العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

² بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، 2003م-2004م، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004م، ص222.

3-7- خطر تقلبات أسعار الصرف:

- إن تحرير أسعار الصرف يحتاج لدولة قوية لها مكانة إقتصادية، وتتميز بإقتصاد متقدم يتمتع بأسواق مالية وسوق نقد أجنبي متطور، ذلك أن التغير في أسعار الصرف له آثار سلبية على التجارة الدولية لا يمكن التنبؤ بها.
- صعوبة التخطيط في ظل هذا النظام لعدم استقرار أسعار الصرف، وبالتالي أسعار السلع والخدمات، كما يشكل خطر على المؤسسات الاقتصادية لأنها تقع في حالة عدم تأكد من نتائجها المالية.
- كما ينتج عنه تقلص حركات رؤوس الأموال خاصة طويلة الأجل، ذلك أنها تدخل في حالة عدم التأكد، سواء في القيمة أو العائد من الإستثمارات الأجنبية، وبالتالي تقلص ثقة المتعاملي ن في هذا الإقتصاد¹.

المطلب الثالث: موقع الإصلاحات المالية في الإصلاحات الاقتصادية:

تلعب الإصلاحات المالية دور الجزء من الكل ضمن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، لذلك ينبغي التطرق إلى أهمية التسلسل في القيام بتنفيذ هذه الإجراءات.

1- الإصلاح المالي بمعدل أبطأ من الإصلاح الاقتصادي:

- بناء على مبررات وآراء بعض الاقتصاديين فيما يتعلق بترتيب أولوية الإصلاح الاقتصادي قبل الإصلاح المالي من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة وتحقيق فعاليتها، حيث يمكن أن تكون آراءهم على النحو التالي:
- القيام بتحرير حسابات رأس مال من خلال إصلاح النظام المالي قد يزيد من تدفقات رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار الصرف وتعرض الإقتصاد لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- إن الزيادة المفرطة في معدلات الإقراض الذي ينتج عن التحرير المالي وخاصة بعد ترك الحرية للبنوك في منح الإئتمان للمشروعات التي نعتقد أنها ذات جدارة اقتصادية مناسبة فممكّن أن يعمل ذلك على زيادة كبيرة في أسعار السلع والخدمات وحيث الجهاز الإنتاجي غالباً ما يكون غير مرّن في البلدان النامية وذلك ينعكس على أسعار السلع والخدمات بشكل كبير .
- إن إصلاح وإعادة الهيكلة ال مالية للمؤسسات العامة وسداد مديونياتها إتجاه البنوك قبل عملية الإصلاح المالي يعتبر إجراء بالغ الضرورة لأن عملية تحرير أسعار الفائدة من الممكن أن تحرم المؤسسات التي تعرف صعوبات سببها نقص السيولة والتي كانت تحصل عليها قبل الإصلاح المالي

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005م، ص75.

بأسعار فائدة مدعومة و بعد الإصلاح المالي قد تحرم من هذه السيولة مما يزيد من تعثرها وبالتالي يتفاقم ضعف هذه المؤسسات من خلال عدم حصولها على القروض كانت تعتمد عليها بشكل كبير¹ قبل الإصلاح الإقتصادي وكذلك حرمان البنوك من سداد هذه المؤسسات لمديونيتها وظهور هذه المديونيات في صورة قروض رديئة تضعف قدرة البنوك على تقديم قروض جديدة.

- إن عمل الإصلاح المالي بطريقة سريعة بواسطة تحرير أسعار الفائدة، وحرية توجيه الإئتمان المصرفي، وفتح باب المنافسة في توجيه الإئتمان الإقتصادي الوطني، قبل أن تتم عملية إصلاح إقتصادية كلية والمتمثلة في تحرير أسعار السلع والخدمات، وسداد مديونيات مشروعات القطاع العام من خلال عائد تخصيصية هذه المشروعات، وإصلاح الهياكل المالية لهذه المشروعات يجعل تقييم البنوك للجدارة الإئتمانية لهذه المشروعات غير الدقيقة، حيث أن خلل الأسعار والهياكل المالية للشركات سوف يعقد من عملية التقييم الحقيقي لهذه المشروعات، وبالتالي صعوبة نجاح تحرير النظام المالي قبل عمل الإصلاحات الإقتصادية الكلية².

- لدى يفضل إعطاء الأولوية في إصلاح القطاع الحقيقي متمثلا في إعادة هيكلة قطاع المنشآت الأعمال قبل الشروع في إصلاح القطاع المالي متمثلا في إصلاحات رئيسية للتحرير المالي قبل إلغاء القيود على سعر الفائدة، وذلك إستنادا إلى إحتمال أن يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة على وجه العموم إلى الإضرار الصافي قيمة أصول المنشآت.

- ويمكن أن ينعكس ذلك على الجهاز المصرفي في صورة ديون معدومة، وبذلك يميل إلى الحيلولة دون تحقيق هدف الإصلاح المالي عن طريق إضعاف قدرة البنوك على تقديم قروض جديدة.

- تحرير الحساب التجاري قبل تحرير حساب رأس المال ذلك أن حساب رأس المال أسرع إستجابة من الحساب التجاري لإجراءات التحرير بالإستناد إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤدي مبدئيا إلى تدفقات رأسمالية كبيرة قد تؤدي إلى إرتفاع حدة التضخم والذي يعكس إنخفاض مرونة عرض السلع غير التجارية مقارنة بالسلع التجارية مما يؤدي إرتفاع سعرها النسبي، مما يجعل تحرير الحساب التجاري أكثر صعوبة³.

2- تنفيذ الإصلاحات المالية قبل الإصلاحات الإقتصادية:

إن التركيز على إجراء إصلاح القطاع المالي في وقت مبكر مع إجراء الإصلاح الشامل إنما يحقق جانبيين مهمين هما : الكفاءة على مستوى الإقتصاد الجزئي، وتحقيق الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي.

¹ بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م، ص142.

² بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص142.

³ ماج شريب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين إشكالية الواقع وآفاق الإصلاح مرجع سبق ذكره، ص40.

2-1- الكفاءة على مستوى الإقتصاد الجزئي:

يتحقق جانب الكفاءة عندما تتضمن سياسات الإصلاح الشاملة، الإ صلاح المالي والإصلاحات الأخرى، وهذه الإصلاحات مجتمعة سواء كانت مالية أو حقيقية تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الرأسمالية وإعادة توجيه المدخرات الجديدة وتدفقات الإستثمار وهكذا تشترك المؤسسات المالية والأسواق عن كثب في عملية الإصلاح.

إن إصلاح القطاع المالي يؤدي إلى إمكانية الحصول على رأس المال الأجنبي ومنح الشركات ذات الوضع السليم اقتصاديا فرصة الحصول على تدفقات الإئتمان الضرورية لإعادة هيكلتها، إضافة إلى ذلك يجعل أسواق الإئتمان الكفاءة توفر نظام المعلومات اللازم لتقدير المخاطر والجدارة الإئتمانية للمقترضين ولتخصيص الإئتمان طبقا لمدى المخاطرة، مما يساعد على التمييز بين المنشآت الكفوءة وغير الكفوءة ومن خلال التجارب يؤكد مؤيدي نهج التزامن الآتي للإصلاح، بأن البلدان ذات النظام المالي المتحرر إستفادت من زيادة المدخرات وحسن الأداء الإستثماري ومعدلات النمو المتسارعة كما حصل في بعض البلدان الآسيوية (ماليزيا، تايلندا) فضلا عن ذلك فإن تحويل البنوك التجارية المتعثرة التي تديرها الحكومة إلى القطاع الخاص يساهم في إنخفاض تكلفة رأس المال وهامش الوساطة المالية. كما أن الكفاءة المترتبة على تزامن إصلاح القطاع المالي تتجلى بدعم السياسات الأخرى بل شرطا لازما لتنفيذ تلك السياسات بفاعلية، وخير مثال على ذلك : هو أن تحرير الصرف الأجنبي وحساب رأسمال في وقت مبكر يساعد على الإبتفتاح الخارجي، وهناك مثال آخر يتعلق بالدور الذي تلعبه الأسواق المالية في الدول النامية في عملية تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، من حيث تسهيل عملية تقييم أسهم رأس المال والتوزيع الشامل لمستحققاتها بصورة صحيحة، كما يساهم إصلاح القطاع المالي في إعادة هيكلة المنشآت العامة التي لم تتحول إلى القطاع الخاص من خلال زيادة إستقلاليتها، ورفع قدرتها التنافسية وذلك بإلغاء المعاملة التفضيلية التي تمكنها من الحصول على الإئتمان وأسعار الصرف المدعومة¹.

2-2- تحقيق الاستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي:

أما آثار إجراء إصلاحات مبكرة في القطاع المالي على تحقيق الإستقرار للإقتصاد الكلي، فيظهر من خلال أن البلد الذي يعاني من عيوب هيكلية في النظام المالي غالبا ما تؤدي إلى عرقلة مكافحة التضخم وإرتفاعه في نهاية الأمر، بسبب إنخفاض فعالية السياسة النقدية، وهذا يؤدي إلى فشل تحقيق الإستقرار الإقتصادي ما لم تصاحبها إجراءات ملائمة في إصلاح القطاع المالي، بإعتبارها إصلاحات هيكلية لتعزيز قدرة السلطات النقدية في تحقيق الإستقرار الكلي، وتشمل تلك الإجراءات، تحويل إهتمام البنك المركزي بعيدا عن الوساطة المالية، وإستحداث أساليب فنية جديدة وأدوات

¹ ماج شيبب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين إشكالية الواقع وآفاق الإصلاح مرجع سبق ذكره، ص41-42.

للإدارة، وتظهر القنوات التي تنتقل عبرها آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، مثل تنشيط المؤسسات المالية وتنمية عنصر المنافسة، وتشجيع إتخاذ القرارات بشأن أسعار الفائدة والتدفقات الإئتمانية إستنادا إلى قوى السوق.

وكذلك يتحقق إستقرار الإقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي من خلال أولوية إصلاح القطاع المالي عندما تؤدي الإصلاحات إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة وتنويع الأصول المتاحة لإسثمار الأموال، فإن التحرير المالي يحول دون هروب رأس المال، ويتيح للسلطات مرونة أكبر والمزيد من الأدوات لمواجهة آثار زعزعة الإستقرار الناجمة من الصدمات غير المتوقعة في الإقتصاد الكلي مما يساعد على دعم البرنامج الكلي للإصلاح الهيكلي¹.

3- تنفيذ الإصلاح المالي متزامنا مع الإصلاح الاقتصادي:

بينت التجارب المتعلقة بالإقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية على أن البرامج الخالية من إصلاح القطاع المالي في مرحلة مبكرة تواجه إمكانية حدوث إختلالات مالية بشكل كبير، ولا يتم الوصول إلى النتائج المرجوة منها إلا ببطء شديد و غالباً ما تفشل في تحقيق الهدف، والواقع أن السياسات التي تبادر الإصلاح الاقتصادي على حساب تأخر الإصلاح المالي تؤدي في النهاية إلى إعاقة التنمية في القطاع الحقيقي وإحداث تشوهات على مستوى الإقتصاد، كذلك بإمكان تأخير إصلاح القطاع المالي أن يسبب تفاقم مشكلة تثبيت الإقتصاد الكلي والحد من قدرة السلطات على الإستجابة إزاء الصدمات الجديدة غير المتوقعة وفي مايلي آراء بعض مؤيدي تزامن الإصلاح المالي والإقتصادي.

3-1- من إحتتمالات تحرير النظام المالي الذي يرتبط بتحرير حسابات رأس المال، أن يعمل على زيادة تدفقات رؤوس الأموال داخل البلد وبالتالي زيادة موارد البنوك مما يعمل على توافر موارد مالية كافية تقدم كقروض للمشروعات ذات الإئتمانية، أي توافر الإئتمان اللازم لهيكله هذه المشروعات.

3-2- إذا إستمر إصلاح النظام المالي بحيث بلغ خطوة تحويل ملكية البنوك التجارية العمومية المتعثرة إلى الملكية الخاصة، فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك إنخفاض هوامش الوساطة المالية وتنخفض تكلفة رأس المال في قطاع النشاط الاقتصادي.

حيث أن زيادة المنافسة يجعل البنوك تعمل على جذب الودائع بأسعار فائدة مصرفية عالية، وعلى منح القروض بأسعار فائدة منخفضة مما يخفض من هامش الوساطة المالية، والتي تنخفض من تكلفة الإقتراض وقد ترجع ذلك في إنخفاض في المستوى العام للأسعار، وتقليل حدة زيادة الأسعار الناشئة من تحرير أسعار السلع والخدمات أي أن الإسراع بالتححرر المالي سوف يعمل على نجاح سياسات

¹ ماج شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين إشكالية الواقع وآفاق الإصلاح مرجع سبق ذكره، ص42.

تحرير الأسعار وعلاج بعض آثارها الاجتماعية ا لسيئة والمتمثلة في إرتفاع معدلات التضخم المصاحب لعملية تحرير أسعار السلع والخدمات.

3-3- تستطيع المؤسسات المالية القيام بدور رئيسي عند عملية خوصصة القطاع العام، وذلك من خلال تسهيل عملية تقييم أسهم رأس المال بشكل صحيح، كذلك يساعد إصلاح القطاع المالي على إعادة هيكلة المؤسسات التي تسيروها الحكومة والتي لم تنقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات العامة على زيادة قدراتها التنافسية وإستقلاليتها في الأجل المتوسط وذلك بإلغاء المعاملة التفضيلية التي تمكنها من الحصول على الإئتمان بأسعار الفائدة المدعومة، أي أن إصلاح النظام المالي يساعد على خوصصة المؤسسات العامة.

3-4- إن إصلاح النظام المالي يمكن أن يدعم السياسة النقدية على تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي من خلال العمل على الحد من الإصدار النقدي الذي يقوم به البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية العامة، وإستعراض وسائل جديدة وأدوات للإدارة النقدية بإستعمال الأساليب غير المباشرة المرتبطة بالسوق وتطهير القنوات التي تنتقل عبرها آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي إستنادا إلى قوى السوق.

3-5- إن إصلاح النظام المالي من خلال إطلاق الحرية لتحرير أسعار الفائدة ال دائنة والمدينة وفقا لقوى العرض والطلب والامتزاج مع الإصلاح الاقتصادي الذي يؤدي إلى السيطرة على التضخم وكبح جماحه، سوف يعمل على وجود أسعار فائدة حقيقية موجبة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج وإسترداد تلك المهربة، أي زيادة الموارد المالية النادرة لدى البنوك، والجاهزة للإقراض للمشروعات الإقتصادية، كما أن وجود أسعار الفائدة حقيقية وموجبة، يعمل على زيادة معدلات الإدخار الوطنية، ومن ثم حل مشكلة ندرة الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية، وتقليل الإقتراض من الخارج.

هناك الكثير من الأفكار التي جاءت لتوضح أهمية تزامن الإصلاح المالي مع الإصلاح الاقتصادي ذلك لأن إتخاذ خطوات إصلاح بين أي منهما أسرع من الآخر، من شأنه أن يحدث تشوهات في الإقتصاد الوطني تؤثر بالسلب على عملية الإصلاح الشامل، بحيث أن وجود أي برنامج للإصلاح المالي لا يتزامن مع الإصلاح الاقتصادي، يؤدي لبزوغ صعوبات أثناء عملية إصلاح النظام المالي مما يؤدي إلى تأجيل عملية الإصلاح الاقتصادي الكلي¹.

¹ بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية مرجع سبق ذكره، ص144-145.

المبحث الثاني: مضمون الإصلاحات المالية:

لقد كان الجديد في إقتصاد التنمية هو الدور الحاسم الذي تلعبه الإصلاحات المالية في تحرير وتوسيع التعاملات داخليا وخارجيا ، وإستقطاب رؤوس الأموال والإستثمارات ، وتشمل بذلك إدخال تحسينات على القطاع المالي وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وإصلاح الضريبي .

المطلب الأول: إصلاح الجهاز المصرفي وتحرير التجارة في الخدمات المالية:

يعتبر إصلاح النظام المصرفي من أهم مشاريع الإصلاح المالي والإقتصادي وتستمد عملية الإصلاح المصرفي أهميتها كون القطاع يشكل أحد أهم العوامل التي تحدد مستقبل العلاقات الإقتصادية، ويقصد بالإصلاح المصرفي تلك العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على إختلاف أنواعها وأشكالها، بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء، والتكيف مع المتغيرات التي شهدتها الساحة العالمية¹.

ومن أهم مظاهر الإصلاح المصرفي:

- حرية الدخول والخروج إلى القطاع المصرفي .
 - منع تقييد المؤسسات الأجنبية من تملك رؤوس أموال المؤسسات المالية داخل البلاد، وبذلك الإتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي والذي يعد أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية .
 - ويتضمن برنامج الإصلاح المصرفي دخول المصارف الأجنبية ذات النشاطات الجديدة وتنوع نشاطات البنوك المحلية².

- ويتضمن أيضا دمج البنوك الصغيرة بما يسمح بتقوية الكيانات المصرفية من حيث ملائمة رأس المال، والمخصصات والإدارة الرشيدة.

- خصخصة بنوك القطاع العام بهدف تدعيم المنافسة في الأسواق ومنع المنافسات الإحتكارية، إعادة الهيكلة المالية والإدارية لبنوك القطاع العام، حل مشكلة التعثر المصرفي لتوفير المناخ المناسب لعملية النمو الإقتصادي³.

وتدخل ضمن الإصلاحات المالية كذلك تحرير التجارة في الخدمات المالية فقد تولدت عن ظاهرة العولمة المالية والمجسدة في تحرير سوق الخدمات المالية والمصرفية وحركة رؤوس المال إتجاهات

¹ فريد بن جريب، حوكمة الجهاز المصرفي ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة عمارة تليجي، الأغواط-الجزائر، 2013م، ص95.

² مصطفى بوبكر، محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة 1995م-2006م، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010م، ص31.

³ عبد الحميد الشواربي و محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، 2010م، ص67.

جديدة في العمل المصرفي، ويشير تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلى تحرير التجارة في مجالات التعامل في القيم المنقولة وخدمات التأمين والسمسرة المالية وخدمات الصيرفة وغيرها مما يرتبط سوق رأس المال المتمثلة في:

-الخدمات المصرفية مثل الإقراض بكافة أنواعه سواء الإستهلاكي أو مقابل رهون، وقبول الودائع بكافة الأشكال.

-جميع الخدمات المدفوعة والتحويل النقدي بما فيها بطاقات الائتمان والدفع والخصم والشيكات السياحية والأوامر المصرفية، فضلا عن متاجرة الكيانات الاقتصادية لحسابها أو لحساب عملائها في البورصة في كل من أدوات السوق المالية وأدوات سوق الصرف وسعر الفائدة.

-الأوراق المالية القابلة لتداول والأصول المالية بما فيها السبائك، والمشاركة في إصدار مختلف أنواع السندات وإدارة الأصول كالتقدي ومحافظ الأوراق المالية، صناديق الإستثمار الجماعي.

-كافة أنشطة التأمين المباشر وإعادة التأمين، والوساطة في التأمين، كالسمسرة والوكالة، الخدمات الإستشارية وخدمات تقدير المخاطر.

-خدمات البحوث والإستشارات المتعلقة بالإستثمار، وتقديم منشور بشأن عمليات الشركات وإعادة هيكلتها وصياغة إستراتيجياتها.

وتأتي أهمية قطاع الخدمات المالية نظرا لإرتباطه بشكل مباشر بالنشاط الإستثماري والإقتصادي¹. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية بدأ مشروع التحرير بفتح القطاع المالي والمصرفي أمام القطاع الخاص، بعدما كان محتكرا من طرف مؤسسات عمومية، ورفع الحصانة على هذه المؤسسات لتجد نفسها في مواجهة غير متكافئة مع مؤسسات عالمية، ويختلف نطاق تحرير الخدمات المصرفية من دولة إلى أخرى، إلا أن الإتجاهات تبقى مشتركة في فتح السوق المحلية أمام الإستثمار الأجنبي، سواء من خلال فتح بنوك وشركات مالية أجنبية، أو من خلال إنشاء شركات مختلطة، وكذا السماح للمؤسسات المصرفية والمالية المحلية ببيع منتجاتها خارج بلادها الأصلية².

المطلب الثاني: إصلاح السياسة النقدية وتحرير أسعار الفائدة:

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود، ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الإنكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع، بهدف المحافظة على الإستقرار والتوازن الاقتصادي، وبالتالي فإن السياسة النقدية هي

¹ محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2011م، ص169.

² رحيم حسين، الإقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، 2008م، ص279-280.

مجموعة من الإجراءات والأدوات المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة¹.

وتتمثل الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في سياسة تأطير القرض، والسياسة الإنتقائية للقرض. كما تتمثل الأدوات غير المباشرة في سياسة السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم، سياسة معدل الإحتياطي الإجباري.

ويعتبر سعر الفائدة من أهم أدوات السياسة النقدية، إذ أنه لا يؤثر فقط على مستوى الإنفاق والتضخم، وتوازن ميزان المدفوعات، بل يؤثر بدرجة كبيرة على الإدخار والاستثمار، حيث تتضمن برامج المساعدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي تحديد أسعار فائدة محلية واقعية. وتواجه سياسة سعر الفائدة قيوداً صعبة تفقد فعاليتها في ظل وجود نظام مصرفي ضعيف ومثقل بالأعباء، ويكون أمر إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية الضعيفة أمراً ضرورياً من أجل إعادة رسميتها ودمجها ضمن نظام إصلاح النقد مع الأخذ بعين الإعتبار بعض الإصلاحات التدبيرية المتعلقة باحتساب الفائدة على القروض وإعتماد تصنيف جديد للقروض، ومن أبرز العوازل والمؤثرات على سعر الفائدة في ظل عملية التحرير المالي، درجة إنفتاح الإقتصاد الوطني أي حركية رؤوس الأموال، درجة قوة المؤسسات المالية.

كما أن تحرير سعر الفائدة ينبغي أن يكون تدريجياً وخاصة إذا كان مناخ الإقتصاد الكلي غير مستقر ومؤسسات مصرفية غير فاعلة، لأنه يؤثر في ربحية القطاع الخاص والهدف من عملية التدرج هي تجنب الآثار السلبية المحتملة للإلغاء الفجائي لأنظمة سعر الفائدة حسب حالة الإقتصاد، فالإقتصاد الذي يتسم بمعدلات تضخم مرتفعة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي إتخاذ خطوات ملائمة لجعل أسعار الفائدة تتجدد وفق قوى السوق مقترنة بوجود إطار تنظيمي وإشرافي ملائم للأسواق المالية. أما الإقتصاد الذي يتسم بمعدلات تضخم منخفضة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي بقواعد الحيلة المالية في حالة وجود مفاجآت.

كما يؤكد الصندوق أن مسألة تحرير أسعار الفوائد وتركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل وتزيد من الإستثمارات الداخلة التي تدفع إلى تحقيق حالة التحسن في ميزان المدفوعات وتعزيز من عملية الإدخار والإستثمار ومن ثم إيجابياً على الحساب الجاري لميزان المدفوعات².

¹ محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الاقتصادية (نظريّة-تحليلية-قياسية)، الطبعة الأولى، دار عبيد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011م، ص18.

² مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008م، ص51-55.

تجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي قد تم تحريرها وفي وقت مبكر في إطار سياسة الإنفتاح التي تنتهجها إذ بدأ العمل برفع أسعار الفائدة الإسمية وتبع ذلك تحرير أسعار الفائدة على الودائع، ثم تحرير معدلات الفائدة على الإقتراض الذي تم بصورة تدريجية وقد أدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة وفي ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن إتباع سياسات نقدية إنكماشية إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدول¹.

في المدى القصير يستخدم البنك المركزي معدل الفائدة للتأثير على سوق النقد أي التأثير في عرض النقد والطلب عليه، حيث يعمل على لرفع هذا المعدل في حالة إنتهاجه سياسة إنكماشية، وعلى تخفيضه في حالة إنتهاجه سياسة توسعية، وتنتج عن تغيرات سعر الفائدة ردود أفعال من قبل المتعاملين الإقتصادييين أي تغيرات في سلوكهم الإقتصادي، وهـ و ما يعني التأثير من مجريات سوق السلع والخدمات (الإنتاج والأسعار) وتنتقل آثار السياسة النقدية في سوق النقد إلى سوق السلع والخدمات عبر آليات لا يمكن ضبطها على وجه الدقة.

غير أنه في المدى الطويل تصبح المتغيرات الإقتصادية أكثر تعقيداً، مما يجعل أثر السياسة النقدية محدوداً، وبالتالي فإن أثر السياسة النقدية سيتجه نحو مستوى الأسعار أي أن التأثير في الكتلة النقدية لن تنتج عنه سوى آثار على مستوى الأسعار، ولن يحقق الآثار المزعومة على الإنتاج². إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقتراض الدولي حساسة تماماً لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأسمال الأجنبي للإنسياب إلى الداخل مؤدية إلى إرتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي، إذ أن زيادة سعر الفائدة الحقيقي في الدولة A سيدفع المستثمرين من الدولة B و الدولة C على زيادة الطلب على عملة البلد A وإقتراض عملاتهم المحلية إلى مقترضين في الدولة A، وهذه التحركات في رأسمال سوف تؤدي إلى رفع قيمة العملة A بالنسبة للعملة B والعملة C أما انخفاض أسعار الفائدة، المحلية فسيكون أثره معاكساً لما ذكر أعلاه³.

المطلب الثالث: إصلاح السياسة المالية والضرائب:

يقصد بالسياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق إستخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الإستقرار الإقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص

¹ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص217.

² رحيم حسين، الإقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص104.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011م، ص65.

المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات¹.

ويمكن للدولة في هذا الصدد أن تستخدم مباشرة ما تتمتع به من حقوق وسلطات عامة في محاولة لتعديل ميكانيزم السوق ، وهدفها أنها تعتبر أحد العوامل المحددة للتوازن الإقتصادي وأيضا محاولة الحد من الإرتفاعات في الأسعار (التضخم) وذلك بإستخدام عناصر الميزانية بحيث يمكن التأثير على الضرائب، الإنفاق العام من أجل تخفيض عجز الميزانية².

يعتبر النظام الضريبي جزءا من النظام المالي وهذا الأخير هو بدوره جزء من النظام الإقتصادي أي أن علاقة النظام الضريبي بالنظام الإقتصادي هي علاقة الجزء من الكل، ويترتب على كون النظام الضريبي جزءا من النظام الإقتصادي ضرورة إستخدام وتوافق وتنسيق بين السياسة الضريبية ومختلف السياسات الإقتصادية³، ولهذا يتطلب القيام بإصلاح السياسة الضريبية والتي يقصد بها إدخال تغييرات نحو الأحسن وعليه هو العمل على سد الفراغات والثغرات الموجودة بالنظام الجبائي من أجل الرفع من مردوديته، ومحاولة زيادة فعاليته بما يخدم الإقتصاد الوطني العام والخاص⁴.

إن الهدف العام للإصلاح الضريبي هو إقامة نظاماً ضريبياً كفؤاً يستند إلى ضرائب يمكن قبولها سياسيا وتنفيذها عمليا وتحقيق إيرادات كافية، ولا ينشأ عنها إلا الحد الأدنى من التشوهات الإقتصادية، كما أن من أهداف الإصلاح الضريبي زيادة النمو الإقتصادي، وأن ترتفع إيرادات الضرائب ليس بسبب إرتفاع معدلاتها، بل نتيجة لإزدياد النشاط الإقتصادي وإرتفاع الدخل الحقيقية للمؤسسات، إذ تشكل الضريبة إحدى أهم القنوات الإدارية اللازمة لتمويل الإنفاق العام، وبالتالي فهي تحقق للدولة إيرادات يمكن إستخدامها في مجالات أخرى بما يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية⁵.

تأتي برامج الإصلاح المالي في إطار إستراتيجية مالية جديدة للدولة تهدف إلى معالجة المشاكل المالية التي تواجه الدولة حاليا وفي مقدمتها تزايد عجز الموازنة العامة وزيادة الدين العام كنتيجة لنمو الإنفاق العام بمعدلات أعلى من الإيرادات العامة المتاحة سنويا، وتشمل سياسة الإصلاح

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006م، ص49.

² بن امر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية -دراسة قياسية-، مرجع سبق ذكره، ص92.

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م، ص22.

⁴ لسوس مبارك، شخار نعيمة، مداخلة بعنوان تقييم الإصلاح الضريبي في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة- الجزائر، بدون سنة نشر، ص3.

⁵ فيصل بهلولي، سامية بوضياف، مداخلة بعنوان: تجارب الإصلاح الضريبي في دول المغرب العربي، حالة الجزائر، تونس، المغرب، جامعة البليدة-الجزائر، بدون سنة نشر، ص3.

المالي عدة محاور أساسية لتنمية الموارد العامة وترشيد الإنفاق العام المحلي والخارجي وتطوير بنك الإستثمار القومي.

ويجب أن يركز جانب الإصلاح المالي في الإيرادات العامة في إصلاح الضرائب على الدخل وضريبة المبيعات والجمارك والضرائب العقارية ويتأتى ذلك من خلال قانون جديد للضرائب على الدخل يتضمن الانتقال الكامل لنظام الضريبة وتوسيع الشرائح الضريبية، وترشيد الإعفاءات الضريبية ورفع حدود الإعفاء للأعباء العائلية بالإضافة إلى رفع كفاءة الإدارة الضريبية وتبسيط إجراءات فحص وربط الضريبة وتطبيق نظام إدارة المخاطر بالانتقال إلى تطبيق نظام الفحص الإنتقائي بدلا من الفحص الشامل لملفات الممولين والحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحصيل المتأخرات . ويتضمن تطوير الجمارك إصدار قانون جديد للجمارك يتماشى مع مفردات العصر الحديث لإدارة والنظم والإجراءات الجمركية و تطبيق نظم إدارة المخاطر من خلال اعتماد نظام الإفراج المسبق عن البضائع.

ويجب أن يكفل تعديل قانون الضريبة على المبيعات تقليل الشرائح السعرية للضريبة وتبسيط إجراءات تحصيلها ومنع أية ازدواجية في التحصيل بإستكمال حلقات التطبيق الكامل لمفهوم الضريبة على القيمة المضافة.

-إعادة النظر في سعر الضريبة على السلع الرأسمالية والنظر في دستوريته .

-توسيع قاعدة فرض الضريبة على السلع والخدمات وتخفيض الفئة الضريبية والسماح بالخصم الضريبي بمفهومه الكامل على كل السلع والخدمات .

وفيما يتعلق بالضرائب العقارية فيجب أن يشمل الإصلاحات تعديل نظام الضرائب العقارية وتطبيق نظام المعلومات الجغرافيا لتفعيل النظام وزيادة الحصيلة بالإضافة إلى إعادة النظر في رسوم تنمية الموارد لتحقيق فاعلية مشاركة القادرين في تحمل الأعباء عن غير القادرين .

وفي مجال الإصلاحات الخاصة بترشيد الإنفاق العام فيجب دمج ال قطاع الإقتصادي غير الرسمي في النشاط الإقتصادي الرسمي لتحقيق عدة أهداف في مقدمتها تصحيح الأرقام والمؤشرات المعلنة عن الإقتصاد وإبراز إتجاهات جديدة تعالج قصور المفاهيم التقليدية المتعارف عليها للعجز المالي أو الدين المالي العام التي تحدث في صافي قيم الأصول العامة أو في الإلتزامات الحكومية وهذا يأتي بالنظر إلى ما وراء عمليات الموازنة العامة بالدعوة إلى تحليل التغيير في قيم الأصول العامة والإلتزامات الدولة في إطار أكثر شمولية بما لا يسمح بتجديد مصادر المخاطر المالية التي يمكن أن تهدد الإستقرار المالي على الأجلين المتوسط والطويل، وبما يساهم في تحديد مدى الإصلاحات الهيكلية والمؤسسة المطلوبة لضبط الأداء المالي ورفع كفاءة السياسة المالية¹.

¹ عبدالحميد الشواربي و محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية مرجع سبق ذكره، ص260-

المطلب الرابع: إصلاح سياسة سعر الصرف:

إن سعر صرف العملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب، وإذا كان التمويل خارجي فإن الإختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تصاعد الإختلالات بين الأسعار والتكاليف المحلية وإبتعادها على السوق العالمية وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية، وعليه يتطلب إصلاح سعر الصرف، لأنه يلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات وكذلك كإجراء يهدف إلى تقليص معدلات التضخم.

إن سياسة أسعار الصرف تلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في موازين المدفوعات، ويرى صندوق النقد الدولي أن العديد من البلدان التي تعاني من العجز تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكمية لا تعكس حالة السوق وهذه الأسعار عادة يكون مغاليا فيه، فهي بالتالي تؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق العالمية نظرا لإرتفاع أسعارها، الأمر الذي يعرقل القدرة على التصدير، وتشجيع على ظهور السوق السوداء، أو الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية وتكون لها سعرين، السعر الذي تحدده الحكومة وهو السعر الرسمي ، وسعر السوق وهو السعر غير الرسمي، كما أن المغالاة في قيمة العملة يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء، وتقلل من الإستثمار الأجنبي داخل البلد الذي يوصي الصندوق بأن إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية للبلد التي تقوم بالتخفيض سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية هذا من شأنه منع تسرب النقد الأجنبي للأسواق الموازية بحثا عن الربح، ولتخفيض قيمة العملة آثار على الصادرات والواردات وكذلك تدفق رأسمال ، وتحويلات العاملين بالخارج، فإن الصندوق يرى أنه من الصواب التدرج في تخفيض قيمة العملة وذلك بإستعمال الأسعار السائدة في السوق الموازية، أو باستخدام مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات أو بربط التعديل بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية أو الجمع بين كل هذه الأساليب ويكون من الأفضل في كل هذه الحالات التدرج في التعديل، حتى يتم الوصول إلى التعديل الذي يؤدي إلى أفضل النتائج النسبية بميزان المدفوعات¹.

فمند السبعينيات غيرت عدة دول أنظمة الصرف فيها وذلك بالتحول من نظام سعر صرف مربوط بعملة واحدة، عموما الدولار الأمريكي، إلى ربط عملتها بسلة من العملات، أو التوجه نحو نظام صرف مرن، وهدف هذا التحول هو تقليص الآثار السلبية الناجمة عن تقلب عملات الدول الصناعية الكبرى بسبب قرار هذه الأخيرة تقويم عملاتها بعد إنهيار نظام بروتن وودز سنة 1973م،

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

هذه التقلبات نجمت عنها عدة مشاكل في تعاضم المخاطرة عند أخذ قرارات الإستثمار، وإدارة المالية العامة، والإقتراض الخارجي، وإدارة إحتياطي الصرف.

كما أن الدول النامية زادت من تحولها نحو نظام مرن لإدارة سعر الصرف بحيث يسمح هذا الأخير بتعديل سعر الصرف بالإستناد إلى بعض المؤشرات الإقتصادية يسمى هذا النظام المحدود المرونة بنظام الصرف العائم المدار، يعود الرجوع إلى نظام الصرف العائم في الدول النامية إلى عدة عوامل منها: إرتفاع وتسارع معدلات التضخم في حقبة الثمانينات خاصة في دول أمريكا اللاتينية وبعض دول إفريقيا ودول أوروبا، وقد أرغمت هذه الدول على تخفيض عملاتها لتفادي تدهور قدرتها التنافسية¹.

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور المصرف، الحل الأخير للإقتراض بالعملات الأجنبية، حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لإحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات و ثم نقص في عرض النقود وإرتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي.

وفي المقابل وعند إنتهاج سياسة سعر الصرف المرن، فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة، وإلى زيادة في الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر إتساق مع متطلبات الأمان المصرفي².

¹ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 23، نوفمبر 2003م، ص20.

² بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006م، ص177.

المبحث الثالث : مؤسسات القطاع المالي:

يتكون الهيكل المالي لأي إقتصاد من منشآت مالية وسيطة تقوم بدور همزة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، أي أصحاب العجز وأصحاب الفائض يكون مجال عملها في سوق الإئتمان أو السوق المالي، فالمؤسسات التي تخلق النقود هي المصارف التجارية والمصرف المركزي، ونظراً لتمييز هذه المؤسسات عن باقي المؤسسات المالية الوسيطة، فإنها تحصل على مكاناً هاماً في الهيكل الإئتماني في النظم الإقتصادية المعاصرة، كما أن هناك مؤسسات مصرفية أخرى في مقابلة الطلب على الإقتراض وتقديم الخدمات المالية الأخرى وهي المصارف المتخصصة، وهناك أيضاً مؤسسات وساطة أخرى غير مصرفية، إضافة إلى الأسواق المالية التي تعتبر الآلية المباشرة لحصول المؤسسات على الموارد المالية عن طريق القيام بشراء أو بيع الأوراق المالية وهذا ما سنخصه بالذكر في المبحث حيث قسمنا المكونات المؤسسية المالية إلى المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق الأوراق المالية.

المطلب الأول: المؤسسات المصرفية (البنوك):

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الإقتصادية والمالية كما له من تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الإستثمارات المختلفة، والبنوك في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الإقتصادي، وكلما نما وتوسع هذا النشاط زادت تبعاً لذلك حسابات البنوك وتعددت خدماتها، ويصبح من الأهمية بمكان الدور الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية وفي تطور وتقدم الدول إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً، حيث تقوم بتمويل التنمية الإقتصادية بتقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الإئتمانية المختلفة معتمدة على مواردها الخارجية من الودائع وعلى موارد أخرى داخلية وذاتية تتمثل في رأسمالها وإحتياجاتها ومخصصاتها وأرباحها.

وتعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الإقتصادي للدولة، وقد إزدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الإقتصاد القومي، فهي كأداة من أدوات الإستثمار، تلعب دوراً هاماً في التنمية الإقتصادية، والبنوك هي مؤسسات أعمال يتركز إستثمارها الأساسي في حقوق مالية مثل الأسهم والسندات والقروض بدلاً من الأصول الحقيقية مثل المباني والمعدات والمواد الخام، وتقوم بتجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمستثمرين وتحويلها إلى سلع أو أموال يمكن إقراضها للعملاء، ولا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من أعمال مصرفية وإنما يتعدى إلى خلق الجو المناسب لتمويل والإستثمار.

فالبنوك لما تقوم به من أعمال وبما تقدمه من خدمات بشأن حركة التجارة وتدعيم قوي للصناعة وإفادة شتى مرافق الزراعة إلى جانب وظيفتها الإستثمارية فإنما بذلك تهيب الظروف المناسبة والعوامل المساعدة على خلق خطة التنمية وسيرها وفق الأهداف المرجوة.

ويمكن القول أن الوظيفة الرئيسية للبنوك تتمثل أساسا في إمداد الإقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتنميته، وذلك عن طريق تجميع الأموال من مصادر إيدارها ال مختلفة ثم توزيعها على مجالات الإقراض المختلفة وذلك وفق أسس وقواعد وأصول معينة سواء في مجال تجميع الأموال أو في مجال توزيع هذه الأموال، وتقوم هذه القواعد على إعتبار أساسي هو أن البنوك لا تملك الأموال المودعة لديها وإنما هي مؤتمنة على هذه الأموال¹.

وفيما يلي يمكن ذكر أهم المؤسسات المدرجة ضمن الهيكل المصرفي أو الجهاز المصرفي والمتمثلة في البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، البنوك المتخصصة.

1 - البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مركزية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة، ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة.

نشأت البنوك المركزية كبنوك تجارية، ثم تحولت إلى بنوك عامة تملكها الدولة، ويعتبر البنك المركزي السعودي أقدم البنوك المركزية في العالم، حيث تأسس سنة 1656م، وأعيد تنظيمه كبنك دولة سنة 1668م².

وقد تعددت وتوعدت مهام البنوك المركزية بإعتباره الممول الرئيسي لإقتصاد البلد منها:

- إصدار النقد: بتفويض من الدولة، يقوم البنك المركزي بالإصدار المباشر لوحدات النقد القانونية، وعليه فهو المحتكر لعملية إصدار النقود القانونية لهذا سمي ببنك الإصدار، كما يقوم بتسيير إحتياطي الدولة من الذهب والعملات الصعبة.

- القيام بعمليات الإئتمان: البنك المركزي مسؤول على إدارة ومراقبة توزيع القروض، والتأثي على السيولة بواسطة البنوك التجارية.

- مراقبة الصرف وإصداره اللوائح: يشارك البنك المركزي في المفاوضات الخاصة بعقد إتفاقيات دولية متعلقة بالدفع، الصرف، والمقاصة بتفنيها لصالح الدولة³.

وعليه فإن البنك المركزي يعتبر بنك البنوك، بنك الحكومة، بنك الإصدار.

¹ صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والإقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، مرجع سبق ذكره، ص13-14.

² سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م، ص53.

³ بن طلحة صليحة، الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية (حالة تمويل إستغلال مؤسسة عمومية إقتصادية)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997م، ص16-17.

2 - البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي المؤسسات بنكية موضوعها النقود، والتي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو آجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الإقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الإيدار والإستثمار المالي بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي¹.

تعد المصارف التجارية إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الإقتصادي للبلد، وقد إزدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الإقتصاد القومي، فهي أداة من أدوات الإستثمار تلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية، ولا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من أعمال مصرفية وإنما يتعداه إلى خلق المناخ المناسب والبيئة الصالحة للتنمية الإقتصادية.

والمصارف التجارية في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخل شتى نواحي النشاط الإقتصادي، وكلما نما واتسع هذا النشاط إتسعت بالتالي الحلقة التي تحيط به وزادت تبعاً لذلك عملياً المصارف التجارية وتعددت خدماتها وبصبح من الأهمية بمكان الدور الذي تلعبه في التهيئة لتحقيق التنمية الإقتصادية بشكل متوازن وكفاء².

3 - البنوك الإسلامية:

تعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمعات تكافل إسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية³.

تقوم البنوك الإسلامية بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية، إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية (المشاركة) في توظيف أموالها⁴. تم إنشاء البنوك الإسلامية من أجل تلبية الحاجة الماسة إلى أعمالها وخدماتها، والتي تقوم على قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها بالشكل الذي تحقق فيه مصلحة المتعاملين معها.

¹ قمبري حبيبة، تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الإقتصادية المالية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م، ص17.

² نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009م، ص74.

³ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م، ص11.

⁴ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006م، ص30.

تعتمد البنوك الإسلامية في استخدام الموارد لديها صيغ تتضمن المشاركة في الربح والخسارة وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية وبدون أي استخدام للفائدة المحرمة في هذه الصيغ. تقوم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمتعاملين معها على أساس التعاون والحرص المتبادل لأنهما يشتركان في الربح والخسارة وهذا ما يتضمن سلامة التعاملات التي تتم في هذا الإطار. تمثل صيغ المشاركة والمضاربة الجزء الأكبر والهام من استخدامات الموارد في المصارف الإسلامية¹.

تؤدي المصارف الإسلامية دوراً إقتصادياً هاماً، حيث تقوم بما لمساهمة من خلال تمويل المشاريع الإستثمارية والإنتاجية منها وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في الإقتصاد.

4- البنوك المتخصصة:

هي البنوك التي تتخصص بخدمة قطاعات وبالذات المهم والأساسي منها وذلك من خلال توفير التمويل لهذه القطاعات بالشكل الذي يساهم في تطويرها وتميئتها، وتشمل البنوك الصناعية، البنوك الزراعية، البنوك العقارية، بنوك الإستثمار وغيرها من البنوك المتخصصة في قطاعات أخرى.

4-1- البنوك الصناعية:

تحتل البنوك الصناعية أهمية كبيرة في المصارف الإختصاصية، وذلك لإرتباطها بأهمية الصناعة، وبالذات الصناعة التحويلية في الإقتصاد والناجمة عن مساهمتها المباشرة وغير المباشرة في عمل الإقتصاد وفي أداءه لنشاطاته وفي تطويره وتميئته، خاصة أن هذه الصناعة التحويلية ضعيفة وغير متطورة في معظم الدول النامية، وتفتقر إلى صناعة مستلزمات الإنتاج وهو الأمر الذي يجعل حاجتها نتيجة كل ذلك إلى الموارد أكبر وتشتد ضرورة الإسهام في توفيره من خلال البنوك الصناعية. تقوم البنوك الصناعية بتقديم التمويل والدعم والإسناد لعملية التطور الصناعي بشكل عام، والصناعة التحويلية بشكل خاص من خلال ما يأتي:

- توفير التمويل متوسط وطويل الأجل اللازم لإقامة المشروعات الصناعية وتوسيع ما هو قائم منها.
- توفير التمويل اللازم لتشغيل المشروعات الصناعية بعد إقامتها في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية لهذه المشروعات.
- المساعدة على إقامة المشروعات الصناعية من خلال دراسة مدى جدوى إنشاء هذه المشروعات من الناحية الإقتصادية والفنية.
- المساعدة في إعداد وتأهيل القدرات النقدية والمالية، والتي يمكن من خلالها توسيع مصادر تمويل الإستثمار.

¹ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 393-394.

4-2- البنوك الزراعية:

هي البنوك المختصة بخدمة القطاع الزراعي من أجل الإسهام في تطويره وتميمته، وبالتالي فإن أهمية البنوك الزراعية تأتي من أهمية القطاع الزراعي في الإقتصاد، من خلال مساهمتها المباشرة في زيادة وتوليد الجزء المهم من الناتج والدخل القومي. وتتمثل وظائف البنوك الزراعية في خدمة الزراعة وتطويرها من خلال مايلي:

- توفير التمويل اللازم للتجهيزات الرأسمالية الثابتة، سواء المباشرة أو غير المباشرة المرتبطة بخدمة القطاع الزراعي وتميمته والمتصلة بتوفير وسائل الري والسقي ومحطات ضخ المياه.
- توفير التمويل اللازم لعمليات الإنتاج الزراعي، ولتسويق المنتجات الزراعية وتحسين الأراضي، وعمليات الإستصلاح.

- الإسهام في تقديم العون والمساعدة لإرشاد المزارعين في عمليات الإنتاج الزراعي وأنواعها.

وتعتبر رؤوس أموالها المورد الأساس ي لهذا النوع من البنوك إضافة إلى الإقتراض من الجهات الأخرى ذات العلاقة، وبالذات المصارف التجارية والبنك المركزي، ذلك أن الودائع لا تشكل نسبة مهمة من موارد البنوك الزراعية، أهم إستخداماتها تتمثل في أن النسبة الأكبر من الإستخدامات هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، ولا تشكل القروض طويلة الأجل إلا نسبة أقل من هذه القروض، بسبب ضعف درجة إستخدام رأس المال الثابت (الآلات والمكائن)، رغم أنها ينبغي أن تكون نسبة مهمة من قروض البنوك الزراعية حتى تساهم في توفير الآلات اللازمة لإحداث عملية التطور، وزيادة الإنتاجية¹.

4-3- بنوك الإستثمار:

يعد بنك الإستثمار بمثابة بنك متخصص أساسا في التعامل في الأوراق المالية، وهذه البنوك لا تقبل الودائع لهدف إعادة إقتراضها كما هو الحال في البنوك التجارية، وإنما تعمل فقط في أسواق الأوراق المالية خاصة سوق الإصدار، وتتمثل أهم وظائف بنوك الإستثمار فيما يلي:

- التعامل في الأوراق المالية حيث تقوم البنوك بشراء الأوراق المالية المصدرة، تمهيد لإعادة بيعها لصغار المستثمرين.
- القيام بوظيفة صانع السوق ويؤدي في ذلك مهام على درجة كبيرة من الأهمية للسوق المالي يكمن أهمها في توفير السيولة اللازمة للسوق المالي، المحافظة على إستقرار كل من الأسعار وحجم التعامل داخل السوق وذلك من خلال الدخول كمشتري أو بائع.
- تقديم النصح للمنظمة الراغبة في إصدار السندات وذلك بخصوص ما هو أكثر مناسبة لظروفها وظروف السوق.

¹ فليح حسن خلف، **البنوك والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص366-377.

وهكذا نجد أن بنوك الإستثمار تلعب بالإضافة إلى دورها كسمسار كل من دور المتعهد بتغطية الإصدارات الأولية فضلا عن دور صانع السوق وهذه الأنشطة كما سبق القول يمكن أن تؤدي كأنشطة مستقلة لكيانات إقتصادية منفردة، كما يمكن أن تتجمع في مؤسسة واحدة والأمر يتوقف على الترخيص الممنوح في هذا الصدد، وحسب حجم السوق الذي تعمل فيه مثل هذه الكيانات ومدى نموه وتطوره¹.

4-4- البنوك العقارية:

تتخصص البنوك العقارية عادة في توفير التمويل اللازم للإستثمار في قطاع التشييد والبناء سواء لأغراض السكن، أو للإستخدامات الأخرى من خلال توفير القروض اللازمة للأفراد والجهات والشركات التي تقوم بذلك، والإقراض الذي تقوم به البنوك العقارية يعتبر من أكثر أنواع القروض ضمانا لأن العقار والبناء هو الضمان لمثل هذا التمويل، خاصة وأن عملية التمويل هذه والتي تقوم بها البنوك العقارية لا تتعدى نسبة معينة من قيمة العقار والبناء.

عادة تشكل رؤوس أموال البنوك العقارية الجزء المهم من موارد هذه البنوك، وكذلك الأموال المقترضة من الجهات التمويلية الأخرى، ومنها البنوك التجارية، وأن الودائع لا تشكل نسبة مهمة من موارد البنوك العقارية، رغم أن هنالك قدر محدود من الودائع التي يمكن أن تتاح لهذه البنوك، والتي تأتي من ودائع جمعيات الإسكان التعاونية لدى البنوك العقارية، في حين تشكل القروض القروض طويلة الأجل النسبة الأهم في عمليات إقراض البنوك العقارية، ولا يشكل التمويل متوسط وقصير الأجل في الغالب إلا أهمية نسبية أقل من قروض البنوك، وأهم مشكلة تعترض البنوك العقارية هي محدودية مواردها، وفترات طويلة في إستخدام هذه الموارد في عمليات الإقراض، وهذا يعني حاجتها لقدر أكبر من الموارد التمويلية حتى تستمر في ممارسة نشاطها².

المطلب الثاني: المؤسسات المالية غير المصرفية:

يعتبر التمويل بجميع أنواعه إحدى أهم ركائز الإستثمار لأي إقتصاد في أي زمان وفي أي مكان ولذلك فإن تطوير أدوات التمويل أخذ ومازال يأخذ حيزا كبيرا من إهتمام المصرفيين، المالىين والمستثمرين، وعلى حد سواء. وقد برزت تقنيات جديدة لتمويل المشاريع مختلفة ومتعددة تمثل في الأغلب في شركات التاج، شركات رأسمال المخاطر، مؤسسات الإدخار التعاقدية، إضافة إلى أشكال أخرى.

¹ محب خلة توفيق، الهندسة المالية، الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والإستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2011م، ص74-75.

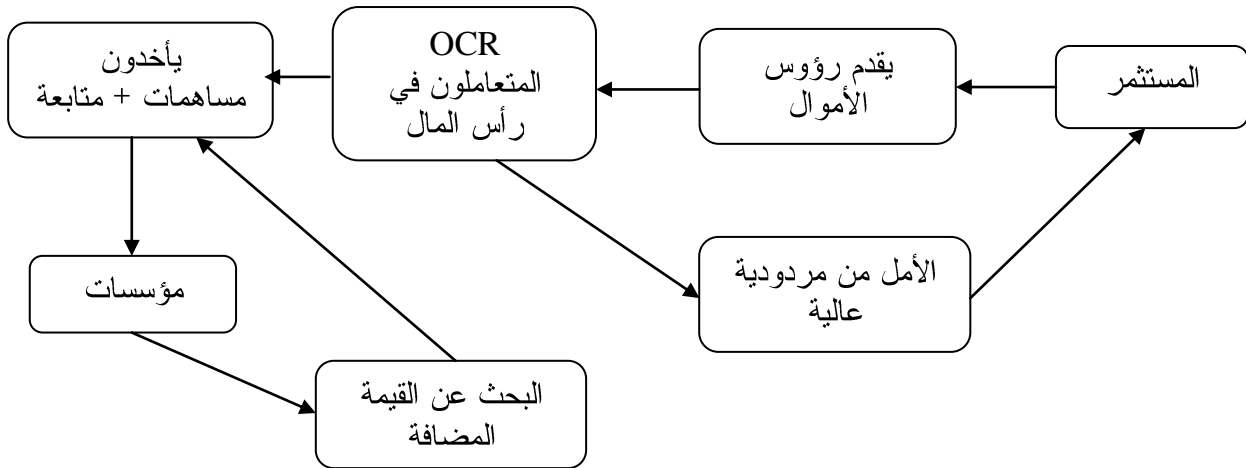
² فليح حسن خلف، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص378.

1- شركات رأسمال المخاطر:

يعرف رأسمال المخاطر كل رأس مال مستثمر من طرف وسيط مالي في شركات أو في مشاريع متميزة ذات طاقة نمو كامنة عالية¹.
وشركة رأسمال المخاطر عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الإستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأسمال المخاطر، وهذه لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات في مجالها.
ومن أجل التخفيف من حدة المخاطر فإن المخاطر يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها².

تقوم هذه الشركات بعدة أنشطة إستثمارية تتسم بإرتفاع درجة المخاطر والعوائد المتوقعة منها، وتوتكز فكرة هذه الشركات على قيامها بالمشاركة في تأسيس مشروعات أو شركات، فنقوم شركة رأسمال المخاطر بتقديم المساندة المالية أو التقنية أو الإدارية لتحسين فعالية تلك المشروعات ورفع عوائدها الإستثمارية، الأمر الذي يسهل معه أن تصدر أوراق مالية لزيادة رأسمالها أو الإقتراض³.
ويمكن توضيح آلية التمويل عن طريق شركة رأس المال المخاطر من خلال الشكل التالي:

الشكل (3): مبدأ وأساس شركات رأسمال المخاطر:



المصدر: برييش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرجع سبق ذكره، ص7.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، منتدى رأس المال الجريء، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، الرياض-السعودية، 2012م، ص4.

² برييش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة sofinance، مجلة الباحث 2007/5م، ص7.

³ محب خلة توفيق، الهندسة المالية، الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والإستثمار، مرجع سبق ذكره، ص73.

من الشكل يمكننا تلخيص إجراءات التمويل عن طريق شركات رأس مال المخاطر .
 في مرحلة الأولى من نشاط هذا النوع من الشركات، تقوم هذه الأخيرة بتجميع الموارد المالية
 ومن هنا تظهر قدرة المساهمين في هذه الشركة ومهارتهم في تجميع الأموال وجذب المستثمرين .
 وبعدها تأتي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في إدارة ملفات الترشيح التي تقدم من طرف
 المشروعات الطالبة لهذا النوع في التمويل .
 ثم يتم تصنيف الملفات وإختيار المشروعات الأنسب لهذا التمويل وتحديد مرحلة وكيفية تدخلها
 في المشروعات المستفيدة .

وفي مرحلة أخرى في إطار ممارسة هذا النشاط التمويلي تقوم شركات رأس مال المخاطر
 بإعادة بيع الإشتراكات للمخروج من المشروعات الممولة لتعيد طرح إشتراكاتها في السوق التمويلي¹ .
2 - صناديق الإستثمار:

هي صناديق تتلقى الأموال من مستثمرين من مختلف الفئات، لتقوم بإستثمارها في تشكيلات
 من الأوراق المالية التي تناسب كل فئة، ويتحدد نصيب المستثمر بعدد من الحصص في التشكيلة التي
 يهتتم فيها أمواله أما الأوراق المكونة للتشكيلة فهي النوع ذات التداول العام من الأسهم والسندات
 وأذونات الخزنة² .

جاءت فكرة صناديق الإستثمار نتيجة لحاجة صغار المستثمرين لها حيث أن صغار
 المستثمرين لا يستطيعون الإستفادة من مزايا التنوع بسبب صغر حجم إستثماراتهم، هذا من ناحية،
 ومن ناحية أخرى يقوم على صناديق الإستثمار مديرون يتصفون بالخبرة والكفاءة العالية في إدارة مثل
 هذا النوع من الصناديق وهو ما لا يستطيع المستثمر تحقيقه، كما أنها توفر السيولة اللازمة للمستثمر
 في أي وقت يشاء من خلال إستعدادها لإعادة شراء وثائقه أو حصته في الصندوق، فبسبب توفر
 التنوع، الإدارة الكفؤة، السيولة، أدى ذلك إلى النمو السريع والإستثمار لهذه الصناديق، وتحقيق
 صناديق الإستثمار عوائد لمساهمتها من ثلاث طرق هي:

-الإيرادات الرأسمالية والناجمة عن بيع هذه الوثائق بسعر يختلف عن سعر الشراء .
 -العائد الذي يحصل عليه المستثمر نتيجة إعادة تقويم سعر الحصة أو الوثيقة في الصندوق، فمع
 إرتفاع أسعار الأوراق المالية التي في الصندوق فإن ذلك سوف ينعكس على القيمة الصافية للأصول
 بالزيادة ولذلك يحقق المساهمون في هذه الصناديق مكاسب من خلال بيع حصصهم أو وثائقهم، وهناك

¹ بريش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص8.
² منير إبراهيم هندي، أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الإستثمار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر،
 2014م، ص95.

عدة أنواع لصناديق الإستثمار، منها صناديق الإستثمار الإئتمانية، صناديق الإستثمار ذات الإيداع، صناديق الإستثمار الدولية¹.

3- مؤسسات الإيداع التعاقدية:

تعتبر هذه المؤسسات مصادر تمويل طويلة الأجل في الأسهم والسندات وتشمل على كل من شركات التأمين، صناديق التقاعد وأنظمة الضمان الإجتماعي.

3-1- شركات التأمين:

هي مؤسسة مالية تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم بإستثمارها، ومن مجموع الأقساط وعوائد الإستثمار، تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه الشركة في صورة تعويضات وعوائد للمؤمن له، أو للمستفيد، ليتبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة وعلى الرغم من أن التعويضات قد لا تكون معلومة إلى درجة اليقين في الكثير من الحالات، بما يمكنها من التحديد الدقيق لقيمة قسط التأمين، إلا أن قيام الشركة بإستثمار الأقساط ال متوفرة لديها يتيح لها تغطية التكاليف، والتعويضات وتحقيق العائد المطلوب، وهذه هي المهمة الرئيسية لإدارة عمليات شركة التأمين، والتي يطلق عليها بالإكتتاب، يضاف إليها مهمتين، هما : العمل على تخفيض تكاليف العمليات والإسراع في تحصيل الأقساط².

وهي منشأة مالية تمارس أنشطة وفعاليات مختلفة تتمثل بالدرجة الأساسية في التأمين ضد الحوادث المختلفة والتأمين على الحياة، ويقدم خدمات إجتماعية متميزة من حيث مساهماتها في تغطية المخاطر المؤمن عليها أي التعويض عن الخسائر المتحققة كما يعيد الحياة مجددا للوحدات الإقتصادية ولعوائل المتوفي الذي أمن على حياته، كما تساهم هذه المنشآت في ممارسة أنشطة إستثمارية وإقتصادية، حيث توظف مواردها المالية وأرباحها في مشروعات إقتصادية مختلفة وبالتالي فإنها تحقق عوائد مجزية تضمن لها الإستمرار والمنافسة وتطوير عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية³.

3-2- مؤسسات الضمان الإجتماعي وصناديق التقاعد والإيداع الوظيفي:

من أهم واجبات الحكومات أن تلعب دورا مهما في توفير الأمن الإقتصادي للأفراد والعائلات، وتطور برامج التأمين الإجتماعي نتيجة حاجة المجتمع إلى تحقيق الأمن الإقتصادي، ويعتمد فكرة الضمان على توفير ثلاثة أنواع من الحماية الإجتماعية كدخل تقاعدي ودخل أثناء العجز ودخل لأبناء عائلة الموظف المتوفي، أي تمويل هذه المساهمات للمستفيدين الحاليين وإستثمار جزء من هذه

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الإستثمار، الطبعة الأولى، دارة الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2012م، ص187.

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة(البنوك، منشآت التأمين، البورصات)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة-مصر، 2009م، ص245.

³ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م، ص45.

المساهمات في السوق المالي، وعلى سبيل المثال تقسم برامج الضمان في أمريكا أهمها تأمين الشيخوخة، والعجز الصحي، والتأمين ضد البطالة التي تهدف إلى دفع راتب تقاعدي للعامل خلال فترة العطل عن العمل، ومساعدة العاطلين عن العمل في إيجاد أعمالهم، وتشجيع أصحاب العمل والمساعدة الإستقرار الإقتصادي أثناء فترات الكساد، وتأمين تعويضات العاملين ضد الإصابات والأمراض . وتستثمر مؤسسات الضمان الإجتماعي أموالهم بشكل رئيسي في الإستثمارات طويلة الأجل، والتوزيع المناسب للأصول ضمن مستويات مخاطر مقبولة حتى تتمكن من مواجهة التزاماتها إتجاه المشاركين وتحقيق عوائد مجدية ومستمرة على الأموال المستثمرة وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الإلتزامات المستقبلية لمشاركي الضمان الإجتماعي والمساهمة في رفع درجة النمو الإقتصادي وبالتالي فإن وحدات الضمان تستثمر أموالها في الأدوات التالية:

- جزء كبير من أموالها في الأوراق المالية وخاصة الأسهم والسندات .
- والجزء الباقي يتم إستثماره في الإستثمارات العقارية .
- تستثمر أموالها في أدوات سوق النقد والسندات المضمونة العائد بهدف الحصول على فوائد دورية، كما تحتفظ بجزء من أموالها في شكل موجودات ثابتة من أجل تسهيل القيام بأعمالها¹.

المطلب الثالث: الأسواق المالية:

الأسواق المالية هي ذلك الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشترتها، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا التجمع أو المكان الذي يتم فيه، ولكن بشرط توافر قنوات إتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق بحيث يجعل الأثمان السائدة في أي لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه². وتتقسم إلى نوعين من الأسواق هي:

- أسواق النقد .
- أسواق رؤوس الأموال .

1 - أسواق النقد:

يعتبر السوق النقدي أقدم أسواق رأسمال إذ يعد سوق للتمويل يتم فيه تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل، وتقوم البنوك المركزية لكل بلد بمهمة تنظيم العمليات المدرجة في السوق النقدي، وتتعامل في هذه السوق البنوك التجارية التي تقوم بإستثمار فوائضها وتحصيل إحتياجاتها من السوق النقدي إعتياداً على إحتياجاتها لدى البنك المركزي، وما يميز السوق النقدي هو أن حدة المخاطرة أقل من تلك التي تميز الأسواق المالية، فقصر الأجل وسرعة التداول فضلاً عن كون الأدوات الإستثمارية

¹ دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012م، ص33-34.

² محب خلة توفيق، الهندسة المالية، الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والإستثمار، مرجع سبق ذكره، ص52.

صادرة عن الحكومات جميعها عوامل تعزز الضمانات الممنوحة للمتعاملين في السوق من حيث إنخفاض مخاطر عدم وفاء الدين بالتزاماته¹.
ومن خصائص سوق النقد:

- أنه ليس للسوق هيكل مؤسسي وتنظيمي محدد، إذ أن مجموعة المؤسسات المالية والمصرفية المنتشرة جغرافياً تشكل هيكل السوق، وتلعب البنوك التجارية اللاعب الرئيسي في السوق.
- الأموال التي يوفرها السوق قصيرة الأجل في الغالب الأعم، أي ذات إستحقاق سنة فأقل.
- يوفر السوق أدوات بمخاطر منخفضة جداً وقد تكون خالية في بعض منها لا سيما أدوات الخزينة والأوراق الحكومية الأخرى.
- أغلب أدوات السوق ذات تسويقية عالية، أي بالإمكان تسيلها بسرعة وبمرونة عالية.
- أغلب أدواتها تتمتع بدرجات ضمان عالية، فغالبا ما تستخدم كضمان للقروض.
- أدواتها توفر عائد مناسب للمستثمر الذي يتحمل المخاطر².

والأدوات المستخدمة في السوق النقدي هي:

- أدوات الخزينة: التي تسيير في حسابات جارية وتمتاز بسعر فائدة مميّزاً وسهولة وتنوع في توزيع الإستحقاق زيادة على ضمانها من الدولة.
- كمبيالات وأذن متوسطة المدى تحضى بموافقة الدولة.
- شهادات الإيداع المصرفي القابلة للتداول.
- الأوراق التجارية.
- قرض فائض الإحتياطي الإلزامي.
- القبولات المصرفية³.

2 - الأسواق رأس المال:

هي الأسواق التي يتم التعامل فيها بأصول متوسطة وطويلة الأجل وتتعدى غالباً السنة، وتقسم هذه الأسواق إلى نوعين رئيسيين هي:
الأسواق الحاضرة أو الفورية، وأسواق الإختيار وأسواق العقود المستقبلية⁴.

¹ سامي مباركي، فعالية الأسواق المالية في تنشيط الإستثمارات، دراسة مقارنة : الجزائر-تونس-المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم

الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2004م، ص18.

² أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010م، ص61.

³ بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص120.

⁴ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص216.

يتميز سوق رأس المال بكبر حجم الصفقات المنفذة من قبل المتعاملين والمشاركين في السوق، ولذلك نجد أنه أكثر تنظيماً من السوق النقد، وتشكل الأرباح والسندات الأدوات الأكثر شيوعاً في هذا السوق.

تتجلى أهمية سوق رأس المال من خلال إضفاء صفة العمق والإتساع للأدوات المصدرة في السوق، هذا بجانب توفير عنصر المرونة النسبية له، ويرتبط ذلك من خلال كفاءة وفعالية تنظيم هذه الأسواق من جانب، وقدرتها على توفير صفة الإستمرارية للسعر، وفرص التمويل لمختلف القطاعات من جانب آخر¹.

ويتكون هيكل رأس المال من السوق الأولية، والذي يتم التعامل فيه على الأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة.

السوق الثانوية هو الذي يتم التعامل فيه بالأوراق المالية بعد إصدارها، أي التعامل بالأوراق المالية التي تم طرحها في السوق الأولى.

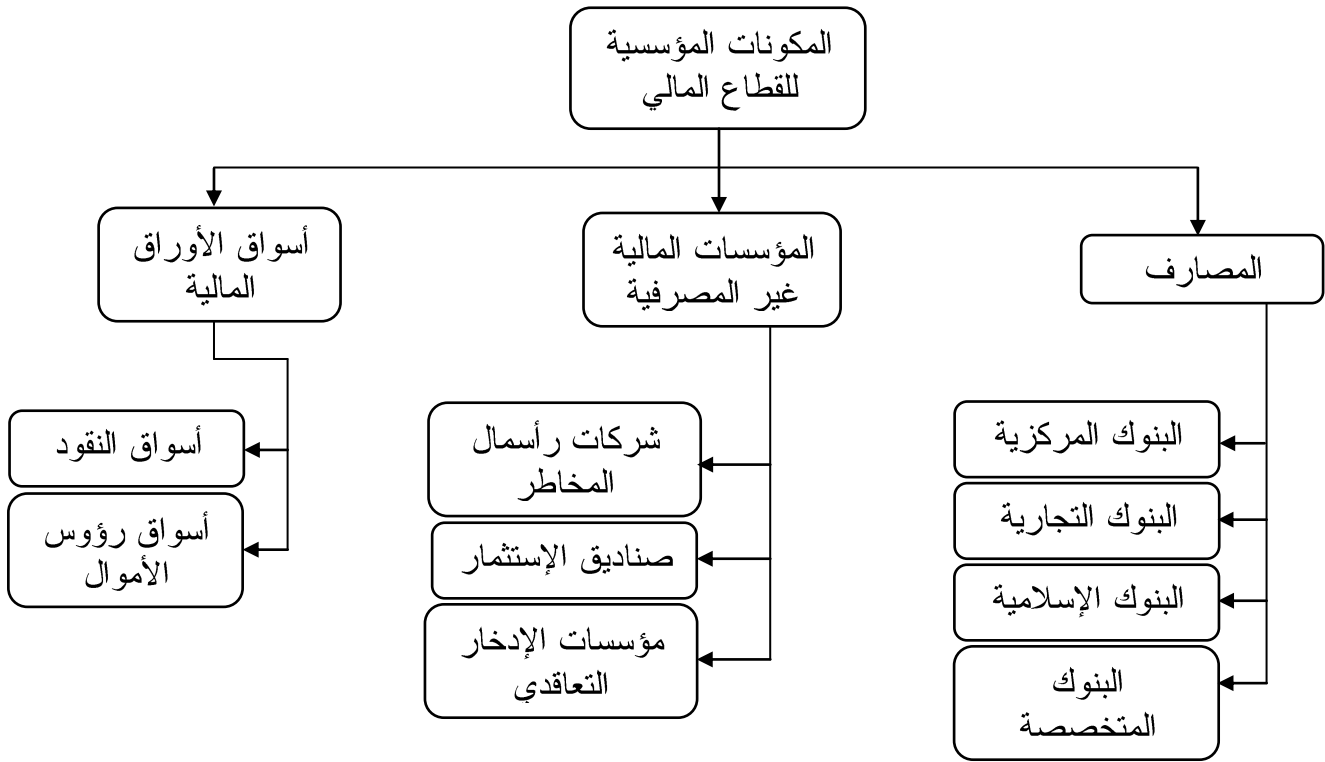
وقد أصبح تطوير السوق المالي ضرورة لا مناص منها نظراً لإعتبارها القلب النابض لأي إقتصاد، ونتيجة لذلك برزت أهمية الأسواق المالية كمؤشر فعال في دعم النمو الإقتصادي، وأصبحت بذلك تحتل مكانة أساسية في الوساطة المالية من خلال تعبئة المدخرات وتخصيصها لتنشيط الإستثمارات المنتجة.

غير أن الدور الذي تلعبه هذه الأسواق يتفاوت بين الدول، ففي حين تساهم هذه الأسواق في إستقطاب الإستثمارات في الدول المتقدمة، فإن دورها لا يزال يواجه عقبات كثيرة في الدول النامية².

¹ أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص92.

² بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004م، ص94.

الشكل (4): مؤسسات القطاع المالي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما جاء في المبحث.

خلاصة الفصل:

لقد كان الجديد في إقتصاد التنمية هو الدور الحاسم للإصلاحات المالية والتي تتخذها الدولة لإزالة القيود على النظام المالي وتحويل هيكله بشكل يتفق مع النظام الإقتصادي وتغييراته وتدخل ضمن الإصلاحات المالية مجموعة من العناصر تتمثل في إصلاح الجهاز المصرفي، إصلاح سياسة سعر الصرف، تحرير الأسواق المالية وتنميتها، تحرير أسعار الفائدة، كما يلعب الإصلاح المالي دور فعال في تنمية حركة رؤوس الأموال، وتسهيل عمليات التجارة في الخدمات المالية، وجذب الإستثمارات وبالأخص الأجنبية منها.

توسيع وعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الإدخار العالمي، وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية، وإتاحة فرص أمام المؤسسات والأسواق المالية في تلبية إحتياجاتها، وتوفير متطلبات المتعاملين معها، من مقترضين ومستثمرين، ومن أهم المؤسسات، المصارف، المؤسسات المالية غير المصرفية التي تعمل في مجال القطاع المالي، كذلك أسواق رأسمال وأسواق النقد، إذ تعمل على تحرير التعاملات داخل هذا القطاع وإفتاحه على العالم الخارجي.

الفصل الثالث

مساهمة الإصلاحات المالية
في جذب الإستثمارات
الأجنبية المباشرة في الجزائر
خلال فترة

2013-2000

تمهيد:

سعت الجزائر ومنذ الإستقلال إلى إعادة بناء إقتصادها وذلك بوضع مجموعة من المخططات التنموية، ساهمت في إعادة الإعتبار للوضع الإقتصادي تمحورت حول إجراءات وإصلاحات هيكلية ومالية، متجهة في البدئ نحو الإقتصاد الموجه، معتمدة بذلك على سياسة التوجه نحو الصناعات الثقيلة من أجل ترقية إستثمارها، ومع التطورات الإقتصادية والعولمة التي شهنتها دول العالم كان لابد عليها من ركب هذا التطور ومواكبة التغيرات وبالتالي لزم عليها الإنتقال إلى إقتصاد السوق، وإعادة الهيكلة للمؤسسات الإقتصادية والمالية والشروع في عملية الخصخصة.

فمنذ 1970م شرعت الجزائر في وضع التدابير ولوائح فيما يخص الجانب المالي تلتها إصلاحات 1986م وبعدها إصلاح 1990 والمتعلقة بقانون النقد والقرض التي جاءت لرد الإعتبار للجهاز المصرفي وبالأخص البنك المركزي الذي إستعاد مهامه وإستقلالته عن الخزينة العمومية كما تناول هذا القانون مجموعة من الأوامر التي تمنح الحرية للمستثمر الأجنبي بالإستثمار داخل التراب الجزائري حيث أصدرت بعض القوانين والتجديدات من أجل جذب الإستثمار وترقيته وبعدها جاءت تعديلات مكملة لهذا القانون تمنح للمستثمر تحفيزات أكثر في الجانب المالي والضريبي، وتحرير المعاملات بين المستثمر والدولة وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية، فقد تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى ملامح الإقتصاد الجزائري وفي المبحث الثاني تناولنا أهم الإصلاحات المالية التي قامت بها الجزائر، وفي المبحث الثالث نتحدث عن مساهمة الإصلاحات المالية في تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الفترة 2000 إلى 2013.

المبحث الأول: تطورات الإقتصاد الجزائري:

في بداية الإستقلال تواجدت عدة نقائص هامة أثرت سلبيا على الإقتصاد الجزائري، وأصبحت المؤسسات المصرفية عاجزة عن العمل نظرا لقلّة الأموال التي حولت إلى الدولة الفرنسية مع هجرة الإطارات الماهرة والمختصة، وما خلفه الإستعمار من دمار للبنى التحتية للإقتصاد التقليدي، حيث هجرة السكان و أبعدهم عن أراضيهم وأنشأ لنفسه قطاعا صناعيا حديثا موجهها إلى تلبية حاجاته الإقتصادية، وإرتبطت مجمل وحدات الإنتاجية بالإقتصاد الفرنسي فكان ذلك تلويحا للتبعية الإقتصادية التامة له.

المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال (الإقتصاد الموجه) 1962-1988:

بعد أن كان الإقتصاد الجزائري مرتبطا بالحاجات الفرنسية فكرت الدولة في التغيير، جاءت هذه التوصية بعد التطرق إلى الوضعية الإقتصادية والإجتماعية العامة للبلاد في ذلك التاريخ، والتوجه نحو الإشتراكية من خلال ميثاق الجزائر 1964م، وأصبح هذا التوجه الجديد يفرض الإهتمام بقطاع الصناعات الثقيلة، لقد واجهت الحكومة الجزائرية آنذاك وضعا صعبا للغاية، تخريب إستعماري دمرت بموجبه الهياكل التحتية نتيجة سياسية الأرض المحروقة و المنتهجة من قبل المعمرين، فقد ورثت الجزائر إقتصاد يتميز بصناعة شبه منعدمة، مع وجود بعض الصناعات التحويلية حيث قدر عدد المؤسسات صغيرة الحجم عام 1964 بـ 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل أما في الجانب المالي فقد تميزت بخضوع الجهاز المصرفي الجزائري للبنوك الأجنبية والفرنسية خاصة متمثلة في القرض الليوني، البنك الباريسي والهولندي، القرض العقاري الجزائري التونسي وأيضا بنك التجارة والصناعة، وجود بنك جزائري وحيد فقط ممثلا في معهد الإصدار، نقص اليد العاملة المسيرة نتيجة هجرة الإطارات الفرنسية، قلة الأموال نظرا لسحب رؤوس الأموال من قبل المحتلين الفرنسيين فأدت هذه الوضعية عموما إلى ضعف التنظيم المحكم للجهاز المصرفي الجزائري وإنعدام رقابة البنك الجزائري عليه مما دفع السلطة الجزائرية للقيام بإنشاء أجهزة إقتصادية وطنية، لإعطاء إنطلاقة قوية لبناء الإقتصاد الوطني خال من التبعية الإقتصادية للخارج¹.

إن الخطة التنموية بعيدة المدى التي إتبعها الجزائر منذ 1965م المرتكزة على التصنيع الذي يعد أساس كل سياسية تهدف للإنجم في السوق الخارجية فمنذ عام 1965م شرعت الجزائر بالعمل الشامل والمنسق في مجالات الزراعة و الصناعة والتجارة والتعليم له دف إقامة إقتصاد مستقل حقيقيا،

¹ بوزيدي سعيد، تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، 1997م، ص26.

حيث إتبعَت سياسة تقشف صارمة في سبيل تحقيق هذه الأهداف و القضاء على التخلف والتمايز الإقليمي، ما إن باشرت الجزائر عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى إصطدمت بإحتكارات الشركات الأجنبية، وحتى تسريظيع الجزائر إمتلاك الوسائل الكفيلة لتدعيم تنميتها، فإنها لجئت إلى تأمين الموارد البيترولية والمنجمية وإقامة وحدات كبرى لتحويلها وإنشاء مجمعات صناعية مندمجة كبيرة وإستعمال التقنيات الأكثر حداثة كلما دعت الحاجة إلى ذلك إلى جانب التكوين على هذه التقنيات الحديثة، وهكذا أصبح ممكنا وبفضل الشركات الوطنية ا لمتواجدة في كافة قطاعات النشاط الإنتاجي والإستثمار أن تضع تحت تصرف صناعتها وزراعتها و بناها التحتية للإقتصادية المعدات والمواد اللازمة لتوسعها بحيث يصبح النمو الداخلي لهذه الفعاليات طبيعيا وحتميا¹.

وسنحاول عرض أهم مخططات التنمية التي قامت بها الجزائر خلال فترة الإقتصاد المخطط. فقد عرفت الجزائر خلال الفترة (1967_ 1979) ثلاث خطط تنموية سخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية.

1 المخطط الثلاثي الأول (67_69):

لم يكن خطة إقتصادية بآتم معنى الكلمة، لأنه يفتقر إلى شروط التخطيط كما أنه لم يحدد مؤشرات قيمية ولا كمّي بل جاء على شكل مشروع إستثماري قطاعي إجمالي، بعض المشاريع منها تعود إلى مشروع قسنطينة ومشاريع أخرى جديدة عهد إنجازها إلى مكاتب دراسات أجنبية، الأدوات والتقنيات التي أستعملت فيه كانت ذات طابع علمي ميداني بناء على إحتياجات مختلف القطاعات الإقتصادية، كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية و البشرية والهيكل الإقتصادية والإجتماعية و الإدارية لتكيف مع سياسية التخطيط المركزي التي تبنيها.

وقد تم تحقيقه بصورة مرضية، فمن أصل حجم إستثماري قدره 11081 مليون دج إستهلك منها 9124 مليون دج، أي بمعدل قدره 82%.

وحسب الخيرو السوفياتي ببروفكسي، أن البرنامج كان واقع يوقد أعطى هذا المخطط الأولوية للإستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعات المحروقات، الصناعات البيتروكمياوية، صناعة الحديد والصلب ، الصناعات الميكانيكية والتي إستحوذت على نسبة تفوق 45% من مجموع الإستثمارات الكلية خلال فترة المخطط ، فالعديد من الوحدات الصناعية أنشأت في هذه الفترة ، كالمركبات المحركات والجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية سيدي بلعباس ، الصناعة الثقيلة بأرزو

¹ زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسبير، جامعة يوسف بن خدة(الجزائر سابقا)، 2006م، ص70.

وعنابة، في حين كان نصيب الزراعة 17% في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير مع الصناعة ، وهذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي في تلك الفترة¹.

2- المخطط الرباعي الأول (70-73):

وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين أساسيين هما:

- تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتعزيز الإستقلال الإقتصادي.
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الإقتصادية.
- إضافة إلى هذين الهدفين إهتم هذا المخطط بتنمية الريف به دف توازن بين المناطق الريفية والمدن والملاحظ أن حجم الإستثمارات المسجلة خلال هذه الفترة مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية على مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني، بهدف الوصول إلى مستوى من التقدم والإقتصاد.

إن حجم الإستثمارات في هذا المخطط قد إرتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الإستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها إلى 68,56 مليار دج، والسبب في ذلك هو قرار الدولة في إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة الثقيلة التي إنتهجتها والتي توفر شروط التكامل الإقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.

رغم الأولوية والسرعة التي يراد تطوير القطاع الصناعي لها فإن الزراعة لم تهمل فقد زادت في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي بنسبة 62%².

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

إن أهداف هذا المخطط تطابق أهداف المخطط الرباعي الأول مع التركيز على زيادة الإنتاج وتوزيع الإستثمارات على مختلف مناطق الوطن، وكانت الأولوية تعطى لقطاع التصنيع فيما يخص الإستثمارات بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل.

إضافة إلى ذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في شكل إصلاح فلاحى عميق ، بحيث تحصل على إستثمارات بلغت نسبتها 15%، توزعت بين الفلاحة 11% والري 4%.

إرتفع معدل النمو الإقتصادي إلى 10% وهذا ما يستلزم حجم إستثمار عمومي مقداره 110,22 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن الحجم الإقتصادي التقديري للمخطط الرباعي الأول بأربعة مرات وتقرر توظيف 50 مليار دج للمحروقات.

¹ عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م، ص30-31.

² درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر، 1990م – 2004م، مرجع سبق ذكره، ص342.

يتميز هذا المخطط بمبلغ الإستثمارات الكبيرة بسبب إرتفاع الأسعار النفط و إنتقل إنتاجه من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، و إنتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300.000 طن إلى 30 مليون طن خلال نفس الفترة.

ونتيجة للسلبات التي إختزقت الإقتصاد ، أن ذلك راجع لإرتفاع الديون العمومية، والبيروقراطية المتزايدة فقد قامت الجزائر بوضع مخططات أخرى خلال العشرية التي تلتها.

4- المخطط الخماسي الاول (1980-1984)

حمل هذا المخطط في طياته تغيرات هامة، تكون فيها الجماهير الكادحة هي المستفيدة منه فهو إذن يحقق الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية وذلك بفضل التوجهات الجديدة المسجلة في هذا المخطط، والذي يؤكد زيادة على جوانبه العامة الضرورية المسجلة على التحكم أكثر في جهاز الإنتاج الصناعي والتعزيزات القوية لقطاع الفلاحة والري، ومن أهدافه مراجعة سياسة التنمية على أساس إعتداد أولوية الإستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية بنسبة عالية أكثر من 51% من مجموع إستثمارات الفترة:

- تطبيق لامركزية التخطيط.

- رفع قيمة الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة والري.

- إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة.

حيث خصص لهذا المخطط إستثمار مقداره 400.6 مليار دج، وهي أقل حجم الإستثمار التقديري والبالغ 560.5 مليار دج، مما يدل على أن جزء من هذا الإستثمار يبقى غير منجز بمقدار 195.9 مليار دج، بحيث تحتل الصناعة المرتبة الأولى في توزيع مبالغ الإستثمارات بنسبة 43,6% مما يبين الأولوية لهذا القطاع¹.

5- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

الذي يؤكد مرة أخرى على الحرص الشديد والأهمية الكبرى المولاة ل عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، وإعتبارا للعلاقات الإقتصادية الدولية المضطربة و إنعكاسها على الإقتصاد الوطني ومراعاة للضرورة تسجيل أعمال المخطط القادم في أفاق التنمية الشاملة على المدى البعيد، ويتدرج أهداف هذا المخطط كباقي المخططات السابقة التي تؤكد ضرورة المحافظة على التوازنات العامة للإقتصاد الوطني والتكفل بالإحتياجات الغذائية الأساسية للسكان وذلك مع نمط إستهلاكي مكيف مع الإمكانيات الوطنية ومع الضغوط الإقتصادية الخارجية، كذا العمل على إستخراج جزء متزايد الأهمية من الإنتاج الوطني لتخصيصه للتواكُم قصد توسيع القواعد المادية للتنمية، ومحاولة التخفيض التدريجي من حصة المحروقات في التراكم الخارجي والنهوض الفعلي بالصادرات وبصورة أولوية

¹ زايد مراد ، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص71-73.

إنطلاقاً من تنمية قدرات الإنتاج المخصصة لتغطية السوق الداخلية وتعزيز تأثير أنشطة القطاع الخاص الوطني وتسجيلها بصورة أدق في مسار التخطيط وتوفير الشروط الملائمة لتعبئة طاقتها وتشجيعها ومتابعتها ومراقبتها وعلى غرار العناية الخاصة الممنوحة لتطوير قطاع الفلاحة والري. يهدف المخطط إلى تطوير النشاطات الصناعية ونشرها نحو تغطية الحاجيات الوطنية من الإستثمار والإنتاج والإستهلاك، كما يمنح الأولوية في تنظيم الأعمال لتكثيف المبادلات بين القطاعات وتعويض الواردات وتفضيل إستثمار إعادة الهيكلة.

كما يوجه هذا القطاع إلى سد الحاجيات الأساسية للسكان وتحقيق التكامل الإقتصادي، وكانت حصة هذا القطاع من إجمالي الإستثمارات العمومية المبرمجة تمثل حوالي 32% أي ما يعادل 174.2 مليار دج منها 39,8 مليار دج موجهة لقطاع المحروقات و 11.1 مليار دج لقطاع البيتروكيماويات¹. إن تطبيق إعادة هيكلة المؤسسات التي تزامنت مع المخطط الخماسي الأول والثنائي، الذين تجسد فيهما الدعوة إلى العمل الإنتاجي والكفاءة المادية حتى يتم إنتاج موارد كافية تأخذ مكان الموارد البترولية وتشجيع الصناعات الخفيفة والمتوسطة وإنجاز الأشغال العمومية، فإن النمو الإنتاجي الداخلي قد إنخفض إلى 1% خلال المخطط الخماسي الثاني، مما أثر سلباً على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع من السلع الغذائية والصناعية بالإضافة على الإعتماد على المحروقات في الصادرات التي بلغت نسبة 93%.

ويرجع هذا الإنخفاض إلى إعتماد الجزائر على المادة الوحيدة في الصادرات وهي المحروقات مما جعل إقتصادها يتأثر بشكل كبيراً بانهيار أسعار البيترول سنة 1986 حيث وصل سعر البيترول 13 دولار ثم هوى إلى 11 دولار في نهاية 1988 بعدما كان يبلغ 40 دولار للبرميل سنة 1985. هذا الإنخفاض أظهر نقاط الضعف للإقتصاد الوطني، فقد أعاق الإستخدام الكامل لقدرات الإنتاج في المؤسسات الانتاجية، وهكذا تحتم على السلطات الجزائرية مواجهة الأزمة إنطلاقاً من التحكم في التوازنات المالية وفرض التقشف على الصعيد الداخلي لا سيما في مجال التموينات، مما ترتب عنه إنخفاض مستوى الإستهلاك العائلي نتيجة إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، زيادة التبعية المالية للخارج وذلك بزيادة الديون الخارجية، فأصبحت تلتهم جزء كبير من ثروة الوطن وأصبحت معظم المداخل توجه لخدمة الديون.

فقد بلغت قيمة المديونية الخارجية نهاية 1988 حوالي 20 مليار دولار. - تقام مشكلة البطالة حيث وصلت هذه النسبة إلى 23% سنة 1989 بعدما كانت تقدر بـ 16,9% سنة 1985.

¹ لفتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004م، ص216-217.

- ظهور الأزمة الإجتماعية التي تمثلت في نقص المواد الغذائية الأساسية.
- عجز المؤسسات العمومية التي كانت تمويلها خزينة الدولة.
- كل هذه الإختلالات أدت بمتخدي القرار إلى إعادة النظر في طرق التسيير السابقة وإدخال طرق جديدة متمثلة في إصلاحات إقتصادية تعتبر كبدائية مرحلة التوجه نحو إقتصاد السوق¹.

المطلب الهائي: التوجه نحو إقتصاد السوق (الإقتصاد الحر) 1988:

عقب نهاية الثمانينات وأمام عجز سياسات التعديل الذاتية التي إنتهجتها الجزائر دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية، زادت حدة الازمة الخانقة التي تعرض لها الإقتصاد الجزائري، إذ إرتفع عبء المديونية وزادت خدمة الدين كنسبة من الصادرات تجلت في عجز ميزان المدفوعات مما ألزمت الجزائر بضرورة القيام بإصلاح إقتصادها، وال لجوء نحو المؤسسات المالية الدولية من أجل معالجة هذا العجز.

فقد إختنق الإقتصاد الجزائري في سنة 1990 من جراء تسديد المديونية التي كانت تأخذ كل سنة في حدود 67% من الموارد، وكانت الموارد المتبقية تتوزع بين الواردات الغير قابلة للتقليص بمبلغ 2.5 مليار دولار و1.5 مليار دولار مخصص لتموين جهاز الإنتاج وتمويل الإستثمار. كانت الملامح الأساسية للإقتصاد تتميز بمايلي:

- بلغ معدل تضخم 30%.

- عجز في ميزان المدفوعات قدرة بـ 2 مليار دولار.

- إحتياجات رسمية خام بمبلغ 1.5 مليار دولار.

- عجز في ميزانية العامة قدرت 8,7% من الناتج الداخلي الخام.

- نسبة البطالة بلغت حوالي 30%.

وفي هذا السياق المتسم بضعف الموارد تم الشروع في تطبيق الإصلاحات، وكان أثر هذه الإصلاحات على النمو محدودا لاسيما على الصناعات التحويلية².

في نهاية 1988 وبداية 1989 دخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع صندوق النقد الدولي للحصول على التمويلات بتلبية إحتياجات التمويل الخارجية، وقد أكدت الجزائر في خطاب النواي المرسل إلى صندوق النقد الدولي في مارس 1989 بأنها ستلتزم بالتحويلات نحو الإقتصاد اللبيري والإعتماد أكثر

¹ عمار بوزعرور، الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الإقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1998م، ص23-24.

² بوزيدة حميد، نظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في فترة 1992م - 2004م، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م، ص90.

على آليات السوق وعلى أساس هذا الطرح قبل الصندوق ما جاء في خطاب النوايا دون قيد أو شرط ومنح للجزائر 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 200 مليون دولار مرة واحدة في إطار إتفاق " ستاندباي" كما قدم الصندوق 360 مليون دولار في إطار التسهيلات التعويضية للمفاجآت بسبب إنخفاض أسعار النفط عام 1988، إلى جانب حصول الجزائر على تسهيل من الصندوق قيمته 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهو مكمل للإتفاق بهدف التخفيف من مشكلة المديونية¹.

إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي خلال برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني من 03-06-1991 إلى 30-03-1992 من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الإقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي وعليه أنفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات التالية:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والإستقلالية المالية للبنك المركزي.

- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الإعتبار للدينار الجزائري، تحرير التجارة الخارجية وكانت الإنجازات المحققة كالتالي:

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع الإقتصادي.
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية.
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكل السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية.
- إنخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 21.67 مليار دولار سنة 1991.

وبإتداء من 1992 بدأت تظهر الإختلالات الهيكلية في إقتصاد الجزائر حيث زاد الإستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي بنتيجة الدعم الحكومي لسلع الإستهلاكية².

- وكما سجلت الجزائر عجزا في خزينة بلغ 100 مليار دينار سنة 1993 من إجمالي الناتج الداخلي ويعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991.

- بعد فشل الإتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الإقتصادية والمالية الأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثلاثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام إتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي حيث على مرحلتين:

¹ رشيد بوعافية، السياسة الإقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر (2000م-2010م)، اطروحة دكتوراه في علوم التنسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012م، ص242.

² مدري بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص132-134.

- مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994م – 21 ماي 1995م.
ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995م – 21 ماي 1998م.
وعلى إثر هذه الإتفاقية، تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن، وقد تميز الإقتصاد قبل إبرام إتفاقية البرنامج بإرتفاع المديونية، فقد بلغت نهاية 1993م ما مقداره 25.7 مليار دولار.
وقد وافق صندوق النقد على إتفاق القرض الموسع مع الجزائر الممتد خلال فترة 1995م-1998م، وذلك بعد نهاية تنفيذ إتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة (1994م-1995م) بشكل مرض، كما ينص الإتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة والطويلة الأجل مع نادي باريس ولندن.
وإحتوت رسالة النية المحررة من قبل السلطات الجزائرية 30 مارس 1995م – 1998م على مذكرة بالسياسات الإقتصادية والمالية للفترة ما بين 1995م – 1998م.
كما يهدف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الإقتصادية.
- السياسة النقدية، نظام الصرف، سعر الفائدة، ميزان مدفوعات المنظمة المصرفية والقطاع المالي، المالية العام، الضرائب، الرسوم الجمركية، التجارة الخارجية، الأسعار، إصلاح المؤسسات العمومية، تنمية القطاع الخاص، قطاع الفلاحة، البناء وتدابير الحماية الإجتماعية، سوق الشغل¹.
بفضل عمليات إعادة الجدولة إنتقلت نسبة خدمة المديونية بالنسبة للصناديق من 48,6% في سنة 1994م إلى 42,5% سنة 1995م، 29,2% سنة 1996م، ثم إرتفعت قليلا إلى 39,5% سنة 1999م، وإرتفع مخزون مديونية من 29,5 مليار دولار سنة 1994م إلى 33,5 مليار دولار سنة 1995م، ثم إنخفض إلى 28,3 مليار دولار سنة 1999م، وقد سمحت عملية إعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار وتخفيف من الضغوط المالية الخارجية كما أن متوسط مدة إستحقاق الدين إنتقلت من 3 إلى 7 سنوات².

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2008م، ص191-194.

² رشيد بوعافية، السياسة الإقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص253.

المطلب الثالث: الإقتصاد الجزائري في الألفية الأخيرة:

إن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق إستقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية مارس سنة 2001م الإقرار بأن الإقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها إرتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4,5% في السنتين 1998م -1999م إلى 6,22% في سنة 2000م، فالدراسات تدل على إرتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 10,8% في منتصف سنة 2000م، وأنخفضت إلى 9,4% في نفس الفترة لسنة 2001م.

إن هذا الإرتفاع ناتج من تحسين الوضعية الإقتصادية في معظم القطاعات الإقتصادية منها إرتفاع أسعار البترول، وصادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار م³، وقيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000م إلى 10,6 مليار دولار، أي ما يمثل 95% من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة، تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات، والمنتجات التحويلية 2,7% في النصف الأول من سنة 2001م، وإرتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16% عن نفس الفترة لسنة 2000م.

إنخفضت المديونية بـ 10% في سنة 2001م عن سنة 2000م أي من 25 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار.

وقد قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2001م بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية تقدر بـ 34 مليار دينار جزائري، كما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي. كما قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالإقتصاد الوطني، إنطلاقاً من التعديلات التي تجري من حين لآخر في تشريعاتها الإقتصادية تماشي مع المستجدات الدولية والوطنية، ومن أهم هذه التعديلات، قانون الإستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001م بأمر 01-03، 01-04 على التوالي يتمحور قانون الإستثمار حول توفير مناخ ملائم مع وجود آليات أكثر فعالية لتطوير الإستثمار¹.

وخلال هذه الألفية قامت الجزائر بتجسيد ثلاث برامج تنموية تمثلت في:

- **البرنامج الأول:** برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الفترة 2001م -2004م خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي.
- **البرنامج الثاني:** البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي نفذ في الفترة 2005م -2009م خصص له 150 مليار دولار أمريكي.

¹ كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005م، ص14-15.

- البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي 2010م - 2014م، يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الإستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي.

إن تحسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل إيجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائض معتبرا و متزايد من سنة لأخرى إذ إنتقل من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 1998م إلى 14.21 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2004م، ويعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات التي تتشكل في معظمها من صادرات المحروقات. إن هذه التطورات شملت أيضا رصيد ميزان الم دفعوات، إذ إنتقل هذا الرصيد من حالة عجز سنتي 1998م - 1999م قدر ب 1,7 مليار دولار و 2.4 مليار دولار أمريكي، إلى حالة فائض إبتداء من سنة 2000م بقيمة 7.6 مليار دولار أمريكي، ثم إستمرت حالة الفائض، إلى أن وصلت سنة 2004م إلى فائض قدره 9.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما أثر بالإيجاب على إحتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004م مقداره 43.1 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي عزز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج، كما أن حجم المديونية الخارجية مافتأ ينخفض من سنة إلى أخرى نتيجة للسياسات المرتهجة في هذا المجال سواء من خلال سداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية، أو من خلال الدفع المسبق للديون الخارجية إبتداء من سنة 2004م، وهو ما إنعكس إيجابا على حجم المديونية الخارجية التي إنخفضت من 30.6 مليار دولار أمريكي سنة 1998م، إلى 21.4 مليار دولار أمريكي سنة 2004م¹.

وخلال الفترة 2005م - 2009م تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي "الجنوب" و "الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيم نف 200 مليار دولار أمريكي خصص أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكة الحديدية وتحديثها فخصص مبلغ 4202.7 مليار دج².

¹ نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000م - 2010م، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة

محمد خضير، بسكرة، العدد الثاني عشر، بسبتمبر 2012م، ص251.

² Achor toni yamna, **L'analyse de la croissance economique en l'algerie**, these de doctorat en science option: finances publiques, faculte des sciences economique commerciale, universite abou baker belkaid, telemcine, algerie, 2014, p32

المبحث الثاني: أهم الإصلاحات المالية في الجزائر

باشرت الجزائر ومنذ الإستقلال في محاولة النهوض ب إقتصادها بجملة من التعديلات والسياسات فيما يخص الجانب المالي كان أبرزها قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: الإصلاحات المالية المصرفية والنقدية:

ورثت الجزائر منذ الاستقلال نظام مصرفي تابع للإستعمار تحكمه قواعد ومبادئ الإقتصاد الليبرالي من جهة وتبنت النهج الإشتراكي في تسيير الإقتصاد من جهة أخرى، ويعد أول إجراء قامت به السلطات الجزائرية بعد الإستقلال هو فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في أوت 1962م، وأعقب هذا الإجراء إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962م، ليتم بعدها إنشاء المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية ابتداء من ماي 1963م. من بينها:

- الصندوق الوطني للتنمية أنشئ في 7 ماي 1963م.

- صندوق التوفيق والإحتياط المؤسس في 10 أوت 1964م.

ومجموعة من شركات التأمين كالشركة الجزائرية للتأمين، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين. بدأ تأميم المصارف الأجنبية ابتداء من سنة 1966 لتفادي مشكلة تمويل المشاريع الإستثمارية والقضاء على إزدواجية النظام المصرفي¹ حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاث بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي:

- البنك الوطني الجزائري (BNA)

- القرض الشعبي الجزائري (CPA)

- بنك الجزائر الخارجي (BEA)².

1- الإصلاح المالي لعام 1971.

عمدت السلطة ابتداء من سنة 1971م القيام بإصلاحات مالية وهذا بسبب النقائص التي خلفتها أساليب التمويل في الفترة الممتدة ما بين 1962م-1970م، حيث كانت إحتياجات التمويل تفوق موارد تعبئته فقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971م رؤية جديدة لعلاقات التمويل وحدد أيضا طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة وهذه الطرق هي:

¹ طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994م-2003م، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، 2005م، ص140-141.

² Seddiki fadila, **L'economie algerienne: economie d'endettement ou economie de marche financier**, memoire de magister en sciences economique, departement des sciences economique, universite mouloud mammeri, tizi-ouzou, 2013, p59.

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي¹.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية ،
وتتمثل مصادر ه ذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الإ دخارات المعبأة من طرف الخزينة
والتي منح أمر تسييرها إلى ه ذه المؤسسات المتخصصة.

- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف الخزينة والبنوك الدولية والمؤسسات .
ويتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام ه ذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك
واحد بين البنوك التجارية الثلاثة حتى يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات النقدية له ذه المؤسسات ، وتقوم
كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية ، الحساب الأول يستعمل لتمويل
نشاطات الإستثمار والثاني لتمويل نشاطات الإستغلال.

بالنسبة لقروض الإستثمار ، تقوم البنوك بمنح ه ذه القروض للمؤسسات العمومية التي تحصلت
على تسجيل المشروع في الخ طة ، وبعد تقديم خطة التمويل التي يحضرها البنك الجزائري للتنمية ،
وهذه القروض مضمونة بحسن نية الدولة ، تلتزم بموجبها الخزينة بكفالة ه ذه المؤسسات بالنسبة له ذا
النوع من القروض ، وتقوم مبدئيا بالتسديد في حالة وفاء ه ذه المؤسسات ببلتزاماتها.

وعن قروض الإستغلال ، تقوم البنوك التجارية ذاتها به ذا النوع من القروض بعد أن تقدم لها
المؤسسات المعنية مخططا سنويا تقديريا للتمويل ، ويكون للبنك الحق في إدخال تعديلات على ه ذا
المخطط كما له الحق في المصادقة على بداية التنفي².

وطبقا للمادة السادسة من قانون المالية 1971م سمح للخزينة إستعمال على شكل قروض كل
من أدونات التجهيز ، إحتياجات جمعيات النأمين ، أموال صناديق التقاعد ، ضمانات الشيخوخة ، بالإضافة
إلى إحتياجات المؤسسات العمومية.

وقد حول صندوق التنمية الجزائري في ه ذه الفترة إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) وإنشاء مجلس
القرض الوطني (CNC).

كما تميزت ه ذه الفترة بزيادة الطلب على القروض الناتج عن ضخامة البرامج الإستثمارية العمومية³.
في قانون المالية لعام 1971م طبقت سياسة نقدية توسعية ، فالبنك المركزي كان مجبرا على
إعادة التمويل وتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية التي تلعب دور الوسيط بين الخزينة العامة

¹ بورزامة جيلالي، أثر إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري على تمويل الإستثمارات ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم
الإقتصادية، جامعة الجزائر ، بدون سنة نشر ، ص86.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص181.

³ بوزيدي سعيد، تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض مرجع سبق ذكره، ص39-40.

والمؤسسات الاقتصادية مما أثر سلبا على نوعية الخدمات المالية ، وإهمال دورها نظرا لكون الإستثمارات كانت مرتبطة بالظروف السائدة كنموذج التخطيط المركزي المتبع. أما عن أدوات السياسة النقدية التي أستعملت في هذ الفترة لتحقيق أهداف التنمية هي أدوات السياسة النقدية المباشرة ممثلة في سياسة تطهير القروض.

وتم الإعتماد على سياسة إعادة الخصم من خلال التنازل عن السندات العمومية والخاصة وكذلك سلفيات رهنية على ال ذهب أو العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التدخل في السوق المفتوحة ، ورغم هذ الأهداف المعلنة والأدوات المستعملة إلا أن الواقع يؤكد عدم وجود سياسة نقدية حقيقية لأسباب عديدة:

- الصلاحيات المخولة لمجلس إدارة البنك المركزي في مجال السياسة النقدية محدودة جدا ولم يكن له أي حرية التصرف فيها فقد كان مكلف بتنظيم التداول وتوجيه ومراقبة توزيع القروض تماشيا والسياسة النقدية المسطرة من طرف الخزينة العمومية ، وفيما يخص معدل إعادة الخصم فلم يكن وسيلة لمراقبة البنوك و إنما أستعملته فقط لغرض تزويد البنوك بالسيولة والقروض التي هي في حاجة إليها ولأداة رئيسية للتمويل حيث بقي ثابتا بنسبة 2,5% من سنة 1964م إلى غاية سنة 1972م ثم إرتفع إلى 2,75% للفترة (1972م-1986م)¹.
- لقد كانت الآليات التقليدية للسياسة النقدية تستعمل بشكل ضيق جدا كما أن تكلفة القرض محددة إداريا بحيث تقوم وزارة المالية وفي نفس الوقت بتحديد سعر الفائدة ومختلف العمولات المستحقة للبنوك والمتعلقة بعملية القرض².
- ومن مبادئ الإصلاح المالي لسنة 1971م ما يلي:
- تدعيم الرقابة وذلك عن طريق إجبار المؤسسات على فتح حسابين وهما حساب الإ ستغلال الذي يختص في تمويل العمليات القصيرة الأجل، وحساب الإستثمار الذي يختص في تمويل العمليات المتوسطة والطويلة الأجل.
- تدعيم و تعبئة الإدخار نظرا لضعفه وذلك عن طريق إرشاء فروع في كل التراب الوطني.
- إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي.
- إجبار البنوك على تمويل المؤسسات الإشتراكية.

¹ إكن لوريس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في علوم الإقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011م، ص164.

² زكريا دمدوم، الإصلاحات الرهانة في الإقتصاد الجزائري 1990م-2000م، دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002م، ص114.

- منع التعامل بين المؤسسات في مجال تقديم القروض والتسيقات المالية لبعضها البعض ، ولهذا أصبحت المؤسسات العمومية مجبرة على التعامل مباشرة مع البنك.
- وبالتالي أدى الإصلاح المالي لسنة 1971م إلى الانتقال التدريجي للقطاع المالي إلى وصاية وزارة المالية وبهذا تقلص دور البنك المركزي الجزائري حيث أصبح عمله ينحصر في عمليات أطلق عليها (عمليات السوق النقدية) كما أبع البنك المركزي الجزائري عن التحديد المباشر للسياسة النقدية وأصبح عرض النقود يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع إحتياجات الإقتصاد الوطني.
- ومن نتائج الإصلاح المالي لسنة 1971م برزت عدة مشاكل منها التفرقة بين البنوك ، أظهر عدم المساواة وعدم عدالة بين البنوك بسبب تخصص البنوك حسب القطاعات ، كما أدى إلى القضاء على جو المنافسة.
- عندما يكون للمؤسسة فائض فإنه يجب عليها وضعه في الخزينة على شكل سندات، وبالتالي التمويل الذاتي غير مسموح به.
- عدم قيام الخزينة بعملية البحث عن الموارد وذلك بسبب إمكانية إعادة تمويل خزنتها لدى البنك المركزي.
- وفي بداية 1978م تخلى النظام البنكي عن تمويل الإستثمارات المخططة في القطاع العام لتتولى هذه المهمة الخزينة العمومية وتم إلغاء قروض متوسطة الأجل من نظام تمويل الإستثمارات المخططة وإقتصر نشاط البنوك الأولية على تعبئة القروض الخارجية.
- أما قانون المالية لسنة 1982م فقد جاء لتنظيم دورة التمويل، وبذلك تتولى الخزينة العمومية لتمويل الإستثمارات الإستراتيجية كمساهمة تسدد في المدى الطويل، أما دور البنوك التجارية في تمويل الإستثمارات العمومية الأخرى فلا بد أن يستجيب لقيود المردودية المالية¹.
- وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية بصفة عامة والبنك المركزي الجزائري بصفة خاصة من أجل تمويل القطاعات المتعددة والهامة إلا أن الجهاز المصرفي بقي يعاني النقص في أداء مهمته كاملا ، فكانت هنالك حتمية تغير هيكله المؤسسات المصرفية وتم إنشاء بنكين يتمثلان في:

¹ عمار بوزعرور، الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص72-74.

- بنك التنمية المحلية (BDL) سنة 1985م.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) سنة 1982م.

لقد أظهرت النتائج الإصلاحات المالية التي وضعت في السبعينات وفي الثم انيرتت محدودية نجاحها، لنضارب المصالح السلطة العمومية والنقدية وكان الإ انتقال التدريجي لإصلاح الخزينة العامة والوزارة المالية.

وقد بلغ متوسط التمويل الخزينة العامة للإستثمارات العمومية الطويلة المدى خلال عشرية

السبعينات حوالي الربع وتمثلت كما يلي:

قدرت 1970م-1973م بد 24.69%.

فترت 1974م-1977م بد 23.1%.

فترت 1978م-1979م بد 29.6%.

وبذلك تهميش دور البنك المركزي الجزائري فأصبح مؤسسة إصدار النقد القانوني فقط¹.

2 الإصلاح المالي العام 1986م:

في الإصلاح المالي لسنة 1971م لم يكن للجهاز المصرفي دور يذكر، حيث أنقصر فقط على إصدار ومراقبة الإئتمان والصرف لصالح السلطة، وكانت الخزينة هي التي تقوم بنشاط الإئتمان طويل الأجل بصفة مركزية، وتبقى البنوك التجارية مجرد شبابيك أو صناديق، إلى غاية أزمة 1986م وإنهيار مداخيل الجباية البترولية، التي أدت إلى إعادة النظر في السياسة الم صرفية والتي تجسدت في إدخال الإصلاحات على الوظيفة البنكية من خلال القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986م، الذي جاء بـ:

- إعادة النظر في نظام البنوك وكيفية تقديم القروض إبتداء من سنة 1986م.

- تكثيف شبكة الوكالات التابعة للبنوك التجارية.

- تحديد شروط جديدة للبنك لتحسين جمع الموارد.

- لا مركزية قرارات القروض، وإصدار خطة وطنية للقرض (PNC).

- إنشاء مجلس على الأقل للقرض مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض².

ويعر إعداد مخطط القرض الوطني بثلاثة مراحل هي:

- جمع المعلومات على أساس المعطيات الموجودة ل ذى المؤسسات الإقتصادية وعليه تقوم

مؤسسات القرض لتقدير الموارد والنفقات والتي تقدم إلى البنك المركزي لدراستها ثم يقدمها

إلى الوزارة المعنية.

¹ بوزيدي سعيد، تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

² قميري حجلة، تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي في مواجهة المتغيرات الإقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

-إعتماد على المعلومات السابقة يقوم المجلس الوطني للقرض رفقة الحكومة بإعداد المخطط الوطني للقرض .

-قيام البنك المركزي بتنفيذ المخطط الوطني للقرض في المرحلة الأخيرة مع مراقبة المجلس الوطني للقرض لكيفية تحقيقه لهذا المخطط والأدوات المستعملة فيه¹.

وتتمثل أهم نتائج إصلاحات 1986م فيما يلي:

-فوقاً لقانون القرض والبنوك فإن الدولة أرادت إعطاء دور أكثر أهمية للبنوك الثانوية من أجل القيام ببعض التغييرات على مستوى الهياكل الإستشارية والتمثلية في إنشاء مجلس وطني للقرض ولجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض و اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية المنشأة سنة 1971م، فقد ألزمت البنوك بمتابعة استخدام القروض التي تمنحها إضافة للوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية وبالتالي إتخاذ التدابير الضرورية للتقليل من مخاطر عدم رد القروض المصرفية.

-إستعداد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية حتى إن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.

-تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين النشاطات البنوك التجارية الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.

-أعني لمؤسسات التمويل والبنوك دورها في تعبئة الإدخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لهما بإمكانية تسليم الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الإئتمان ذون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها.

وبذلك تم تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الإستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الإقتصادية².

وفي 1988م شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع من خلال القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988م فقد منح هذا القانون للمؤسسات الإقتصادية إستقلالية قرار حقيقية، كما أظهر بشكل جلي مفهومي الفائدة والمردودية .

فقد لجأت السلطات النقدية إلى عملية تحرير تدريجيا على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989م، ففي الفترة الممتدة من سنة 1986م إلى 1989م إرتفعت معدلات سعر الفائدة إلى نسبة 7%، أما سعر الفائدة الإسمية على الودائع فقد عرفت إرتقاعا بنفس النسبة ابتداء من 1982م إلى 1994م³.

¹ عمار بوزعرور، الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص79.

² قميري حبيبة، تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي في مواجهة التغيرات الإقتصادية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص31-32.

³ بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص289.

وقد جاء قانون 1988م بالنقاط التالية:

- إعطاء إستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات .
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الإقتصاد الكلي.

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
والنتيجة أن الإصلاحات الإقتصادية والمالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988م من خلال إصدار قانون إستقلالية المؤسسات العمومية من بينها البنوك، وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الإقتصادية.
كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض والمؤسسات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تخلي الخزينة العامة عن تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية الإقتصادية¹.

فقد جاءت الفقرة السادسة من المادة 19 من قانون 1986م على أن يتولى البنك المركزي تسيير أدوات السياسة النقدية وضبط السقوف العليا لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، وهذا ما يلاحظ من خلال إنتقال معدل إعادة الخصم من 2,75% إلى 5% للفترة (1986م-1987م) ثم إلى 7% للفترة (1987م-1989م) و 10,5% للفترة (1989م-1990م)².

3- الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 10/90 (14 أفريل 1990).

إن رغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة تحول السوق ومحاولة الإندماج في الإقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف كلياً لهيكل النظام المصرفي الجزائري.
وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لا سيما المتطورة منها وعلى إثره تم إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي يمثل منعطفاً حاسماً مرده منطق التحول إلى إقتصاد السوق، حيث وضع النظام المصرفي على مسار تطوير جديد تميز بإعادة تبسيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور السياسة النقدية.
ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض:

¹ بلعزوز بن علي، كتنوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف-الجزائر، بدون سنة نشر، ص495.

² إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص166.

- منح الإستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر وإعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات النقدية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد .
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها للنشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الإقتصاد الوطني والدخول إلى الأسواق المالية .
ومن أهم أهدافه:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي المالي .
- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض وإعادة تقييم العملة الوطنية .

- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود .

- تشجيع الإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف خاصة .

- إلغاء مبدأ تخصص البنوك¹ .

ومن أهم المبادئ التي قام عليها قانون النقد والقرض:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية بحيث أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من قبل هيئة التخطيط، بل أنها تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء أيضا على الوضع النقدي السائد . وبالتالي إستعادة البنك المركزي دوره في قمة النظام كونه المسؤول عن تسيير السياسة النقدية .
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد معدلات الفائدة من قبل البنوك² .

- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض حيث قام قانون النقد والقرض بإبعاد الخزينة العمومية عن منح القروض للإقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من قبل الدولة، وأصبح النظام البنكي المسؤول عن منح القروض، ويهدف إلى إنقاص التزامات الخزينة العمومية في تمويل الإقتصاد، إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظيفتها كمنح القروض .

- كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، أي التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاطات البنوك التجارية .

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة بحيث ألغى قانون 10/90 التعدد في مراكز السلطة النقدية وحصرها في مجلس النقد والقرض الذي أصبح المسؤول الوحيد عن صياغة سياسات

¹ فريد بن جريب، حوكمة الجهاز المصرفي ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص96-97.

² نوي نورالدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009م، ص50.

الإئتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية¹. كما تضمن هذا القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي كالاتي:

-مجلس النقد والقرض.

-بنك الجزائر.

-اللجنة المصرفية².

كما يهدف قانون النقد والقرض إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية، فقد قام بنك الجزائر سنة 1990م، بتحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة المستهدفة، مع ترك هامش المبادرة للبنوك والمؤسسات المالية تحديد معدلاتها الخاصة، وكان عام 1997م التاريخ الذي تم فيه الانتقال إلى أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة وقد تدعم ذلك من خلال السنوات الاخيرة وخصوصا أثناء عامي 1998م و 1999م، حيث ترغب السلطة النقدية في عدم الضغط على البنوك في توفير السيولة للإئتمان³.

إختيار وسائل السياسة النقدية غير المباشرة المتوافقة مع آليات السوق، فتم التخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة، وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة وذلك بهدف معالجة أوجه الضعف التي برزت خلال الفترة السابقة، وتم إستخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية من خلال:

-فرض إحتياطات إلزامية في أكتوبر 1994 على البنوك التجارية والمؤسسات المالية ل ذى بنك الجزائر بمعدل (11,5%) وإحتياطي إلزامي لذى كل بنك يمثل (2,5%).

-تدخل البنك الجزائري في سوق النقد من خلال نظام المناقصات لبيع سندات الخزينة، حيث وصلت أسعار الفائدة عليها إلى 22,5% بداية سنة 1996م لتتخفص إلى 17,5% نهاية 1996م، ويشترك في هذه المناقصات البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التامين، صناديق المعاشات والتقاعد)، وقد سهل هذا النظام ممارسة عمليات السوق المفتوحة من جانب البنك المركزي في ديسمبر 1996.

-إبتداءا من ديسمبر 1995م، وبعد أن كانت أسعار الفائدة للإقتراض لذى البنوك خاضعة لحد أقصى بنسبة 20% سنويا، تم إزالة هذا الحد الأقصى ووضع سقف مؤقت بـ 5% فوق التكلفة المتوسطة للإقتراض في إطار برنامج الإستقرار لسنة 1994م، ثم أصبحت بعدها حرة بعد تراجع معدلات التضخم، وظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة منذ بداية سنة 1996م.

¹ نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تقويم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

² دوفي قرمية، آثار الخصوصية على الجهاز المصرفي الجزائري - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2008م، ص121.

³ مصطفى بوبكر، محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة 1995م-2006م، مرجع سبق ذكره، ص101.

-تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية إنكماشية صارمة خلال الفترة (1995م-2000م) خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي يهدف إلى تقليص الكتلة النقدية إلى حدود 14% خلال فترة البرنامج ويهدف تخفيض معدل التضخم، ثم إتبع سياسة نقدية معاكسة للأولى تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الانتعاش الإقتصادي ابتداء من سنة 2001م حتى 2006م، وتحسين مستوى ميزان المدفوعات، وإعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية¹.
وذلك راجع إلى زيادة إيرادات الدولة ومدخلها بسبب ارتفاع عوائد المحروقات .

¹ مصطفى بوبكر ، محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة 1995-2006، مرجع سبق ذكره، ص102-103.

الجدول رقم(2): إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي:

التاريخ	إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي
1994م	- إلغاء الحدود القصوى لمعدلات الإقراض المصرفي مع فرض خمس نقاط مئوية على فروق أسعار الفائدة.
1994م	- إدخال الحد الأدنى من الإحتياطي في المصارف بنسبة 3% من الودائع تفرض عليها فائدة قدرها 10% سنويا.
1994م-1996م	- تدقيق حسابات المصارف التجارية والمملوكة الدولية بالتعاون مع البنك الدولي .
1994م-1996م	- تمويل إعادة الهيكلة وإعادة رسملة المصارف التجارية عن طريق عمليات الحقن وتحويل الديون.
1995م	- تنمية سوق المال: - إدخال نظام المزايدة للإئتمانات المصرف المركزي.
1995م	- إدخال نظام المزايدة لأذون الخزينة.
1996م	- إدخال عمليات السوق المفتوحة.
1995م	- تطبيق نسبة كفلية رأس المال للمصارف بمقدار 4% مع دفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية، 8% في عام 1999م.
1996م	- قرار تحويل صندوق الإيداع الوطني إلى مصرف عقاري تجاري في أوائل 1997م.
1996م-1998م	- إنجاز الأعمال التمهيديّة لإنشاء سوق مالية.
1997م	- إنشاء لجنة التنظيم والرقابة على سوق الأوراق المالية.
1997م	- أول إصدار للسندات من جانب سوناطراك (12 مليار دج في فيفري 1998م).
1998م	- دمج صندوق الإيداع الوطني في الجهاز المصرفي بالإضافة إلى مايلي:
1998م	- تنفيذ خطة قائمة على التدقيق والمراجعة لتعزيز المؤسسات.
	- إستحداث خطة لتأمين الودائع.

المصدر: بن ساحة علي، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الإقتصاد العالمي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، 2006م-2007م، ص28.

ولقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري، سمح للبنوك الأجنبية أن تمارس نشاطاتها في الجزائر كما أنه سمح بإنشاء بنوك خاصة، وقد بدأ اعتماد البنوك العمومية من قبل مجلس النقد والقرض إنطلاقاً من سنة 1995م وهي:

- البنك الوطني الجزائري(BNA) 25-09-1995م.
- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط(CNEP) 06-04-1997م.
- القرض الشعبي الوطني(CPA) 06-04-1997م.

-بنك التنمية المحلية (BDL) 17-02-2002م.

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) 17-02-2002م.

-بنك الجزائر الخارجي (BEA) 17-02-2002م.

البنوك الخاصة التي تم إعتماها:

- 1 - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك الخليفة، البنك الصناعي والتجاري، التعاونية الجزائرية للبنك، البنك العام الجزائري، سيتي بنك الجزائر، المؤسسة العربية المصرفية للجزائر، ناتكيس الجزائر، بنك البركة الجزائري، البنك الجزائري لل تنمية، الشركة الجزائرية للإعتما الإيجاري المقبول، وغيرها من البنوك¹.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الجزائر والإصلاح الضريبي:

إن كل عمل إنتاجي أو تجاري يتطلب أموال لتحريكه ورفع مردوديته لخدمة الإقتصاد الوطني وهذا يتطلب رفع الحصيلة الضريبية وزيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة والعمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي تعتبر مصدرها غير الدائم لتعرض هذه المادة لتقلبات في أسعار السوق العالمية، في سنة 1987م قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي التي قدمت تقرير مفصل حول الإصلاح الضريبي في الجزائر الذي دخل حيز التنفي ذ سنة 1992م ويهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غاية رئيسية تكمن في إنعاش الإقتصاد الوطني ولاسيما تطور المؤسسات من خلال التكيف مع الديناميكية الإقتصادية ومن أجل ذلك سطرت بعض الاهداف منها:

- تجنيد إيرادات مالية كافية لتمويل وظائف الدولة.

- توزيع الفعال للموارد.

- عدالة النظام الضريبي.

- بساطة النظام الضريبي وإنسجامه مع الدول الأخرى².

فيما يتعلق بالضرائب المباشرة تم إنشاء ضريبتين جديدتين على الدخل

فالأولى: تعلقت بالأشخاص الطبيعيين وتمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) حيث أدمج فيها عدد كبير من الضرائب المطبقة على المداخيل ال مختلفة لشخص ما وبالتالي يعتبر تبسيط النظام الضريبي الذي يتميز بتعدد الضرائب.

¹ تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري وإتفاقيات بازل، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للإعتما الإيجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2008م، ص23-24.

² سلوس مبارك، شخار نعيمة، مداخلة بعنوان: تقييم الإصلاح الضريبي في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة-الجزائر، بدون سنة نشر، ص7.

والثانية: تتعلق بالأشخاص المعنويين وهي الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بحيث تعتبر الإختيار الحالي لمختلف الدول وذلك تحت مدلول تطبيق ضريبة مستقلة على خلاف ما كان عليه في السابق حسب النظام النوعي، والهدف من هذا الإصلاح هو تنظيم إقتصادي بفضل التخفيض بنسبة إقتطاعات الضريبة الأمر الذي يعطي تحفيز أكبر للإستثمار¹.

وفي مايتعلق بالضرائب غير المباشرة فقد أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية سنة 1991م بمقابل ألغى النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، وذلك نتيجة للمشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقيبه وعدم ملائمته للإصلاحات التي شهدتها الإقتصاد الوطني².

يتميز الرسم على القيمة المضافة بأنه ضريبة على الإنفاق يتحملها المستهلك وتعد هذه الضريبة قيمة يكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة. يمثل ضريبة عامة على المنتجات والخدمات.

يسدد مبلغ الرسم بطريقة مجزأة في كل مرحلة نظرا لأن الخاضعين لها يدفعون الرسوم مطبقة بعد خصم الرسوم القابلة للحسم منها المبينة في فواتير المشتريات أو الخدمات. يطبق الرسم على القيمة المضافة على عمليات البيع والأعمال العقارية.

وتجدر الإشارة على أن عمليات البنوك والتأمين كانت قبل الإصلاح الضريبي تخضع للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات وفي الفترة 1992م-1994م عوض هذا الرسم على عمليات البنوك والتأمين على رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسات البنكية وشركات التأمين وحددت نسبته على جميع العمليات البنكية والتأمينات بـ 10% كمعدل عام وبمجيئ قانون المالية سنة 1995م تم إدراج عمليات البنوك والتأمينات ضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة وأصبحت تخضع لمعدل 13% تمنح إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة وتحدد بموجب قوانين المالية وتشكل هذه الإعفاءات إجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة وتعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاط والمنتجات والخدمات حسب الإعتبارات الإقتصادية³، وقد عدلت معدلات الرسم على القيمة المضافة على النحو التالي:

¹ درواسري مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي مرجع سبق ذكره، ص367.

² فيصل بهلولي، سامية بوضياف، مداخلة في ملتقى: تجارب الإصلاح الضريبي في دول المغرب العربي-حالة الجزائر-تونس-المغرب، جامعة البليدة2، الجزائر، بدون سنة نشر، ص7.

³ بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي الفترة (1992م-2004م)، مرجع سبق ذكره، ص82.

الجدول رقم(3): تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة:

قانون المالية لسنة 2001	قانون المالية لسنة 1997	قانون المالية لسنة 1995	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية المعدلات
7%	7%	7%	7%	المعدل الخاص المخفض
ملغى	14%	13%	13%	المعدل المخفض
17%	21%	21%	21%	المعدل العادي
/	/	ملغى	40%	المعدل المرتفع

المصدر: بوزيدة حميد، نظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في فترة 1992م - 2004م، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م - 2006م، ص82.

من خلال الجدول نلاحظ أن المعدل الخاص المخفض بقي ثابتا عند 7% خلال قوانين المالية لسنوات (2001/97/95/92) في حين تم تسجيل إرتفاع المعدل المنخفض إلى 14% سنة 1997م، بعدما كان 13% وفي سنة 2001م تم إلغائه، وفي المعدل العادي تم تسجيل لإنخفاض إلى 17%، أما المعدل المرتفع فقد تم إلغائه سنة 1995م.

أهم ما ميز الضرائب على أرباح الشركات هو الإعتماد على الضريبة النسبية في شكل معدل ثابت مهما كان النشاط ومهما كان الربح الخاضع وقد تغير هذا المعدل الذي كان 55% سنة 1991م وأصبحت 42% سنة 1992م ثم 38% سنة 1994م ثم 30% سنة 1998م ثم 25% سنة 2009م، للأنشطة التجارية، و19% للأنشطة الإنتاجية والخدمية، وبهدف تحفيز المؤسسات الإقتصادية على الإستثمار فإن الربح المعاد إسثماره قد عرف هو الأخر عدة تغييرات، حيث كان 25% قبل الإصلاحات ثم أصبح 5% سنة 1992م ثم رفع إلى 33% بموجب قانون المالية التكميلي سنة 1994م ثم تم تخفيضه إلى 15% سنة 1998م ثم تم إلغائه بعد سنة 2009م¹.

يتم تحديد معدلات فرض الضريبة بقى بالنسبة لضريبة على الدخل الإجمالي حسب الجدول التصاعدي السنوي وفيما يلي الجدول الذي يوضح ذلك لسنة 2009م.

¹ عجلان العياشي، مداخلة بعنوان تحليل وتقييم وظائف النظام الجبائي الجزائري للفترة 1991م-2014م، جامعة المسيلة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص7.

الجدول رقم(4): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي:

نسبة الضريبة %	قسط الدخل الخاضع للضريبة (بالدينار)
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 180.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.001
35%	يفوق 1.440.001

المصدر: بوشري عبد الغني : فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص33.

حدد القانون الجبائي الجزائري أنواع المداخل التي تخضع لها الضريبة على الدخل الإجمالي

على النحو التالي:

- الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية.

- أرباح المهن غير التجارية.

- مداخل الأراضي الفلاحية.

- مداخل إجار الأملاك المبنية وغير المبنية.

- مداخل الرؤوس الأموال المنقولة وغير المنقولة.

- الهريبات والأجور والمعاشات.

وقد أعفى قانون الضرائب الجزائري من الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص:

- الذين يقل أو يساوي دخلهم الصافي الإجمالي 120 ألف دج حسب المادة 5 من قانون المالية لسنة 2008.

- كما أعفى القانون من هذه الضريبة السفراء و الأعوان الدبلوماسيون والقنصلية والأعوان القنصليون عندما تمنح البلدان التي يمثلون ها نفس الإمتيازات الأعوان الدبلوماسيين و القنصلين الجزائريين.

- الأجور والمكافآت الأخرى المدفوعة في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب، وفقا للشروط المحدد عن طريق التنظيم.

- العمال المعوقون حركيا أو عقليا أو بصريا أو الصم البكم الذين تقل أجورهم أو معاشاتهم عن 20.000 دج شهريا.

- التعويضات المرصودة لهصاريف التنقل أو المهمة.

- التعويضات المرصودة عن المنطقة الجغرافية.

- المنح ذات الطابع العائلي التي ينص عليها التشريع الإجتماعي مثل : الأجر الوحيد ، والمنح العائلية، ومنحة الأمومة.

- التعويضات المؤقتة والمنح والريوع العمرية المدفوعة لضحايا حوادث العمل أو لذوي حقوقهم¹.

- منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة على أي شكل كان من قبل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية تطبيقا للقوانين والمراسيم الخاصة بالمساعدة والتأمين.
- معاشات المجاهدين والأرامل والأصول من جراء وقائع حرب التحرير الوطنية.

وفي عام 1996م تم إنشاء الرسم على النشاط المهني معوض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري ، ونظامه في قانون الضرائب المباشرة لكنه إحدى أنواع الرسوم على رقم الأعمال وحسب المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نجد الإعفاءات الخاصة بهذا الرسم التالية:

- رقم الأعمال الذي لا يتجاوز ثمانون ألف دينار جزائري (80.000دج) إذا تعلق الأمر بالمكلفين بالضريبة الذين تتعلق نشاطاتهم ببيع البضائع المستهلكة في عين المكان.

- 50.000دج إذا تعلق الأمر بالمكلفين بالضريبة الناشطين في قطاع الخدمات.

كما عمد المشرع الجزائري من خلال إصلاحات 1992م إلى إعادة التنظيم الإداري وهيكلية الإدارة بالنسبة لمصالحه الداخلية والخارجية حيث إستفادت كل ولاية من مديرية ضرائب مستقلة تابعة لها وأصبح لكل مدير يقى ولائية مديريات فرعية، كما وقد تم تزويد المراكز الضريبة بالأجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة، بالمقابل تم توحيد مفتشية الضرائب المباشرة وغير المباشرة من خلال إنشاء مفتشية الضرائب المختلطة سنة 1994م².

شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا إنتقلت من 71.700 مليون دج خلال سنة 1990م إلى 241.992 مليون دج سنة 1995م، وأستمرت الزيادة لتصل 329.828 مليون دج سنة 1998م حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42,5% وهذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما إرتفعت حصيلة ضمن برنامج الت صحيح الهيكلية، غير أن الجباية العادية عرفت تدهورا من سنة 1999م حيث بلغت 314.013 مليون دج و233.5029 مليون دج سنة 2000م نتيجة غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب³.

وتهدف إصلاحات النظام الجبائي في الجزائر إلى:

- الفصل بين الشخص الطبيعي و الشخص المعنوي.

- العمل على التوسع أكثر في تطبيق التصاعدية.

¹ عائشة بوشخي، مداخلة بعنوان تقييم تكلفة الإعفاءات الضريبية، جامعة البليدة 2، يومي 12-13 ماي 2014م، ص6-7.

² فيصل بهلولي، سامية بوضياف، مداخلة بعنوان تجارب الإصلاح الضريبي في دول المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص8.

³ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص370.

- رفع الحصيلة الضريبية وزيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.
 - وضع أساليب وطرق جباية حديثة تمنع محاولات الغش والتهرب الضريبي.
 - إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لتكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم¹.
- ومن خلال ذلك فإن مجالات الإصلاح الضريبي تمثل بذلك:
- إصلاحات الإدارة الضريبية.
 - إصلاحات السياسة الضريبية.

المطلب الثالث : إصلاح سياسة سعر الصرف في الجزائر

قصد مواكبة التطور الإقتصادي العالمي وإنتقال إلى الإقتصاد الحر قامت الجزائر بمجموعة من إصلاحات سعر الصرف قصد إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10/04/1964م، على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، وعقب إنهيار نظام بريتون ودراسته 1971م وإقرار مبدأ تقويم أسعار الصرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر نظام تسعير جديد وهو النظام المربوط بسلة من العملات.

1 نظام الصرف الثابت ما بين 1986-1994:

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي تعمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي وعليه تم صدور القانون 86-12 بتاريخ 19-08-1986م المتعلق بالبنوك والقرض، الذي أعطى دور كبير للبنوك التجارية والبنك المركزي في الإستفادة التدريجية لإصلاحاتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية كما قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986م ومارس 1987م، بتعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري بحيث أصبح التغييري النسبي لكل عملة يدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974م، وأعتبر تعهيدياً لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف². الذي شرع في تطبيقه في مارس 1987.

¹ لسوس مبارك، وآخرون، موقع الإصلاح الجبائي ضمن البرامج الإقتصادية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الإقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة 2، يومي 12-13 ماي 2014م، ص4.

² عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011م، ص101.

وبإصدار قانون النقد والقرض 14 أبريل 1990م ومنحه الإستقلال للبنك المركزي الذي تحول إلى بنك الجزائر، وأصبحت مهمته التنظيم وإتخاذ ترتيبات أكثر مرونة في مجال مراقبة الصرف وحرية نسبية للتجارة الخارجية، وزيادة حدة الإختلال الخارجي، مع بقاء الدينار عملة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية مما أدى بالسلطات إلى إعلان رغبتها للتوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات التجارية وقد إنطلقت التعديلات من خلال تطبيق آلية الإنزلاق التدريجي المراقب لقيمة الدينار وقد بلغ الإنخفاض المتراكم أكثر من 150% وهكذا أصبح سعر الصرف أداة في يد السلطات النقدية لتحقيق التوازن خارجي¹.

وبتاريخ 30-09-1991م وفقا لما تم الإتفاق مع صندوق النقد الدولي تم إتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% للدينار، ثم إستمر بعده التخفيض الضعيف خلال الفترة 1991-1994، وبموجب إتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 16-04-1994م الذي إقتضى تخفيض آخر بمقدار 40,17% لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار للدولار الواحد، والتي مرفوقة بجهود تحرير الإقتصاد الوطني².

جدول رقم (5): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1989-1993)

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
سعر الصرف	7,61	8,93	18,47	21,83	23,34

المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005م، ص148.

2 نظام الصرف المرن من 1994

في عام 1994م قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر 1994م، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التقويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995م و1998م إرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه إنخفاض بحوالي 13% بين 1998م و2001م³. حيث تم الإتفاق مع صندوق النقد الدولي بإقامة سوق صرف ما بين البنوك أواخر 1995م وهو ما شكل أحد أهداف برنامج التعديل الهيكلي، وقد إتبع هذا النظام نظرا لعدة أسباب منها:

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص147.

² بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، بدون سنة النشر، ص36.

³ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الدينار الجزائري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012م، ص74.

-
- للجزائر مورد واحد تقريبا للعملة الصعبة وهو المحروقات إذ يمثل م الا يقل عن 90% من مصادر العملة الصعبة.
- الواردات الجزائرية معظمها واردات ضرورية لذلك يجب توفير العملة الصعبة لتفادي الوقوع في العجز¹.

¹ راعين فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، 1989م-2010م، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013م، ص182.

المبحث الثالث: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل**الإصلاحات المالية خلال فترة 2000-2013.**

إن عملية تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينيات من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة بدءا من وكالة دعم وترقية الإستثمارات في الجزائر بتاريخ 17/10/1993م ومجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة، ورغم التعديلات الهيكلية والمالية القائمة في الجزائر إلا أنه لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الإستثمار في الجزائر، ولذلك قامت الجزائر بتعديل بعض التشريعات من أبرزها الأمر رقم 01-03 الصادر في أوت 2001م.

المطلب الأول: أهم الإصلاحات المالية الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**2000-2013.**

لمسايرة التطورات والظروف التي آل إليها الإقتصاد جاء الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001م المتعلق بتطوير الإستثمار وحسب الأمر رقم 01-10 المؤرخ في 03 يوليو 2001م من قانون النقد والقرض والمتضمن قانون المناجم وحسب المادة 3، يمكن أن تستفيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة من المزايا التي يمنحها هذا الأمر، ويحدد المجلس الوطني للإستثمار شروط الحصول على هذه المزايا.

- تنجز الإستثمارات في حرية تامة مع مراعات التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة.

- تستفيد هذه الإستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

- يحدد شكل التصريح بالإستثمار وكيفياته وطلب المزايا عن طريق التنظيم.

- إستحداث وكالة وطنية لتطوير الإستثمار وتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الإستثمار وتسهيل المعاملات جاءت لتحل محل وكالة ترقية ومتابعة الإستثمار¹.

- تتولى الوكالة في ميدان الإستثمارات وبالإتصال مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص المهام الآتية:

- ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها .

- إستقبال المستثمرين المقيمين غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47، 22 أوت 2001م.

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتعيين المشاريع بواسطة خدمات، الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالإستثمار وتسيير صندوق دعم الإستثمار.
- وينشأ ضمن الوكالة شباك وحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة يؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الإستثمارات.
- يعمل على تحقيق وتبسيط الإجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع ويسهر على تنفيذها.
- ينشأ صندوق لدعم الإستثمار في شكل حساب تخصيص خاص، يوجه تمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للإستثمارات.
- إنشاء مجلس وطني للإستثمار يرأسه رئيس الحكومة يكلف بما يلي :
 - إقتراح إستراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياتها.
 - إقتراح تدابير تحفيزية للإستثمار ومسايرة للتطورات.
 - يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفي ذ ترتيب دعم الإستثمار وتشجيعه، بحيث يشجع على إستحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمارات وتطويرها.
- ويمكن أن تستفيد الإستثمارات الأجنبية من المزايا الآتية:
 - تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجم ركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
 - الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.
 - كما تستفيد من المزايا الخاصة في النظام الإستثنائي:
 - الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة¹.
 - الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني، لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتوفر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة وتتمثل المزايا الخاصة في:
 - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد47، مرجع سبق ذكره.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .
- وبعد معاينة إنطلاق الأشغال تعفى ولمدة 10 سنوات إبتداء من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.
- أيضا الإعفاء لمدة 10 سنوات إبتداء من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار .
- منح مزايا إضافية من ش أنها تحسن وتسهل الإستثمار، مثل تأجيل العجز وأجال الإستهلاك.
- هذا وجاء في المادة 14 من الأمر 01-10: في شأن المساواة في معاملة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأ جانب بما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالإستثمار .
- وضمانا لحماية المستثمر الأجنبي من الظلم والتعسف عينت جهات قضائية مختصة للنظر في الخلافات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية.
- تبلغ الوكالة المستثمر بقرار منحه المزايا في الأجل المحدد أقصاه ثلاثون يوما وفي حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض يمكن للمستثمر أن يقدم طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة.
- ينشر مستخرج من قرار الوكالة يعرف فيه المستفيد والمزايا الممنوحة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.
- تتجز المتابع التي تمارسها الوكالة من خلال مرافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة¹.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47، مرجع سبق ذكره.

وقد تضمن الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 26 أوت 2003م من قانون النقد والقرض والمتعلق بالمناطق الحرة تشجيعا للإستثمار، الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي للإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، كما يمكن للأشخاص المعنويين إقامة إستثمارات رؤوس أموال في المناطق الحرة بعملة أجنبية قابلة للتحويل أو بالدينار القابل للصرف¹.

وبناء على مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 6 يونيو 2005م يصدر النظام الذي نصه: "تستفيد الإستثمارات الأجنبية والمحددة في المادة 2 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001م، والتي أنجزت عن طريق مساهمات خارجية من ضمان تحويل إيرادات رأس المال المستثمر وصافي النواتج الحقيقية الناجمة عن التنازل أو التصفية".

وبناء على المادة 3 من هذا الأمر فإن البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة مؤهلة لدراسة طلبات التحويل وتنفيذ دون أجل التحويلات بموجب إيرادات الأسهم والأرباح، نواتج التنازل عن الإستثمارات الخارجية و كذا تحويل مقابل الحضور والحصص النسبية في الأرباح والإيرادات الأسهم التي حققها الإستثمارات المختلطة (الوطنية والأجنبية) عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والوسيط المعتمدة بمبلغ يطابق المساهمة الأجنبية في رأس المال².

وقد نص الأمر رقم 06 المؤرخ في 5 يوليو 2006م المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار حسب قانون النقد والقرض، أن الوكالة وإبتداء من تاريخ إيداع طلب الإستفادة من المزايا لمدة أقصاها إثنان وسبعون ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز وعشرة أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإستغلال، بعدما كانت محددة بمدة أقصاها ثلاثون يوما.

يجوز حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم غيبوا بشأن الإستفادة من المزايا من الهيئة أو الإدارة المكلفة بتنفيذ هذا الأمر³.

بعد الإطلاع على مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 9 يناير 2007م وبتاريخ 3 فبراير 2007م يصدر نظام قابلية تحويل العملة الوطنية بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات وكل حقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين في هذا الميدان.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، ص 24.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، يوليو 2005م.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، يوليو 2006م.

وتخص هذه التسديدات والتحويلات المنجزة بموجب عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات والمرتبطة بالإنتاج.

التسديدات المنجزة بموجب الفوائد على القروض وصافي عائدات إستثمارات أخرى. يفوض مجلس النقد والقرض تطبيق تنظيم الصرف إلى البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، ويرخص لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم فتح حساب أو عدة حسابات تحدث الطلب أو لأجل بالعملات الأجنبية لدى البنوك الوسيطة.

ينفذ الوسطاء المعتمدون طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما التحويلات بموجب إيرادات الإستثمارات الأجنبية¹.

كما نص الأمر رقم 01-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 3-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض على أن يرخص المجلس بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية، وكذلك فتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية مع مراعات مبدأ المعاملة بالمثل، وينبغي لهذه البنوك والمؤسسات الكائن مقرها الرئيسي في الخارج أن تخصص لفروعها في الجزائر مبلغاً مساوياً على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب حسب الحالة.

ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي يقرها المجلس وضمن إحترام الإلتزامات الدولية التي تعهدت لها الجزائر، ولا يجوز أن يكون سعر صرف الدينار متعدداً. ووفقاً للقانون المالية التكميلي 2012م المتضمن قانون المالية 2013م المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001م المتعلق بتطوير الإستثمار، وزيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الإستثمارات الأجنبية من الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري.

ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية الممنوحة والموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية، وتطبيق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح². ومن خلال المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 26 ديسمبر 2013م، يحدد كفاءات اللجوء إلى التمويل الضروري لإنجاز الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة، حيث يمكن وضع مساهمة بالحساب الجاري للشركات تحت تصرف الشركة المنشأة في إطار هذا النوع من الإستثمار وفقاً للشروط الآتية.

- لا يمكن أن يتجاوز تحويل مساهمات الشركاء ثلاث سنوات، ابتداءً من تاريخ هذه المساهمات إلى رأسمال الشركة وذلك في ظل إحترام التشريع المعمول به.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 41، يوليو 2007م.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، أبريل 2012م.

- في حالة اللجوء إلى تمويل محلي يمكن للمؤسسة المنشأ في إطار إستثمار مباشر أو بالشراكة أن تستفيد طبقا للتشريع المعمول به، من الضمانات المالية الممنوحة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.
- يمكن تحويل المنح والعمولات المسددة بعنوان الضمانات الممنوحة، طبقا للتنظيم المعمول به¹.

وفي ما يلي يمكن تقديم توضيح أكثر لكيفية تأثير الإصلاحات المالية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث:

- يتأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك بإعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات إتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة بإعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة نتيجة إحتمال انخفاض قيمة العملة التي تسبق تقويم الإستثمار بها وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الاجل إلى الداخل بل تشجع على خروج رؤوس الأموال منها، وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي توجيه إستثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم إستقرار سعر الصرف .
- ومما لا شك فيه أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتجه من بلد إلى آخر سعياً لتحقيق أكبر عائد ممكن، وتعتبر الضريبة عنصراً مؤثراً على حجم الأرباح وبالتالي يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي إستثمار حيث تعتبر الضريبة أداة مهمة للتأثير على ميل الإستثمار ذلك أنها تؤدي إلى تخفيض من قيمة الإستثمار وبالأخص الإستثمارات الحديثة، فإذا كانت معدلات الضريبة مرتفعة أعتبر ذلك عاملاً لطرده الإستثمار الأجنبي المباشر . وللخوافز الضريبية دور فعال في تحسين المناخ الإستثماري للدول المضيفة.
- ويعتبر سعر الفائدة من أهم محددات القرار الإستثماري، حيث يحدد هذا السعر البنك المركزي وتلتزم البنوك التجارية بالحد الأقصى، ويؤثر سعر الفائدة على الإستثمارات سلباً في حالة إرتفاع ذلك أن الفائدة تعتبر تكلفة تحسب ضمن الأرباح، والعكس في حالة إنخفاضها تشجع على جذب الإستثمار.
- ومن أجل نجاح عملية الإصلاح المالي التي تقوم بها الدولة يجب عليها القيام بعملية الإصلاح في القطاع المصرفي، ولأن نجاح الإصلاحات في القطاعات الأخرى مرتبطة بهذا القطاع نظراً للدور الذي يلعبه في تعبئة الموارد وتخصيصها وتوفير

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48، 29 ديسمبر 2013م.

التمويل اللازم للإستثمار الأجنبي المباشر، كذلك أن بعض الإصلاحات القانون نية في الجهاز المصرفي تسهل دخول المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية¹.

المطلب الثاني: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2000 إلى 2013 :

لقد سارعت الجزائر إلى مختلف الإصلاحات من أجل تكييف إقتصادياتها مع التحديات العالمية الجديدة، وهذا التوجه الجد يد كان له إنعكاسات واضحة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وذلك بمقاييس مختلفة، سواء فيما يتعلق بحصة الدولة منها أو حسب القطاع، وأهم الدول المستثمرة فيها وهذا ما يتم بلورته في هذا المطلب.

1 حصيلة التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2000 إلى 2013 بالمليون دولار.

تتميز الجزائر بمزايا عديدة تجعلها تحتل مكانة هامة في المجال الإقتصادي إذ تشكل منطقة جلب طبيعية للإستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الموقع الجغرافي ومساحتها الكبيرة والجدول التالي يوضح تطور التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

¹ سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2010م، ص113-123.

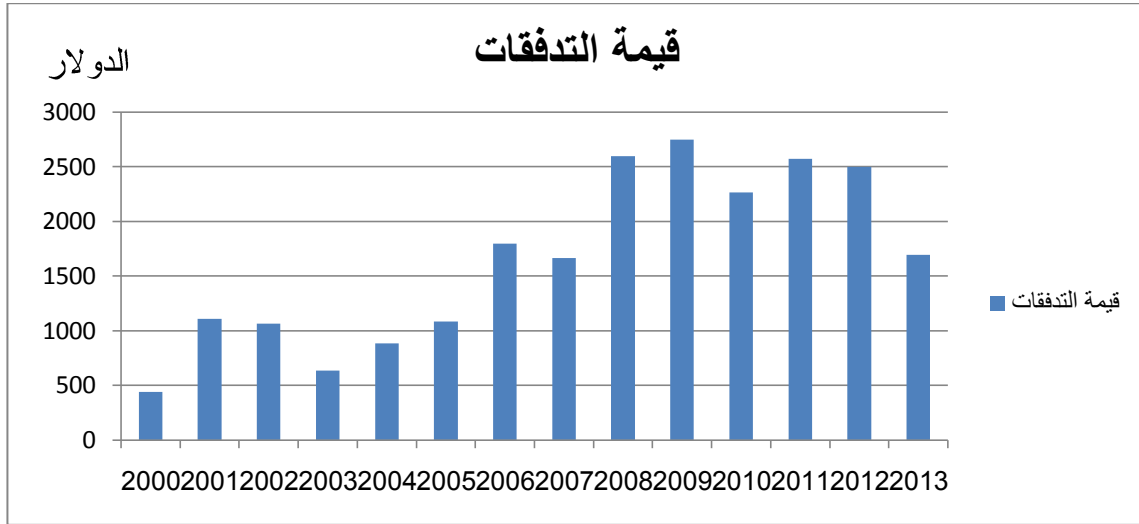
الجدول رقم (6) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2013/2000

(مليون دولار)

السنة	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر		معدل النمو	إجمالي تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية	الحصة من إجمالي الدول العربية
	بالدينار	بالدولار			
2000	438	432296.3	-	6056	7%
2001	1108	109525.8	+152%	9418	11%
2002	1065	105275.25	-4%	8476	12%
2003	634	62670.9	-41%	15101	4%
2004	882	87185.7	+39%	25245	3%
2005	1081	106856.85	+22%	46691	2,3%
2006	1795	177435.75	+66%	71018	2,5%
2007	1662	164288.7	-8%	80837	2%
2008	2593	256318.05	+56%	96483	2,6%
2009	2746	271442.1	+6%	86289	3%
2010	2264	223932.24	-18%	430000	0,5%
2011	2571	254297.61	+13%	429600	0,6%
2012	2499	247176.09	-03%	479540	0,5%
2013	1691	167256.81	-33%	580354	0,3%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعدة سنوات.

الشكل رقم(5): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2013



من خلال ما ورد في الجدول والشكل أعلاه المتعلق بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر نلاحظ ارتفاع محسوس سنة 2001 بمعدل 152% عما كان عليه سنة 2000 ويرجع هذا الارتفاع إلى إصدار قانون الإستثمارات سنة 2001م، والذي يعتبر خطوة هادفة للإنتعاش المالي على العالم، فقد جاء بمجموعة من التحفيزات المالية، منها الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، وتطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات التي تدخل في إنجاز الإستثمار، الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يخص أسعار الفائدة على القروض سجلت إنخفاض سنة 2001م قدرت بـ 4.3% بعدما كانت 8.16% سنة 2000م وهذا يعد عاملا إيجابيا لجذب الإستثمار إلى الجزائر، وبالنسبة لأسعار الصرف فقد سجلت معدلات مستقرة خلال هذه الفترة بفضل إنتهاج الجزائر لسياسة التعويم المدار للدينار الجزائري، الذي من شأنه أن يكشف الوضعية الحقيقية لسعر الصرف وإزالة حالة الغموض فيما يخص الأوضاع المستقبلية، هذا وإضافة إلى تحسن الوضع الأمني والسياسي وبداية ارتفاع أسعار النفط الدافع لجذب الإستثمار في مجال المحروقات، ويسجل الارتفاع في قيمة الإستثمارات لعام 2001م بفضل دفع شركة أوراسكوم المصرية القسط الأول من رخصة الهاتف النقال، وإنتقال نشاط شركة SOFINANCE الأمريكية.

كما شرع القانون المالي الجزائري بفتح المجال أمام كافة القطاعات الإستثمارية، وهذا من أجل تنويع الإستثمارات الوافدة.

ولكن ابتداء من سنة 2002م بدأ تسجيل معدلات منخفضة قدرت بمعدل 4% ما قيمته 43 مليون دولار ليستمر الإنخفاض في سنة 2003م بمعدل 41% بالنسبة لسنة 2002م حيث قدرت قيمة الإستثمارات في هذه السنة بـ 643 مليون دولار و 882 مليون دولار سنة 2004م على الرغم من التحفيزات الممنوحة في الأمر 11/03 المتعلق بالمناطق الحرة تشخيصا للإستثمار، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى زيادة جدية الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية وتدخل البنك المركزي في عمل البنوك حيث أضاف شخصين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة تفاديا لوجود مشاكل كمشاكل بنك الخليفة، إضافة إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية، هذا ما أثر سلبا على ولوج البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بسبب تشديد الرقابة، هذا من الناحية الأولى ومن ناحية أخرى هروب الإستثمارات الأجنبية في القطاعات الأخرى لفقدانها الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري والبنوك خوفا من مشاكل نقص التمويل، إضافة إلى ضعف السوق المالي الجزائري نظرا لأهميته في تمويل المشاريع والإستثمارات وخاصة الأجنبية، كما سجلت إرتفاع في معدلات الفائدة قدرت بـ 6,6%.

وبحلول عام 2005م لوحظ تحسن من جديد في معدلات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرجع إلى التحفيزات والضمانات الممنوحة بناء على مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 6 يونيو 2005م، حيث جاء هذا الأخير لضمان المستثمر الأجنبي بتحويل أرباح وإيرادات رأس المال وصرافي النواتج الناجمة عن التنازل والتصفية إلى خارج البلاد، بحيث قدرت قيمة الإستثمارات الأجنبية في هذه السنة بـ 1081 مليون دولار، وسنة 2006م بـ 1795 مليون دولار، أي ما يقدر بمعدل 66% لتستمر هذه الزيادة إلى غاية 2011م لتصل قيمته إلى 2571 مليون دولار ويرجع ذلك إلى الإنتعاش الإقتصادي الذي عرفته الجزائر و إرتفاع أسعار النفط، وكذلك دخول إستثمارات أجنبية في القطاعات الأخرى، إن مثل هذه الضمانات سوف تعمل بدون شك على خلق جو من الثقة لدى الشريك الأجنبي وبالتالي الواجب على الجزائر تفعيل مثل هذه الضمانات على أرض الواقع، فقد أعلن سنة 2005م عن أول مشروع لتحلية المياه في الجزائر بالمشاركة بين شركة جنيرال الكتريك (70%)، وشركة الطاقة الجزائرية (30%) لمعالجة 200 ألف متر مكعب من المياه يوميا.

وتشير الإحصائيات لسنة 2012م عن تسجيل بداية إنخفاض أخرى مقدرة بـ 3% بالنسبة لسنة 2011م، ويستمر الإنخفاض إلى غاية 2013م بمعدل قدره 33% قدرت قيمة الإستثمارات بـ 1691 مليون دولار، وهذا راجع إلى إنخفاض التدفقات من الدول المتقدمة نتيجة الأزمة المالية والأوضاع الإقتصادية التي عاشتها هذه الدول خلال الفترة الأخيرة ليعتبارها من أكبر الدول المستثمرة في الجزائر، وكذلك التوقعات بإنخفاض أسعار النفط ليعتباره أهم القطاعات المستقطبة للإستثمار في الجزائر.

وإذا ما قارناه بمعدلات النمو الإجمالي للدول العربية، نلاحظ ارتفاع هذا المعدل سنتين 2001م و2002م، وبعدها إستمرت بالإنخفاض إلى غاية 2009م، فقد شهدت ارتفاع معدل الإستثمار بالنسبة لباقي الدول العربية، ويرجع سبب ارتفاع هذا المعدل هو إنخفاض الإستثمارات الأجنبية في الدول العربية، نتيجة لتأثرها بالأزمة المالية سنة 2008م، مما يعبر عن عدم ثنؤ الجزائر بهذه الأزمة بطريقة مباشرة، ويفسر هذا الوضع عن تأخر إنفتاح الإقتصاد الجزائري و إعتماده على عائدات المحروقات بنسبة كبيرة.

وعلى العموم فقد وضع المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، في الملتقى العربي للإستثمار لسنة 2013م، أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر بلغت خلال فترة 2002م و2013م نحو 454 مشروعا بقيمة 23 تريليون دينار جزائري، أي ما يعادل 29,4 مليار دولار، وفرت نحو 98,5 ألف فرصة عمل منها 161 مشروعا عربيا وبقيمة 1,4 تريليون دينار جزائري، أي ما يعادل 17 مليار دولار وبنسبة 58% من الإجمالي وفرت نحو 47 ألف فرصة عمل. ومن الأسباب التي أدت بللدول للإستثمار في الجزائر هو الإنعاش الإقتصادي الذي عرفته الجزائر مؤخرا، وتنوع السوق الجزائرية وتوفرها على فرص نمو عالية جدا.

2 توزيع مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط 2002-2014.

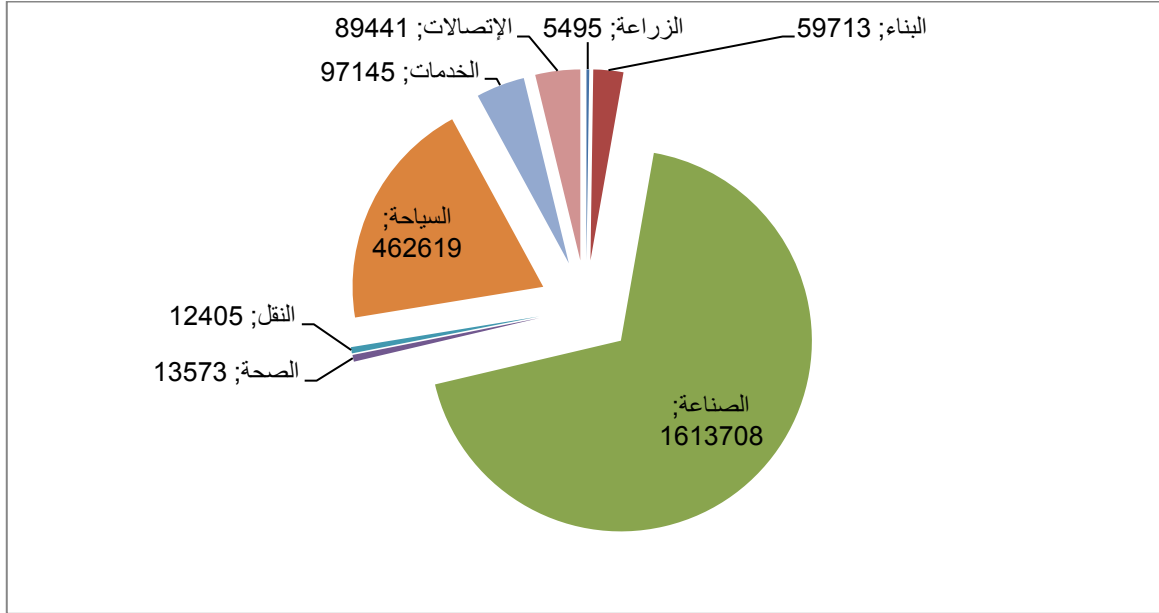
أما عن القطاعات المستثمر فيها من قبل هذه الدول الأجنبية في الج زائر فهي تتوزع على مجمل القطاعات الإقتصادية وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (7): مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط 2002-2014.

القطاع	عدد المشاريع	المعدل	القيمة بالمليون دج	المعدل	مناصب الشغل	المعدل
الزراعة	619	0,54%	5495	0,23%	9	16%
البناء	18675	16,40%	59713	2,54%	95	16,84%
الصناعة	63928	56,14%	1613708	68,55%	324	57,45%
الصحة	2196	1,93%	13573	0,58%	6	1,06%
النقل	1639	1,44%	12405	0,53%	19	3,37%
السياحة	14080	12,36%	462619	19,65%	10	1,77%
الخدمات	11242	9,87%	97145	4,13%	100	17,73%
الإتصالات	1500	1,32%	89441	3,80%	1	0,18%
المجموع	113879	100%	2354099	100%	564	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) تقرير سنة 2014.

الشكل رقم(6): مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب قطاع النشاط 2002-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تقسيم الإستثمار الأجنبي حسب كل قطاع في الفترة الممتدة من 2002م إلى غاية 2014م، إستمرار تزايد حصة قطاع الصناعات بما يقدر ب 639228 مشروع تبلغ قيمته 1613708 مليون دينار جزائري ويرجع ه ذا الإرتفاع إلى تزايد تدفقات الإستثمار الأجنبي نحو قطاع المحروقات والتي تفوق نسبة 51% من إجمال القطاع الصناعي، ويعد الإرتفاع المستمر في هذا القطاع إلى النظرة الإيجابية نحو جنوب الصحراء الجزائرية المتجهة إلى الصناعات الإستخراجية.

وعلى الرغم من مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات المالية من بينها قانون 11/01 الذي يهدف إلى فتح الإستثمار الأجنبي في كافة القطاعات إلا أن ما سجلته الجزائر من إستثمار خارج المحروقات بقي يعاني من حالة الضعف والتهميش، فالنسبة لقطاع البناء فقد سجل إرتفاع طفيف قدره 18675 مشروع في هذه الفترة بقيمة 59713 مليون دينار جزائري، يليه قطاع السياحة في المرتبة الثالثة حيث عرف إنتعاش ملحوظ في السنوات الأخيرة نتيجة إهتمام الدولة بالهياكل السياحية وتوفير الخدمات اللازمة، والمقدر قيمته 462619 مليون دينار جزائري ما يقابل 14080 مشروع بعدها يأتي قطاع الخدمات هو الأخير عرف تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة

حيث قدر ب 11242 مشروع، ما قيمته 97145 مليون دينار جزائري، ولا تزال قطاعات الإتصال والصحة والزراعة تلعب دورا صغيرا بما لا يتجاوز 2% لكل قطاع، على الرغم من الإهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع الزراعة، بعدما وجهت دعوى إلى المستثمرين الأجانب للإستثمار، لإستئجار أراضي زراعية، فقد أعلنت الحكومة السعودية في ماي 2010م عن أن بعض المزارعين السعوديين من القطاع الخاص يعتزمون الإستمارة في الجزائر، وخصوصا أن الشركة السعودية للإستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني والتي أعلنت تأسيسها برأسمال بلغ 800 مليون دولار، أعلنت أنها تتوجه أساسا للإستثمار في الخارج.

وفي ضوء الإهتمام بلفجاز مشاريع في قطاع الخدمات وتقنيات الإتصال فقد عقدت الجزائر

عدة إتفاقيات في مجال الإتصال منها الإتفاقية الأخيرة الخاصة بالجيل الثالث 3G.

كما أن كثير ما يفضل المستثمر الأجنبي المباشر عن الوطني في القطاعات الإستراتيجية خاصة في قطاع المحروقات، فالدولة أوكلت مهمة تسيير ه ذا القطاع إلى المؤسسات العمومية الوطنية بالإشتراك مع الأشخاص المعنوية الأجنبية نظرا لتوفرها على الإمكانيات والخبرات.

3 تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب الدول:

تستقطب الجزائر جنسيات مختلفة من الإستثمار الأجنبي المباشر وبالأخص الولايات المتحدة

الأمريكية والدول الأوروبية، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(8): الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب الدول.

(الدولار)

الترتيب	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
1	الولايات المتحدة	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	3,487
2	فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	1,743
3	إسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	1,531
4	مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47	1,308
5	إيطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953
6	المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	893
7	بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	857
8	الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	644
9	الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	488
10	ألمانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57	459
11	هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82	438
12	الإمارات	1	12	1	1	7	38	67	55	205	35	422
13	لبنان	-	1	1	-	5	24	48	61	109	16	265
14	سلطنة عمان	-	-	-	-	-	-	-	60	35	168	263
15	الأردن	-	9	10	10	16	6	14	3	167	27	262
16	البحرين	13	-	5	10	7	66	10	-	76	3	190
17	السعودية	1	-	10	2	20	8	13	52	29	22	157
18	اليابان	9	78	-2	17	2	8	11	8	17	3	151
19	قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-	127
20	تونس	-	1	2	1	5	11	14	7	70	4	115
	إجمالي	1,078	1,037	582	867	990	1,569	1,545	2,482	2,588	2,015	14,753

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الهيئة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، مارس 2014.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم مستثمر أجنبي في الجزائر على خلاف سنة 2001م حيث تفوقت عليها الجمهورية المصرية بمساهمة تقدر ب 363 مليون دولار نتيجة الترخيص لشركة أوراسكوم بمزاولة نشاطها داخل الجزائر، وتركزت أهم الإستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات مثل شركة ressource و international petrofac، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل إستثمار PLIZER الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة.

وتلتى الدول الأوروبية بعدها في المرتبة الثانية، ففي إطار العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، أمضت الجزائر مجموعة من إتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول وهي فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، وتبرز إستثمارات هذه الدول خاصة في قطاع الم حروقات من خلال شركتي REPSOL و CEPSA الإسبانيتين و AGIP و sayran-eniv الإيطاليتين وشركة elf/total fina الفرنسية بالإضافة إلى بعض الإستثمارات في الصناعات الغذائية مثل شركات danone إلى جانب إستثمارات أخرى في صناعة الخزف والك مهياء والصيدلة والتعدين، أما الدول العربية منها السعودية، لبنان، الأردن، سلطنة عمان، الكويت، فتأخذ المرتبة الأخيرة بمعدلات منخفضة، وتتشط بالأخص في قطاع الإتصال وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات.

هذا وقد جاء تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014م، عن إحصائيات تدفقات

الإستثمار الأجنبي المباشر من جميع دول العالم إلى الجزائر، حسب التالي:

- اليونان 20 مليون دولار.
- تركيا 77 مليون دولار.
- سويسرا 103 مليون دولار.
- كندا 63 مليون دولار.
- النمسا 34 مليون دولار.
- قبرص 71 مليون دولار.
- النرويج 113 مليون دولار.
- الدانمارك 28 مليون دولار.
- إي لندا 48 مليون دولار.
- السويد 81 مليون دولار.
- روسيا 24 مليون دولار.
- جزر الباهاما 102 مليون دولار.
- أستراليا 13 مليون دولار.
- ماليزيا 27 مليون دولار.

- كوريا الجنوبية 11 مليون دولار.

- سوريا 4 مليون دولار.

4 - إستثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر بالمليون

دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014:

يوضح الجدول التالي أهم وأكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر من مجموعة الدول، والمستثمرة في عدة قطاعات، ويوضح الجدول أيضا ما تقدمه هذه الشركات من فرص عمل.

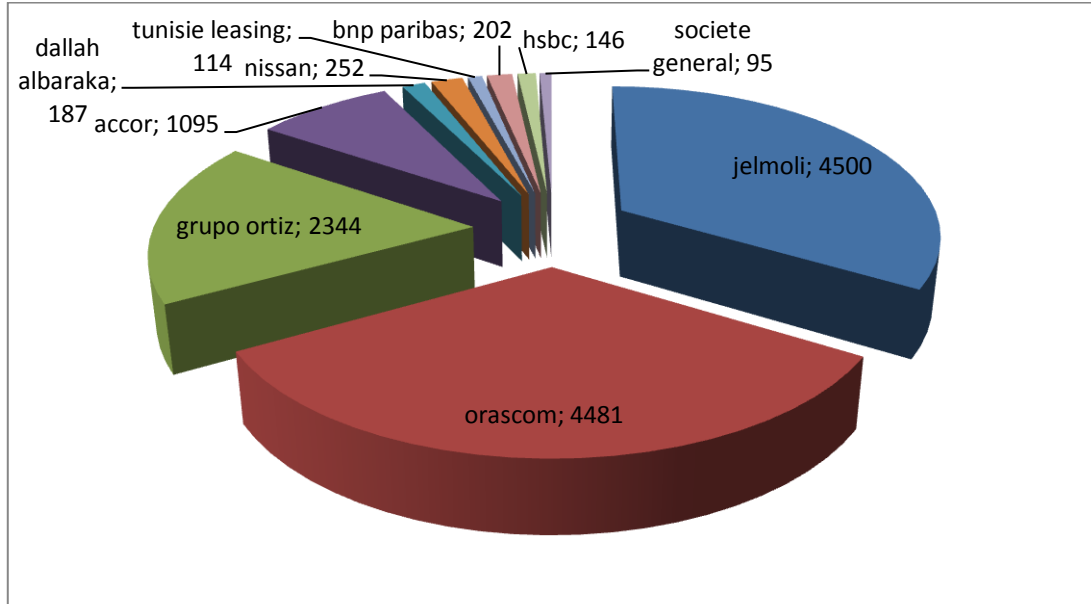
الجدول رقم (9): أكبر 10 شركات مستثمرة في الجزائر في 2014.

(الدولار)

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	4,500	3,539
Orascom Group	مصر	6	4,481	2,814
Grupo Ortiz Construcion	أسبانيا	4	2,344	2,049
Accor	فرنسا	5	1,095	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie Leasing	تونس	6	114	66
BNP Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Societe Generale (SocGen)	فرنسا	5	95	51

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، مارس 2014.

الشكل رقم (7): فرص العمل المقدمة من أكبر 10 شركات مستثمرة في الجزائر في 2014.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول السابق الذي يوضح أخص 10 شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر وما توفره من فرص عمل داخل البلاد، إذ يبلغ إجمالي إستثمار الشركة السوسرية بـ 3.539 مليون دولار بحيث توفر 4500 فرصة عمل، كما أن للشركة المصرية أوراسكوم دور فعال فيما تقدمه من فرص عمل تقدر بـ 4481 فرصة عمل بإجمالي إستثمار 2.814 مليون دولار، في حين تقدم الشركات الفرنسية الثلاث معا ما يقارب 1392 فرصة عمل، هذا وتوفر الشركة الإسبانية ما يقدر بـ 2.344 فرصة عمل.

وتقدر فرص العمل التي قدمتها كل الشركات الأخرى اليابان، المملكة المتحدة، السعودية، تونس بـ 699 فرصة عمل.

ذلك ما يوضح أهمية ودور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع التنمية المحلية وخلق قيمة مضافة للإقتصاد الجزائري من خلال توفير أكبر قدر من مناصب الشغل. بالإضافة إلى بعض الشركات الأخرى المستثمرة في الجزائر والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- aigle azur

- كاساليني شركة مفروشات تركية.

- إيطاليا للطيران بالجزائر.

- خطوط الجوية الألمانية بالجزائر.

- british airways

- الطيران التركي بالجزائر.

- مصر للطيران بالجزائر.

- القطرية للطيران بالجزائر.

- الخطوط الجوية السورية بالجزائر.

المطلب الثالث : المناخ العام للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعوقاته

سعت الجزائر منذ بداية التسعينيات إلى توفير مناخ مناسب محفز لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر، وتطويره وترقيته في جميع القطاعات من خلال ما تقدمه من تسهيلات وضمانات للمستثمرين، ورغم ذلك تبقى تعاني من بعض المشاكل والمعوقات تحول دون ذلك.

1- المناخ العام للإستثمار في الجزائر:

تكتسي إستطلاعات رأي المستثمرين من خلال عينات مدروسة، أهمية كبيرة في تحديد مكونات المناخ الإستثماري، وفي هذا الصدد سنحاول إظهار بعض هذه العينات التي تميز المناخ الإستثماري الجزائري.

- إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية:

- الموقع الجيوإستراتيجي المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية والعربية.
- 7 أسواق حدودية (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا).
- الإنضمام إلى إتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر.
- التوقيع المرتقب على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- العضوية المرتقبة إلى منظمة التجارة العالمية.
- **بني تحتية قابلة للإستعمال حديثة تتوافق مع المعايير الدولية:**
- الطرق: 112039 كلم بما في ذلك 29537 كلم من الطرق الوطنية.
- المطارات 35 مطار منها 13 دولية.
- السكك الحديدية: 4200 كلم بما في ذلك جزء مكهرب، وفي آفاق 2016م/2017م سوف يبلغ طول شبكة السكك الحديدية 12000 كلم.
- الموانئ: 51 البنية التحتية البحرية بما فيها 11 ميناء تجاري، مينائين للبترول، 41 ميناء للصيد واحد للترفيه.

- بد عاملة مؤهلة شابة وتنافسية:

- 54 من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 35 عام.
- ما يعادل 1314000 مسجل في الجامعة لعام 2013م.
- ما يعادل 2 مليون متحصل على شهادة جامعية في عام 2012م خريجي من 92 جامعة .
- ما يعادل 8470007 مسجل في المتوسطة لعام 2013م.
- أكثر من 600000 مسجل في التكويني المهني لعام 2013م.
- 200000 متحصل على شهادة في التكوين المهني متخرج من 1100 مؤسسة خلال 2013م.

- تكلفة عوامل الإنتاج:

- الغاز الطبيعي 0.18 إلى 0,37 أورو/حراري.
- الكهرباء 1.14 أورو /كيلو واط ساعة للمتوسط.
- الأجور 180 إلى 540 أورو بالنسبة للقطاع العام و 180 إلى 700 أورو بالنسبة للقطاع الخاص (الحد الأدنى للأجر القاعدي هو 180 أورو).

- مميزات خاصة:

- التوفر على ثروات طبيعية هامة.
- ثامن عشر منتج للبترول.
- ثاني عشر مصدر للبترول.
- المرتبة 15 في مجال الإحتياطيات العالمية البترولية المؤكدة.
- خامس منتج للغاز.
- ثالث مصدر للغاز.
- المرتبة السابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز.
- رابع ممون للطاقة للاتحاد الأوروبي للغاز.
- رابع قوة إقتصادية في العالم العربي حسب المنظمة العربية لضمان الإستثمارات .
- ثاني أكبر حامل للإحتياطيات الرسمية للصرف الأجنبي بعد العربية السعودية.
- ثالث أكبر حامل لإحتياطيات الذهب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية ولبنان.
- الأقل مديونية من بين 20 بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- الطاقة الشمسية المحتملة: مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا.
- ثروات منجمية.
- أخري: الفوسفات، الحديد، الذهب، اليورانيوم، التنغستن، الكاولين، والسيليكون.....الخ.
- إن الإحتياطيات التقنية من الغاز الصخري في الجزائر قدرت ب 19.800 مليار م³ حسب قسم الطاقة الأمريكي، وهكذا دفعت الجزائر إلى المرتبة الثالثة عالميا من خلال إحتياطياتها للغاز الصخري، تسبقها الصين 31.220 مليار، والأرجنتين بـ 22.500 مليارم(بيانات 2013م).
- فرص إستثمارية جاذبة:
- 54.85 مليار دولار من الواردات في سنة 2013م.
- 262 مليار دولار إستثمارات عمومية للفترة ما بين 2015م-2019م.
- قطاعات واعدة من مشاريع ناضجة ومدروسة بدقة.
- تكثيف إبرام إتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي:
- الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي.
- التوقيع على 48 إتفاقي ثنائية لترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات.
- إستقرار إقتصادي:

- الناتج الداخلي الخام : تطور قيمة الناتج الداخلي الخام من 9.1% سنة 2012م أي 15.843 مليار دينار جزائري (204.3 مليار دولار) مقابل 14.519.8 مليار دينار (199.3 مليار دولار) في عام 2011م.
- الناتج الداخلي الخام للفرد : إجتاز الناتج الداخلي الخام للفرد 5427.8 دولار عام 2011م إلى 5.449.6 دولار في عام 2012م.
- معدل النمو 3.3% في عام 2011م مقابل 2% عام 2001م.
- معدل النمو خارج مجال المحروقات قارب 7.1% عام 2012م مقابل 6.1% عام 2011م.
- الديون الخارجية: 3.9 مليار دولار عام 2012م مقابل 30 مليار دولار عام 2001م.
- إحتياطي صرف: 193 مليار دولار عام 2012م مقابل 18 مليار دولار عام 2001م.
- سياسات تنمية وإستراتيجيات قطاعية طموحة:
- سياسة جديدة للإنتعاش الصناعي مع إعطاء الأ ولوية لبعض الأ أنشطة مثل الميكانيك، الأ دوات الكهرومنزلية، الإلكترونيا، الصناعة الصيدلانية، صناعة النسيج، إنتاج مواد البناء، الكابلات والمعدات الكهربائية.
- السياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- الزراعة: برنامج التجديد الزراعي والريفي.
- الطاقة: برنامج الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والحرارية وطاقة الرياح) الذي يهدف لإنتاج 22000 ميغاواط بحلول عام 2030م.
- إجراءات تشجيع وتحفيز للإستثمار:
- حوافز جبائية وشبه جبائية هامة تصل إلى غاية 10 سنوات من الإعفاءات، حسب موقع وأهمية المشروع .
- مزايا إضافية أخرى.
- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة باشغال البنو التحتية في إطار النظام الإستثنائي.
- تخفيض حصة إشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي عند توظيف الشباب طالبي الشغل .
- منح الامتياز على الأوعية العقارية بصيغة التراضي على مدة 33 سنة قابلة للتجديد والتي تؤدي نفس حقوق الملكية الناشئة عن التنازل .
- تخفيض على مبلغ الإنلوة الإيجارية للأصول العقارية والممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الإستثماري.
- مزايا جبائية وشبه جائية خلال مدة حياة المشروع للمشاريع المصدرة.
- إمكانية التمويل من خلال البنوك العمومية، صناديق الإستثمار والمؤسسات المالية :

- نسبة الفائدة 3,5% .
- تخفيضات بنسبة 2% وقد تصل حتى 45% (المشاريع السياحية المنجزة في الجنوب)
- شبكة 21 بنك ومؤسسة مالية منها 13 خاصة و 8 عامة.
- توفر الإعتماد لذى البنوك، 3727 مليار دينار قرض مخصصة للإقتصاد.
- تنفيذ المشاريع الإستثمارية من تخفيض قدره 2% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية وقد تصل هذه النسبة 4,5% في ولايات الجنوب.
- توفر شركات الإيجار .
- توفر صناديق الإستثمار .
- * صندوق الإستثمار الوطني: نسبة مشاركة تصل إلى 34% في المشاريع الكبيرة.
- * 5 صناديق إستثمارية ولائحة موزعة عبر كامل التراب الوطني، المشاركة بنسبة 49% في رأس المال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفر اللجوء إلى مؤسسات الضمان المالي، صندوق ضمان قروض الإستثمار، وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

- على الرغم من مختلف الإجراءات والتحفيزات التي تقوم بها الدول ومنها الجزائر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لاتخلو من النقائص والمعوقات التي تحد دون ذلك، وعليه يمكن أن نتطرق إلى جملة من المشاكل التي تواجهه.
- مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي وسيطرة القطاع العام على المؤسسات البنكية وعدم تطوره يشكل عائق في توفير التمويل والقروض البنكية، كذلك إرتفاع معدلات الفائدة.
- المشاكل السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر¹.
- الإعتماد المفرط لسياسات التنمية على موارد النفط وهو الخطر الرئيسي للإقتصاد المحلي، وهذا ما يحدث أزمة نتيجة إنخفاض أسعار النفط، فسعر ال برميل يتحكم في نسبة كبيرة من النمو ويجعله غير مؤكد وتابع لعوامل خارجية.
- المعوقات التي تتميز بها الإدارة الجزائرية وهي:
- البيروقراطية والروتين .
- التعقيد في الإجراءات وإنجاز المعاملات.
- إنعدام الحيوية وغياب الشفافية، إلى جانب نقشي ظاهرة الرشوة¹.

¹ بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص150.

الإطار القانوني والتنظيمي للإستثمار في الجزائر وتضارب القوانين وإرتفاع درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003م-2004م تقاديا لوجود مشاكل كمشاكل بنك الخليفة، والتي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر، وهذا ما جاء به الأمر رقم 03-11 من قانون النقد والقرض، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.

حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة وهو ما يعطي فرصة للتدخل الحكومي أكثر.

القانون رقم 10-4، الصادر في 4 مارس 2004م، الخاص بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشأ داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990م يحدد الحد الأدنى لرأس المال بنوك بـ 500 مليون دج، وبـ 10 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال لسنة 2004م بـ 2,5 مليار دينار جزائري للبنوك، و 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الإعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات

السياسية والنقدية في النظام المصرفي.

كما جاء هذا الأمر بنظام الودائع المصرفية، يهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من البنوك، كما تقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 1%.

فرض إحتياطي إجباري لدى دفاتر بنك الجزائر يتراوح بين 0% و 15% كحد أقصى².

وقد تضمن الأمر رقم 10-4 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010م المتعلق بالنقد والقرض في

المادة 83 أنه لا يمكن الترخيض بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل في رأس المال، ويجب أن تعي ني البنوك والمؤسسات المالية الكائن مق رها في الخارج شخصين على الأقل توليها تحديد الإتجاهات الفعلية لنشاط فروعها في الجزائر ومسؤولية تسييرها.

هذه الإجراءات قد تؤدي لنفور البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر³.

- إضافة إلى معوقات ضعف التكنولوجيا.

¹ حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، 1998م-2008م، مرجع سبق ذكره، ص185، 168.

² خباية عبد الله، الإقتصاد الوطني، البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008م، ص193.

³ خباية عبد الله، الإقتصاد الوطني، البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية مرجع سبق ذكره، ص194.

- ضعف البنية التحتية.
- المشاكل الإجتماعية والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الجزائري.

خلاصة الفصل

نظرا لما يساهم به الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية قامت الجزائر بتهيئة المناخ الإستثماري المناسب لجذبه، من خلال مختلف الإصلاحات المالية، وخلق هيئات عمومية لتسهيل عملية الإستثمار وإصدار العديد من القوانين والتشريعات وتقديم الإمتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين لاسيما قانون 11/01، الذي أعتبر من أهم القوانين العربية المشجعة للإستثمار، ورغم هذه المميزات فلن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتطور بالقدر المطلوب مقارنة بباقي الدول العربية وأن نموه يقتضي إزالة المشاكل التي تقف عائقا أمام المستثمرين الأجنب، وإعتماد سياسة إستثمارية فعالة.

خاتمة

خاتمة

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر من بين الأنشطة الإقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الإهتمام نظرا للدور الذي يلعبه في التأثير على النمو الإقتصادي، وخاصة بعد ظهور العولمة وزيادة حركة رؤوس الأموال، وتحرير التجارة في الخدمات المالية. وكباقي الدول النامية تسعى الجزائر إلى تطوير وترقية هذا النوع من الإستثمار نظرا للمردودية التي يحققها للإقتصاد، فتوجب عليها إجراء إصلاحات من أهمها الإصلاحات المالية التي تشكل دورا حاسما من خلال ما تقدمه من تحفيزات، ومن أهم هذه الإجراءات قانون المالية التكميلي لسنة 2011م من قانون النقد والقرض 11/01 المتعلق بالإستثمار حيث أعتبر خطوة هامة تعتمد عليها السلطات الجزائرية للفتح نحو العالم وتحرير معام لاتها الخارجية، وتضمنت هذه اللوائح تحفيزات و ضمانات وإمميزات، إضافة إلى إنشاء أجهزة تعمل على تسهيل المعاملات الإدارية والمالية، ومن هذه الأجهزة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات، المجلس الوطني للإستثمار، الشباك الوحيد. وهذا التوجه الجديد كان له أثر واضح على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، فقد حققت الجزائر في الفترة الأخيرة نموا واضحا، كما وأن هذا الإرتفاع المسجل، راجع إلى تنامي العوائد النفطية، وفتح قطاعات جديدة للإستثمار وخصوصا قطاع البناء والسياحة، والخدمات، وصناعات الحديد والصلب، وقيام بتبسيط وتحسين النظم المتعلقة بالإستثمار وتعزيز جهود الترويج للنشاط الإستثماري.

1 إختبار الفرضيات:

- من خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا إلى التحقق من الفرضيات المطروحة:
- 1 - إثبات صحة الفرضية الأولى أن الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الإستراتيجيات التنموية من خلال ما توفره من مسلتومات وعناصر الإنتاج، وتوفير مناصب شغل، كما تعمل على رفع مستوى العامل المحلي وتدريبه على الأساليب الجديدة المتطورة، ونقل التكنولوجيا الحديثة.
 - 2 - إثبات صحة الفرضية الثانية إذ يعتبر الإصلاح المالي خطوة هامة في تحرير المعاملات المالية الدولية والمحلية في الجزائر حيث أن الإصلاحات المالية في الجزائر ساهمت بشكل كبير في تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتحرير التجارة في الخدمات المالية.
 - 3 - أما الفرضية الثالثة فهي الأخرى صحيحة نظرا لما تقدمه هذه الحوافز وتخفيضات في أسعار الفائدة والضرائب قصد تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجلب أكبر نسبة ممكنة من رؤوس الأموال الأجنبية.

4 وبالنسبة للفرضية الرابعة فهي أيضا صحيحة ذلك أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر شهدت تطورا ملحوظا وفي كافة القطاعات نتيجة لما وفرتة الجزائر من تسهيلات وامتيازات.

النتائج:

بناء على ما تقدم في بحثنا حول دور الإصلاحات المالية في تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة توصلنا إلى النتائج التالية:

- للإصلاحات المالية دور فعالا في جذب الإستثمار وهذا من أهم النتائج التي توصلت إليها الجزائر من بداية وضع هذه اللوائح والقوانين .
- للإستقرار السياسي والإقتصادي دور فعال في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر .
- نقص التمويل من المؤسسات المالية والبنكية في تلبية إحتياجات الإستثمارات .
- الإستقرار في أسعار الصرف يعد من أهم محفز للإستثمار ذلك أنه يزيح حالة الغموض لدى المستثمرين الأجانب.
- إرتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، ذلك أنه أكبر قطاع جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإرتفاع أسعاره وإيراداته .
- التعقيد في الإجراءات وإنجاز المعاملات داخل الإدارة الجزائرية مما تعرقل عمل المستثمر الأجنبي.

2 التوصيات:

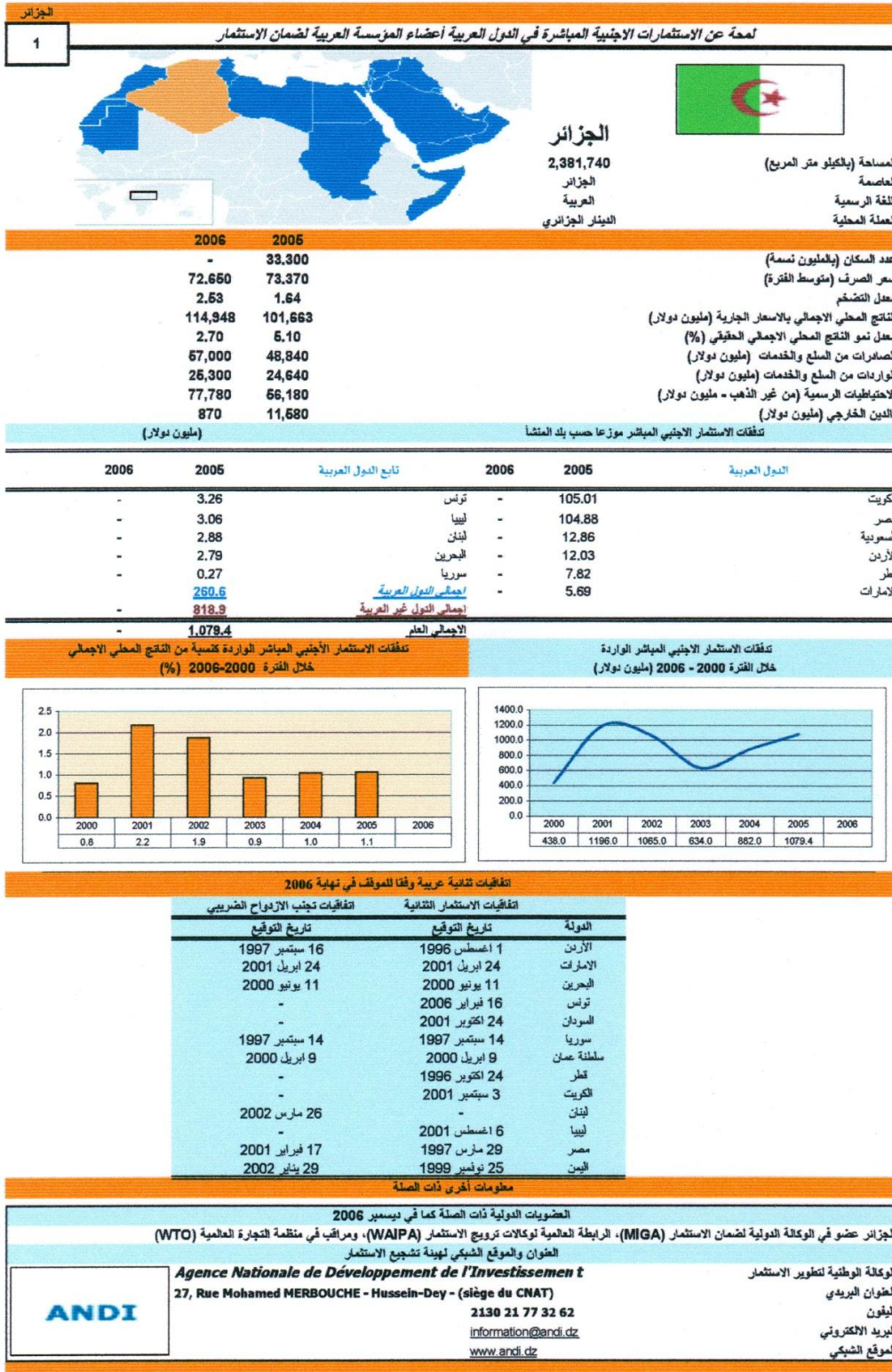
- ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة وعصرنته، والتعجّل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد والبيروقراطية وتحرير المستثمر المحلي والأجنبي من التعقيدات الإدارية.
- إعداد إستراتيجية فعالة لفتح إرتباط الإقتصاد الوطني بقطاع المحروقات .
- العمل على تنظيم وتطوير السوق المالية داخل الجزائر لتوفير التمويل اللازم للإستثمار .
- تقليل تعقيد المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والمستثمر .
- تقديم تحفيزات أكثر في القطاعات التي تشهد ضعف في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر، والترويج لها.
- نشر ثقافة الإدخار في البنوك لدى المواطن الجزائري مما يسمح بتوفير التمويل .
- تنمية سوق إستثمارات المحفظة (الإستثمار الأجنبي غير المباشر).

3 أفاق البحث:

- بعدها تناولنا هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، وجدنا أن هذا الموضوع يأخذ حيزاً كبيراً من الدراسات الحديثة وفي إعتقادنا أنه مازالت بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق وبحوث جديدة مكتملة منها:
- دور الإستثمارات الأجنبية في تفعيل التنمية الإقتصادية.
 - أسباب ضعف الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الجزائر.

الملاحق

الملحق الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



الملحق الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار خلال الفترة (2006-2000)

مناخ الاستثمار في الدول العربية

دول المجلس واليابان في المستقبل المنظور. ومن ناحية أخرى، دعا الاتحاد الأوروبي في فبراير 2007، دول مجلس التعاون إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار خلال الفترة (2006-2000)

الدولة	2006	2005	2004	2000	معدل النمو %
					2006/2005
السعودية	18,293	12,097	1,942	183	51
مصر	10,043	5,376	2,157	1,235	87
الإمارات	8,386	10,900	10,004	515-	23-
السودان	3,541	2,305	1,511	392	54
تونس	3,312	782	639	779	324
الأردن	3,121	1,532	651	815	104
البحرين	2,915	1,049	865	364	178
المغرب	2,898	2,946	1,070	471	2-
لبنان	2,794	2,751	1,993	964	2
الجزائر	1,795	1,081	882	438	66
قطر	1,786	1,152	1,199	252	55
ليبيا	1,734	1,038	357	141	67
سلطنة عمان	952	900	229	83	6
سوريا	600	500	275	270	20
العراق	272	515	300	3-	47-
الكويت	110	250	24	16	56-
جيبوتي	108	22	39	3	391
الصومال	96	24	5-	0.27	300
فلسطين	38	47	49	62	19-
موريتانيا	3-	864	392	40	100-
اليمن	385-	302-	144	6	27-
الدول العربية	62,406	45,829	24,717	5,997	36

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007

الملاحق الخامس: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم

Annex table 1. FDI flows, by region and economy, 2008–2013
(Millions of dollars)

Region/economy	FDI inflows						FDI outflows					
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2008	2009	2010	2011	2012	2013
World	1 818 834	1 221 840	1 422 255	1 700 082	1 330 273	1 451 965	1 999 326	1 171 240	1 467 580	1 711 652	1 346 671	1 410 696
Developed economies	1 032 385	618 596	703 474	880 406	516 664	565 626	1 599 317	846 305	988 769	1 215 690	852 708	857 454
Europe	577 952	408 924	436 303	538 877	244 090	250 799	1 045 129	431 433	591 326	653 000	299 478	328 729
European Union	551 413	363 133	383 703	490 427	216 012	246 207	983 601	383 598	483 002	585 275	237 865	250 460
Austria	6 858	9 303	840	10 618	3 939	11 083	29 452	10 006	9 994	21 878	17 059	13 940
Belgium	193 950	60 963	77 014	119 022	-30 261	-2 406	221 023	7 525	24 535	96 785	-17 443	-26 372
Bulgaria	9 855	3 385	1 525	1 849	1 375	1 450	765	- 95	230	163	345	179
Croatia	5 938	3 346	490	1 517	1 356	580	1 405	1 273	- 152	53	- 36	- 187
Cyprus	1 414	3 472	766	2 384	1 257	533	2 717	383	679	2 201	- 281	308
Czech Republic	6 451	2 927	6 141	2 318	7 984	4 990	4 323	949	1 167	- 327	1 790	3 294
Denmark	1 824	3 917	-11 522	13 094	2 831	2 083	13 240	6 305	- 124	12 610	7 976	9 170
Estonia	1 731	1 840	1 598	340	1 517	950	1 114	1 547	142	-1 452	952	357
Finland	- 1 144	718	7 359	2 550	4 153	- 1 065	9 297	5 681	10 167	5 011	7 543	4 035
France	64 184	24 215	33 628	38 547	25 086	4 875	155 047	107 136	64 575	59 552	37 195	- 2 555
Germany	8 109	23 789	65 620	59 317	13 203	26 721	72 758	69 639	126 310	80 971	79 607	57 550
Greece	4 499	2 436	330	1 143	1 740	2 567	2 418	2 055	1 558	1 772	677	- 627
Hungary	6 325	1 995	2 202	6 290	13 983	3 091	2 234	1 883	1 148	4 663	11 337	2 269
Ireland	- 16 453	25 715	42 804	23 545	38 315	35 520	18 949	26 616	22 348	- 1 165	18 519	22 852
Italy	- 10 835	20 077	9 178	34 324	93	16 508	67 000	21 275	32 655	53 629	7 980	31 663
Latvia	1 261	94	380	1 466	1 109	808	243	- 62	19	62	192	345
Lithuania	1 965	- 14	800	1 448	700	531	336	198	- 6	55	392	101
Luxembourg	16 853	19 314	39 731	18 116	9 527	30 075	14 809	1 522	21 226	7 750	3 063	21 626
Malta	943	412	924	276	4	- 2 100	457	136	130	4	- 42	- 7
Netherlands	4 549	38 610	- 7 324	21 047	9 706	24 389	68 334	34 471	68 341	39 502	267	37 432
Poland	14 839	12 932	13 876	20 616	6 059	- 6 038	4 414	4 699	7 226	8 155	727	- 4 852
Portugal	4 665	2 706	2 646	11 150	8 995	3 114	2 741	816	- 7 493	14 905	579	1 427
Romania	13 909	4 844	2 940	2 522	2 748	3 617	274	- 88	- 21	- 33	- 112	119
Slovakia	4 868	- 6	1 770	3 491	2 826	591	550	904	946	713	- 73	- 422
Slovenia	1 947	- 659	360	998	- 59	- 679	1 468	262	- 207	118	- 272	58
Spain	76 993	10 407	39 873	28 379	25 696	39 167	74 717	13 070	37 844	41 164	- 3 982	26 035
Sweden	36 888	10 093	140	12 924	16 334	8 150	30 363	26 202	20 349	29 861	28 961	33 281
United Kingdom	89 026	76 301	49 617	51 137	45 796	37 101	183 153	39 287	39 416	106 673	34 955	19 440
Other developed Europe	26 539	45 791	52 600	48 450	28 079	4 592	61 528	47 835	108 323	67 725	61 613	78 269
Gibraltar	159 ^a	172 ^a	165 ^a	166 ^a	168 ^a	166 ^a	-	-	-	-	-	-
Iceland	917	86	246	1 108	1 025	348	- 4 209	2 292	- 2 357	23	- 3 206	395
Norway	10 251	16 641	17 044	20 586	16 648	9 330	20 404	19 165	23 239	19 880	19 782	17 913
Switzerland	15 212	28 891	35 145	26 590	10 238	- 5 252	45 333	26 378	87 442	47 822	45 037	59 961
North America	367 919	166 304	226 449	263 428	203 594	249 853	387 573	327 502	312 502	438 872	422 386	380 938
Canada	61 553	22 700	28 400	39 669	43 025	62 325	79 277	39 601	34 723	52 148	55 446	42 636
United States	306 366	143 604	198 049	223 759	160 569	187 528	308 296	287 901	277 779	386 724	366 940	338 302
Other developed countries	86 514	43 368	40 722	78 101	68 980	64 975	166 615	87 371	84 942	123 818	130 844	147 786
Australia	47 162	27 192	35 799	65 209	55 518	49 826	30 661	11 933	19 607	8 702	6 212	6 364
Bermuda	78	- 70	231	- 258	48	55	323	21	- 33	- 337	241	50
Israel	10 875	4 607	5 510	10 766	9 481	11 804	7 210	1 751	8 656	5 329	2 352	4 932
Japan	24 425	11 938	- 1 252	- 1 758	1 732	2 304	128 020	74 699	56 263	107 599	122 549	135 749
New Zealand	3 974	- 299	434	4 142	2 202	967	401	- 1 034	448	2 525	- 510	691
Developing economies	668 758	532 580	648 208	724 840	729 449	778 372	338 354	276 664	420 919	422 582	440 164	454 067
Africa	59 276	56 043	47 034	48 021	55 180	57 239	4 947	6 278	6 659	6 773	12 000	12 418
North Africa	23 153	18 980	16 576	8 506	16 624	15 494	8 752	2 588	4 847	1 575	3 273	1 481
Algeria	2 632	2 746	2 301	2 581	1 499	1 691	318	215	220	534	- 41	- 268
Egypt	9 495	6 712	6 386	- 483	6 881	5 553	1 920	571	1 176	626	211	301
Libya	3 180	3 310	1 909	-	1 425	702	5 888	1 165	2 722	131	2 509	180
Morocco	2 487	1 952	1 574	2 568	2 728	3 358	485	470	589	179	406	331
Sudan	2 600	2 572	2 894	2 692	2 468	3 094	98	89	66	84	175	915
Tunisia	2 759	1 688	1 513	1 148	1 603	1 096	42	77	74	21	13	22
Other Africa	36 124	37 063	30 458	39 515	38 556	41 744	- 3 805	3 690	1 813	5 198	8 726	10 937
West Africa	12 538	14 764	12 024	18 649	16 575	14 203	1 709	2 120	1 292	2 731	3 155	2 185
Benin	170	134	177	161	282	320	- 4	31	- 18	60	40	46
Burkina Faso	106	101	35	144	329	374	- 0	8	- 4	102	73	83
Cabo Verde	264	174	158	153	57	19	0	- 0	0	1	- 1	2 ^a
Côte d'Ivoire	446	377	339	302	322	371	-	- 9	25	15	29	33
Gambia	70	40	37	36	25	25 ^a	-	-	-	-	-	-
Ghana	1 220	2 897	2 527	3 222	3 293	3 226 ^a	8	7	-	25	1	9 ^a
Guinea	382	141	101	956	606	25	126	-	-	1	3	1
Guinea-Bissau	5	17	33	25	7	15	- 1	- 0	6	1	- 0	0
Liberia	284	218	450	508	985	1 061	382	364	369	372	1 354	698 ^a
Mali	180	748	406	556	398	410	1	- 1	7	4	16	9
Mauritania	343 ^a	- 3 ^a	131 ^a	589 ^a	1 383 ^a	1 154 ^a	4 ^a	4 ^a	4 ^a	4 ^a	4 ^a	4 ^a
Niger	340	791	940	1 066	841	631	24	59	- 60	9	2	- 7

الملاحق السادس: الملامح العامة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

المهام العامة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية



تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة (الجزائر)

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الإجمالي
الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليون دولار)	1,108	1,065	634	882	1,081	1,795	1,662	2,593	2,746	2,264	2,571	1,484	19,885
الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول العالم (مليون دولار)	9.3	98.6	10.9	254	-20.2	34.6	295.1	317.9	215	220.2	534	-41	1,927.9
الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كتمسية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.02	1.88	0.93	1.03	1.05	1.53	1.23	1.51	1.99	1.40	1.29	0.71	1.38

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر (10) دولة مستثمرة (مليون دولار)

الترتيب	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الإجمالي
1	الولايات المتحدة	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	618	618	3,487
2	فرنسا	43	115	51	80	121	293	303	303	308	196	196	196	1,743
3	إسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	91	91	1,531
4	مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47	47	47	1,308
5	إيطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	189	189	953
6	المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	119	119	893
7	بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	212	212	857
8	الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	1	1	644
9	الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	125	125	488
10	ألمانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57	57	57	459
11	هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82	82	82	438
12	الإسارات	1	12	1	1	7	38	67	55	205	35	35	35	422
13	لبنان	-	1	-	-	5	24	48	61	109	16	16	16	265
14	سلطنة عمان	-	-	-	-	-	-	-	60	35	168	168	168	263
15	الأردن	-	9	10	10	16	6	14	3	167	27	27	27	262
16	البحرين	13	-	5	10	7	66	10	-	76	3	3	3	190
17	السعودية	1	-	10	2	20	8	13	52	29	22	22	22	157
18	اليابان	9	78	-2	17	2	8	11	8	17	3	3	3	151
19	قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-	-	-	127
20	تونس	-	1	2	1	5	11	14	7	70	4	4	4	115
	إجمالي	1,078	1,037	582	867	990	1,569	1,545	2,482	2,588	2,015	2,015	2,015	14,753

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بيانات الدول المعلقة عن التدفقات الصادرة عنها

تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر إلى أكبر (10) دول مستقبيل (مليون دولار)

الترتيب	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الإجمالي
1	إسبانيا	-	-	-	-	-	-	-	256	104	89	-	-	449
2	إيطاليا	-	3	-	-	15	33	-15	12	37	43	206	-101	233
3	فرنسا	4	56	12	10	-7	-19	57	19	31	-9	-43	-	111
4	تونس	1	1	2	4	-	-	2	2	5	8	-	-	26
5	ألمانيا	-	1	-	-	-	-	7	4	10	-	-	-	22
6	المغرب	7	2	-	3	-	-	2	-	-	-	4	-	18
7	بلجيكا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-1	-78	-	5
8	كوريا الجنوبية	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
9	البرتغال	-	-	-	-	-	-	-1	-	-	-	-	-	(1)
10	الولايات المتحدة	-	-	-	-	-	-	-3	6	-2	-1	-1	-	(5)
	إجمالي	12	64	13	15	10	12	49	299	107	129	249	-100	859

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بيانات الدول المعلقة عن التدفقات الواردة إليها

إستثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر)
بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	موسيرا	5	4,500	3,539
Orascom Group	مصر	6	4,481	2,814
Grupo Ortiz Construcion	إسبانيا	4	2,344	2,049
Accor	فرنسا	5	1,095	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie Leasing	تونس	6	114	66
BNP Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Societe Generale (SocGen)	فرنسا	5	95	51



مصدر الشكل والجدول: FDI Intelligence from The Financial Times Ltd

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية-الكتب:

- 1 أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010م.
- 2 بخراس يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.
- 3 بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2008م.
- 4 حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الإقتصادي ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011م.
- 5 خالد راغب الخطيب: التدقيق علي الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012م.
- 6 خبابة عبد الله، الإقتصاد الوطني، البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008م.
- 7 حريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012م.
- 8 رحيم حسين، الإقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى ، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، 2008م.
- 9 سليمان عبدالهادي : الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011م.
- 10 شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الإستثمار، الطبعة الأولى ، دارة الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2012م.
- 11 شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م.
- 12 صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والإقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، مكتبة الأسرة، القاهرة-مصر، 2003م.

- 13 ضياء محمد الموسوي : العولمة واقتصاد السوق الحرة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.
- 14 طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.
- 15 عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011م.
- 16 عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك، منشآت التأمين، البورصات)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة-مصر، 2009م.
- 17 عبدالحميد الشواربي و محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، 2010م.
- 18 علي عباس : إدارة الأعمال، المدخل العام، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.
- 19 فضيل فارس، التسويق الدولي، مفاهيم عامة، إستراتيجياته، بيئته وكيفية إختيار الأسواق الدولية، الطبعة الأولى، مطبعة الإخوة لموساك، القبة، الجزائر، 2010.
- 20 فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م.
- 21 محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2011م.
- 22 محب خلة توفيق، الهندسة المالية، الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والإستثمار، الطبعة الرابعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2011م.
- 23 محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية)، الطبعة الأولى، دار عيذاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011م.
- 24 محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006م.
- 25 محمد قاسم خصاونة : الاستثمار في المناطق الحرة، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010م.
- 26 همدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008م.

- 27 منصورى الزين : تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى، دار
الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م.
- 28 منير إبراهيم هندي، أدوات الإستثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق
الإستثمار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2014م.
- 29 خاصر مراد، فعالية النظام الضريبيين النظرية والتطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية،
الجزائر، 2011م.
- 30 خزيه عبد المقصود مبروك : الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، الطبعة الأولى، دار
الفكر الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2007م.
- 31 خصر حمود م رنان فهد، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية ، الطبعة
الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009م.

الرسائل والمذكرات (الأطروحات والرسائل)

- 1 إيكن لوريس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة
(2000م-2009م)، مذكرة ماجستير في علوم الإقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011م.
- 2 برحومة عبد الحميد : محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار
بالجزائر للفترة 1994م-2004م)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007م.
- 3 بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل
التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة
الجزائر، 2005م-2006م.
- 4 بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، أطروحة
دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004م.
- 5 بن امر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية - دراسة قياسية- أطروحة
دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2013م.
- 6 بن ساحة علي، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الإقتصاد العالمي ، مذكرة
ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2007م.

- 7 بن طلحة صليحة، الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية (حالة تمويل استغلال مؤسسة عمومية إقتصادية)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997م.
- 8 بورزامة جيلالي، أثر إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري على تمويل الإستثمارات ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، بدون سنة نشر.
- 9 بوزيدة حميد، نظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في فترة 1992م – 2004م، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م.
- 10 بوزيدي سعيد، تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، 1997م.
- 11 بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية و أثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011م.
- 12 بوشمال عبدالرؤوف : التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2012م.
- 13 بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006م.
- 14 بيوض محمد العيد : تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الإقتصادية، 2011م.
- 15 تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري وإتفاقيات بازل، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للإعتماد الإجاري ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مح مد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2008م.
- 16 حمزة بن حافظ : دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998م-2008م، مذكرة ماجستير في التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2011م.

- 17 حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005م.
- 18 ترواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الج زائر 1990م-2004م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006م.
- 19 دوفي قرمية، آثار الخصخصة على الجهاز المصرفي الجزائري- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2008م.
- 20 راييس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على النقدية في الجزائر، 1989 - 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013م.
- 21 رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر (2000م - 2010م)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012م.
- 22 زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر سابقا)، 2006م.
- 23 زكريا دموم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990م-2000م، دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002م.
- 24 ژواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيكيات الجديدة في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس-الجزائر، 2009م.
- 25 سامي مباركي، فعالية الأسواق المالية في تنشيط الإستثمارات، دراسة مقارنة: الجزائر- تونس-المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2004م.
- 26 سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2010م.
- 27 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م.

- 28 شعور حبيبة مرداوي : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008م.
- 29 صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011م.
- 30 طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994م-2003م، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف-الجزائر، 2005م.
- 31 عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الدينار الجزائري، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبا بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012م.
- 32 عبد القادر بابا: سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004م.
- 33 عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م.
- 34 عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي بگرداية، الجزائر، 2011م.
- 35 عمار بوزعرور، الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الاقتصادية الكلية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997م — 1998م.
- 36 عمار زودة : محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008م.
- 37 فارس فضيل: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004م.

- 38 فريد بن جريب، حوكمة الجهاز المصرفي ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمارة تليجي، الأغواط-الجزائر، 2013م.
- 39 قميري حيلة، تطوير أداء وكفاءة ال جهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية المالية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م.
- 40 كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2011م.
- 41 كنوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004م.
- 42 لبعل فطيمة: المناطق الحرة العربية ودورها في تن مية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية، 2000م-2010م، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012م.
- 43 تليان بن منصور : الشركة الاورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012م.
- 44 محمد سارة: الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة اوراسكوم - مذكرة ماجستير - تخصص قانون أعمال - جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010م.
- 45 مصطفى بوبكر، محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة 1995م-2006م، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010م.
- 46 خوي نورالدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009م.
- 47 يحيواوي سمير: العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م.

-المجلات والدوريات-

- 1 جريش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة sofinance، مجلة الباحث 2007/5م.
- 2 بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد23، نوفمبر 2003م.
- 3 حازم بدر الخطيب: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الأردن)، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، الشلف، العدد4، بدون سنة نشر.
- 4 زيدان محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر.
- 5 حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا-، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد الثاني والثلاثون، 2004م.
- 6 كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005م.
- 7 هاج شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين إشكالية الواقع وآفاق الإصلاح، دراسة في أقطار عربية مختارة، مجلة الغوي للعلوم الاقتصادية والإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، بدون سنة نشر.
- 8 خبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر سبتمبر 2012م.

-الملتقيات والمداخلات:-

- 1 جبري محمد أمين، ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ال عدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، بدون سنة النشر.

- 2 بلعوز بن علي، كنوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات -، جامعة الشلف-الجزائر، بدون سنة نشر.
- 3 بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، بدون سنة نشر.
- 4 بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الواقع والتحديات-، بدون سنة نشر.
- 5 طارق محمد خليل الأعرج، مقرر العولمة المالية، الدراسات العليا، دكتوراه إدارة المصارف، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الإدارة والإقتصاد، 2012م.
- 6 عائشة بوشيخي، مداخلة بعنوان تقييم تكلفة الإعفاءات الضريبية، جامعة البليدة 2، يومي 12-13 ماي 2014م.
- 7 عبد الكريم أحمد قندوز، منتدى رأس المال الجريء، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، الرياض-السعودية، 2012م.
- 8 عجلان العياشي، مداخلة بعنوان تحليل وتقييم وظائف النظام الجبائي الجزائري للفترة 1991م-2014م، جامعة المسيلة، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 9 فيصل بهلولي، سامية بوضياف، مداخلة بعنوان: تجارب الإصلاح الضريبي في دول المغرب العربي، حالة الجزائر، تونس، المغرب، جامعة البليدة 2 - الجزائر، بدون سنة نشر.
- 10 تسلوس مبارك، شخار نعيمة، مداخلة بعنوان تقييم الإصلاح الضريبي في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة-الجزائر، بدون سنة نشر.
- 11 تسلوس مبارك، وآخرون، موقع الإصلاح الجبائي ضمن البرامج الإقتصادية في الجزائر، ملتقى العلمي الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الإقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة 2، يوميا 12-13 ماي 2014م.
- 12 يوسف مسعداوي: تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جوان 2008م.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Achor tani yamna, **l'analyse de la croissance économique en l'Algérie**, thèse de doctorat en science option: finances publiques, faculté des sciences économique commerciale, université Abou Baker belkaid, telemcine, Algérie, 2014.
- 2- Seddiki fadila, **l'économie algérienne: économie d'endettement ou économie de marche financier**, mémoire de magister en sciences économique, département des science économique, université mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 2013.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- 1 موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
- <http://unctad.org/Fr/pages/home.aspx>
- 2 موقع المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات.
- <http://www.iaigc.net>
- 3 موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- www.andi.dz
- 4 مواقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- <http://www.joradp.dz/hor/index.htm>